عبد الله أوجلان

العصرانية الديمقراطية هي عصر ثورة المرأة

اسم الكتاب: العصرانية الديمقراطية هي عصر ثورة المرأة

الكتاب مؤلف من أراء عبد الله أوجلان حول المرأة

إعداد وتقديم: أكاديمية عبد الله أوجلان للعلوم الاجتماعية

الفهرس

- عملي الملحمي..... 5
- المرأة الحكيمة في المجتمع الطبيعي..... 15
- الكلان هي الاتحاد المتكون حول المرأة– الأم..... 19
- المجتمعية المقدسة مع الإلهة– الأم. 25
- الانتقال من ثقافة الأم المقدسة إلى ثقافة الرجل الماكر القوي... 35
- الثورة المضادة. 39
- الهجوم على نظام الإلهة الأم الاجتماعي. 46
- تجذر سلطة النظام الأبوي البطرياركي. 51
- استملاك المرأة هو أساس كافة العبوديات. 62
- حقيقة العائلة والمرأة في نظام الزيقورات. 75
- يحكم تقليد المدنية على المرأة بأنها "حقل الرجل"..... 85
- اغتصاب المرأة الدائم مع الاستيلاء على اقتصاد المنزل.. 97
- السلطة: ظاهرة متشكلة على نهب كدح المرأة..... 106
- انفصال الذكاء التحليلي عن الذكاء العاطفي..... 112
- المجتمع الجنسوي

الأنكسار الثقافي الكبير الأول والثاني..... 117
- الحداثة الرأسمالية: عدو المرأة. 123
- المرأة أقدم وأحدث امة مستعمرة. 143
- المرأة أول وآخر مستعمرة..... 146
- قضية المرأة، السلالة، العائلة و السكان في الشرق الأوسط..... 163
- تحرير المجتمع من الجنسوية الاجتماعية..... 180
- إنكار طبيعة المرأة يعني إنكار طبيعة المجتمع. 195
- ثورة المرأة في الشرق الأوسط. 208
- كيف يجب أن نعيش، ما العمل ومن أي البدء؟..... 215

عملي الملحمي

عملي ونشاطي الثالث الأسطوري في الشرق الأوسط والذي يتعلق بتحرير المرأة، وهذا الإنجاز كان من أصعب الإنجازات، حيث أعتقد أنه عمل أثمن وأكثر ضرورة وأولوية من تحرير الوطن والجهد, فالمرأة تمثل طبقة تعرضت للسحق الجذري قبل كل شيء من قبل النظام العبودي والرجعي من حيث الجنس والطبقة والأمة، فظاهرياً تبدو هذه الممارسات على شكل تمييز بين الجنسين واللا مساواة والقمع، ولكن إذا تم البحث التاريخي العميق، سنرى أن المرأة هي الضحية الأولى للهيمنة الاجتماعية والسياسية، بل وهي الضحية الأولى للعبودية واللا مساواة التي تم فرضهما على البشرية، وبعد استعباد المرأة تحوّل البيت إلى مطيع ومروض، بعدها جاء الدور إلى المجتمع الطبقي والدولة الطبقية، أي بعد أن قام الرجل الظالم الكاذب بإسقاط المرأة، واستمد من ذلك الجرأة ليقوم باستعباد الناس الآخرين من أبناء جنسه وأسرهم وسحقهم، ثم قام بتأسيس أكبر أنظمة فكرية للكذب والدجل الذي يسمى بالمثيولوجيا والأديان، وبالطبع هناك الأديان والمثيولوجيا التي تقوم بتقريب الشعوب من الحقيقة أيضاً، بينما نحن نتحدث عن المثيولوجيات والأديان التي تقوم بنشر الأكاذيب والخشونة التي تخدم المستعمرين والمهيمنين، فلو نظرنا إلى تلك المثيولوجيات والأديان، نرى أنه يجري إنزال المرأة من عرش الآلهة تدريجياً بالحيلة والفظاظة، حتى تفقد أهميتها ويتم القضاء عليها تماماً في آخر المطاف، وبالنسبة لي يستحيل أن أرى هذا الوضع وأتغاضى عنه، كابن تحرري لهذه الأرض التي خلقت الدين والربات الأولى، وشهدت أكبر وأول عشق الآلهة، كان لابد أن أرى وأبحث و أتعمق في عظمائنا والأولين، ومصدر طموحنا وتطلعاتنا لأجل فهمهم واستيعاب سبب وجودهم.

إن تحاملي على قضية المرأة يتجاوز كونها قضية كرامة شخصية بالنسبة لي، وفي الموقع المضاد للحاجات الجنسية البسيطة، فلقاء الجنسين يتجاوز الغرائز الجنسية الحيوانية مطلقاً، إلى صداقة عظيمة ليصل إلى مستوى الرفاقية، واعتبرتُ ذلك شهامة حقيقية، وأدركت أن التردد في الوصول إلى المرأة هو الخوف بذاته، فقد تم خلق رجل يهيمن عليه الخوف، وكان يلعب هذه اللعبة تحت أسم الناموس، فحتى لو قال "إنني أحب" كان يسعى إلى الطعن في المرة الثانية، وكان ظلمه رهيباً، حيث قام بسحق المرأة جنسياً وأبادها فيزيائياً، كما أباد ذكاءها ومشاعرها وفرض عليها الانحطاط بعمق لا يمكن تصديقه، وأكبر رجل يدعي الاشتراكية أو حتى المرأة لم يستطيعا إنقاذ أنفسهما من تمثيل هذا الواقع واللعبة بكل بساطة، وأنا تحاملت على هذه القضية بكل قوة استمدتها من تعطشي إلى الحرية، وأجريت تحليلات كثيرة وحوارات كثيرة وأحاديث عميقة ليس كمالك أو صاحب لهن بل كفنان تناول الجانب الجمالي الفيزيائي، وإمكانية أن يتحولن إلى ذكاء متقد، وتدخلت بكل شيء يخصهن لأجل إيصالهن إلى تذوق كل ما يمكن تذوقهن بلغة لسانهن ومشاعرهن، فنشأن نشوءاً عظيماً، ولكنهن لازلن حديثات العهد، والحياة الملعونة والأسياد الرجال لازالوا إلى جانبهن، بينما كن يفتقرن إلى الخبرة والمهارة لأجل خوض حرب جنسية مع الرجال وفي مواجهتهم، ولهذا الألم ألقين بأنفسهم إلى الهاوية، ومزقن أنفسهن بالقنابل، وفعلن كل ما يمكن ببطولة كبيرة، ولكنهن كن وحيدات، فالرجولة التي كانت في مواجهتهن لم تكن ترغب في التفكير في المساواة والصداقة العظيمة والرفاقية بدلاً من مواقفهم الخشنة، بينما كنّ يذهبن ويذبلن كالأزهار.

على الرغم من ظهور الخونة والعملاء يستحيل نسيان أولئك الذين انضموا إلى هذه الجهود من أعماقهم، وخاصة أولئك الشهيدات اللواتي هن عزيزات مقدسات لهذه الأرض ولهذا الشعب، وسيبقين في الذاكرة دائماً، إنهن آلهات حقيقيات شهمات، أما الباقيات فقد احترمتُ وحدتهن وتحولهن الحزبي، وحاولت أن أكون عوناً لهن، وطالبت أن تكون المرأة ضمانة للحياة الحرة الجميلة دائماً، واستمررت في جهودي الكبيرة حتى النهاية إيماناً مني بأنه سيتم الوصول إلى القدرة على فرض الاستقامة على الرجل الرجعي الكذّاب الخشن يوماً ما، وأنهن

سيصلن إلى مستوى المرأة القوية مطلقاً، فالإنسان لا يكبر فقط مع المرأة التي يملكها، ولا يصبح رجلاً، وأنا لم أرغب في أن أنشأ كذلك ولا أن أصبح رجلاً كذلك، بل وجدتُ في ذلك أمراً يقلل من شأن الكرامة.

أنا أعلم بأنني وضعت المرأة في موقع صعب، كما أعلم أنني جعلتهم كتلة من النيران، كما أعلم بالذين يعادونني كثيراً من بينهم، وأعلم الذين يمارسون ظلماً كبيراً، كما أعلم بأنني جعلتهم وحيدين، ولكن الحقيقة التي أرغب في أن يعلموها، هو وجوب وصولهن إلى القوة الكبيرة التي تستطيع تحديد مصير الحرب والسلام، وبدون ذلك فإن الحياة حرام عليهن، وبدون ذلك لن يكون هناك عشق، ولا يمكن تحقيق أي حلم، والوحدة والانفصال هما الدين والفاتورة التي يجب تسديدها على هذا الطريق لأجل كسب الهيمنة وتحقيق تلك العظمة. أود الإعراب عن إيماني الكبير وأملي العظيم في أن تستعيد المرأة ذكاءها وجمالها من الجديد في أرض الربة الأم وموطن عشق الآلهة، بعد أن فقدتها على مدى آلاف السنين، انطلاقا من قوة المساواة والأنشطة والحرب التي تتخذ من المرأة مركزاً لها، وستكون قادرة على فرض معاهدة اجتماعية جديدة بعد أن تصل إلى قوتها الذاتية، فمثلما الاحترام والمحبة في الرفاقية مع المرأة يشكل طموحي الكبير، فإنني سأمضي في مسعاي وجهودي كعامل لأجل العشق حتى الرمق الأخير بكل تأكيد، وإنني سأبقى كادراً نسائياً طالما كانت هناك حاجة إليّ، وما تتطلب الرفاقية مع المرأة وسأبقى كذلك بدون أدنى شك.

بينما أنا فقد شعرت بالاحترام والمحبة إلى درجة الإيمان بثقافة الإلهة، ومهما حاولوا الانتقاص من قيمة وأهمية حربي التي تهم المرأة، إلا أنني واثق من أنني أعطيتها حقها، فكيف بأحدهم يخون أكبر المهام المقدسة لأجل المرأة، ويقوم بإنكار ذلك في الوقت نفسه، ثم لا يقوم بمهامه نحو الرفاقية الأصيلة مع المرأة، وقد حاولت جاهداً أن اظهر لكل الأوساط وفي مقدمتها PKK بأن حرب المرأة أمر لا يمكن الاستهانة به، أو الإقلال من شأن جوانبه، ويجب الاعتراف بالأمور الصحيحة وبقوة العشق بمقدار ما كان يعترف به الرجل الإله الخشن والأكثر كذباً، ووجوب التعرف على عالم الربات، وإبداء الاحترام والتقدير والمحبة اللازمة نحو هذا العالم من الصميم، وحاولت الالتزام بمنتهى الجدية والمبدئية في هذا الموضوع، كما حاولت فرض ذلك على الآخرين.

لقد حَيَّيتُ دوماً مجموعاتِ النساءِ الحرة على ذرى تلك الجبال بإلهامِ الإلهة الأنثى، لإضفاءِ "المعاني النفيسة" عليها. ولطالما يَخطُر ببالي كم كان غيظي كبيراً، كلما تَرامى لِسَمعي نبأٌ يقول بأنَّ "حادثاً وَقَع لشاحنةٍ (أو جَرَّارٍ) مكتظَّةٍ بمجموعةٍ نسائيةٍ في المنطقةِ الفلانية من جنوبِ شرقي البلاد ، فَلَقَينَ حَتفَهُنَّ وهنَّ ذاهباتٌ إلى العملِ بالأُجرةِ في الحقول". وأتذكر جيداً أني لَم أشعر بكل هذا المقت تجاه أيِّ حَدَثٍ بقدرِ ما أبديتُه إزاءَ الرجلِ والعائلةِ والهرمية والدولةِ، الذين يزعمون أنهم أصحابُ المرأة ومالكوها. فكيف حصلَ ولَم يتبقَّ من نسلِ الإلهة الأنثى إلا هذا الانحطاطُ المروِّع؟ لَم يقبلْ عقلي وروحي بهذا الانحطاطِ إطلاقاً، تماماً مثلما لم تَستَسِغه ذهنيتي. فبالنسبة لي؛ إما أنْ تَكُونَ المرأُة داخلَ قُدسِيَّةِ الإلهة، أو ألا تَكُونَ أبداً. ولطالما أُفَكِّر بِصِحَّةِ المقولة القائلةِ بأنَّ "مستوى حياةِ النساء في مجتمعٍ ما معيارٌ أوليٌّ في معرفةِ ذاك المجتمع".

كنتُ قد استخدمتُ عبارَةَ "مِن بقايا ثقافةِ الإلهةِ الأم" النيوليتيةِ في وَصفِ أمي، حيث كانت بَدينةً مثلهن. إلا أنَّ إنشاءَ الحداثةِ لنمطِ الأم الاصطناعيةِ المزيَّفةِ أعاقَ رؤيتي للقُدسِيَّةِ الموجودةِ في أمي. ورغَم معاناتي آلاماً ومخاضاتٍ كبرى في حياتي، لَم أبكِ جدياً على أيِّ حادث. إلا أنه، وبعدما حَطَّمتُ قوالبَ الحداثة وكَسَرتُها، لطالما أستذكُر أمي، وبالتالي جميعَ أمهاتِ المنطقة (الشرقِ الأوسط)، بِقَلبٍ مُتَلَوِّ وبِغَصَّةٍ، فتُدمِع عيناي وأنا مُستغرِقٌ في التأمل. ولطالما أتأملُ معنى وطعَم الماء الذي كنتُ أَتَجَرَّعُه من دَّلْوِ البئر الثقيلِ بعدما أعتَرِضُ طريقَ أمي وهي في منتصفِ الدرب تَئِنُّ تحت وطأةِ ثِقَلِه، ويَخطُر ببالي كذكرى مُميِّزَةٍ تَعتَصِر قلبي ألماً. أُوصي الجميعَ بإعادةِ النظرِ في نمطِ علاقاتهم مع الوالدين، بعدَ أنْ يدكوا دعائم كافةِ القوالبِ الذهنية للحداثة، وأتمنى أن يعكسوا وجهةَ النظر هذه على شتى "علاقاتِ

القرية" المتبقيةِ من العهد النيوليتي. إذ – ودون أيِّ شك – يَكمن الظفرُ الأعظَم للحداثة في نجاحها بهدمِ وجهةِ نظرنا الثقافيةِ المُنشأةِ طيلةَ خمسةَ عشر ألفِ عامٍ، وإسقاطِها إلى مستوى العدم. ومن المستوعَب تماماً استحالةُ انبعاثِ التشبثِ بنظرةٍ أصيلةٍ حرة، والهَوَسِ بمقاومةٍ باسلة، والوَلَعِ بحياةٍ مشرِّفةٍ من أحشاءِ أفرادٍ ومجتمعاتٍ مُبعثَرةٍ ومهدومةٍ ومعدومة لهذه الدرجة.

كلُّ نباتٍ ينمو، وكُلُّ حيوانٍ يرعى في حوافِّ القوسِ الجبلي هو موضوع Nesne باعث على الهيام بالنسبة لي، إذ أنظُر إليهم وكأنهم مشحونون بمعانَي مقدَّسة. فقد كنا أصدقاء، وكأنهم خُلِقُوا لأجلي، وأنا لأجلِهم. لقد ركضتُ خلفهم كثيراً، وبكلِّ ولعٍ وعشق. هكذا هو عشقي لحدٍّ ما. وما لَم أغفِرْه لنفسي في هذا المضمار حتى الآن، هو قَطعِي رؤوسَ العصافير التي كنتُ أصطادها، دون أنْ يختلجَني شعورٌ بأيِّ رحمةٍ أو شفقة. ما مِن سردٍ أثَر في أعماقي وَحَثَّني على استكشافِ المهالكِ العميقةِ المستترةِ وراءَ مفهومِ التمييز بين الذات والموضوع، بقدرِ ما فَعَلَته بي هذه الوقائع. وتَرجيحي لمفهومِ الأيكولوجيا على صلةٍ وثيقةٍ بهذا الولعِ الطفولي، وباعترافي بهذا الجُرم. وما كانَ لي التغلبُ على هذه المخاطرِ الروحية العظمى، والمتبقيةِ من ثقافةِ الصيد، إلا بعدَ نَزعِ القناعِ عن السلطة وحروبِها، باعتبارها فنُّ "الرجلِ القوي المستغِل والآمرِ الناهي" (الآلهةِ المُقنَّعة وغيرِ المُقنَّعة، والملوكِ المتسترين والعُراة)، الذي هو صيدٌ، ليس إلا. وما كان لنا أن نَعِي ذاتنا، أو نَقدِرَ على تَبَنِّي المجتمعِ الأيكولوجي، ما لَم نفهَم لغةَ النباتاتِ والحيوانات. هكذا كنتُ سأضفي المعانَي على ذكرياتي مع نباتاتي وحيواناتي، التي لا تنفكُّ تُراودني بلا انقطاع.

عليَّ الإقرار بأني – أنا أيضاً – أُصبتُ في وقتٍ من الأوقات بِمَرَضِ الحداثة، وأردتُ الفرارَ من كلِّ شيءٍ في هذه الأراضي، حتى من الأم والأب. ولطالما أَعتَرِفُ في قرارةِ نفسي بأنَّ ذلك كان أفظَع ضلالٍ لي في الحياة. ولكني أدركُ أيضاً أني لم أنقطع كلياً عما لاحظه برادواي. فباعتباري ابنُ تلك الجبال وسفوحها، فقد كنتُ أنظُر إلى ذراها الشاهقةِ على أنها عرشُ الآلهة والإلهات، وإلى حَواقِّها كلَبَنات أساسية للجنة الوفيرة التي خلقوها، فأتشوقُ للتجوال فيها على الدوام. وقد اشتُهِرتُ منذ نعومةِ أظافري بلقبِ "مجنون الجبال"، لأعلَم لاحقاً أنَّ هذه الحياةَ عائدةٌ بالأرجح إلى الإله ديونيسوس ، الذي يُقال أنه كان يتجول فيها برفقةِ مجموعةِ الفنانات الحرات المُسَمَّيات بـ الباخوسيات ، والمحيطات به أماماً وخلْفاً، ليَطرَبوا ويلهوا، ويأكلوا ويشربوا سَوِيَّةً. وكنتُ قد أحببتُ هذه الحياةَ الإلهية. والفيلسوفُ نيتشه أيضاً كان قد فضَّل هذا الإله على زيوس ، بل وكان يُذَيِّل العديد من أقواله المأثورة بتوقيعِ "الغلامُ الغِرُّ لديونيسوس". عندما كنتُ في القرية، كنتُ مهووساً باللعبِ المشترَكِ مع الفتيات، عوضاً عن لُعبةِ العروس والغمّيضة؛ وإنْ كان ذلك لا يتناغم والواجباتِ الدينيةَ كثيراً. وكنتُ مقتنعاً بأنْ يَكُون الأمرُ هكذا بطبيعةِ الحال. هذا ولَم أستسِغْ أو أُبْدِ أيَّ تسامحٍ البتة تجاه الثقافةِ المهيمنةِ بِستَرِ المرأة وحَجْبِها في البيت، ولم آبَه بالقانون الذي سَمَّوه الشرف (الناموس). ولا أَبرَحُ بِالرَّدِّ بـ نعم إزاءَ النقاشِ الحر اللامحدودِ مع المرأة، واللعبِ معها، ومشاطرتِها كلَّ المقدساتِ الأخرى في الحياة. وبالمقابل، فإنَّ جوابي هو لا وألفُ لا إزاءَ العلاقات والتبعياتِ العبوديةِ المتبادَلةِ الفائحةِ برائحةِ المُلكيَّة، والمرتكزةِ إلى القوة، أياً كان اسمُها، وأياً كانت ذريعتُها.

ولا أَبرَحُ ألاقي الصعوبة في ضبطِ عواطفي الجياشة – التي لا يمكن أن تُزَوِّدَني بها أيةُ رواية – كلما خطرَت ببالي فلاحةُ أبي في أحضانِ السهول المُلاصِقة لحوافِّ الجبال، فيقوُم بإعدادها وزراعتها منذ بدءِ الربيع إلى أن يُغمِضَ الخريفُ عينيه ويغفو، لِيَحصدَ الغلالَ، ويَدرُسَ الحبوبَ ويُكَدِّسَها. وأأسفاه! لماذا لَم أفهَم تماماً أولئك السائرين على دربِ الإله، وعَجِزنا عن أنْ نكون أصدقاء؟ ورغَم أنَّ كلَّ علاقاتي تدورُ على محورِ الصداقة، إلا أني غيرُ قادرٍ على مسامحةِ نفسي لعدمِ الالتزام بالحِداد عندما تُوُفِّي أبي، وذلك بسببِ علاقاتِ الحداثة المروِّعة الرهيبة. ربما كان أبي خائرَ القوى أكثَر من كلِّ الآباء، ولكنه كان أَحَدَ عِبادِ الله النزيهين المستقيمين. رغَم كلِّ شيء، فالآباءُ الفلاحون هم الأكثُر قيمةً وقدراً بالنسبة لي.

الهروب من الحقيقة الاجتماعية أصعب مما يُظَن، وخاصة فيما يتعلق بمجتمع النَّسَب الذي ينتمي إليه الفرد. إن الولوج في مرحلة السباق الاجتماعي مع الأم منذ حوالي السن السابعة، إنما يستمر على هذا المنوال حتى سن السبعين، على حد التعبير الشعبي. فقد أُثبِت علمياً أن الأم هي القوة الأساسية للمجتمعية. ويكمن جرمي الأول بالنسبة لشخصيتي في تشكيكي بحق الأم هذا، واتخاذي قراري بمجتمعيتي بمفردي في سن مبكرة. وتُعَد جرأتي على العيش لوحدي بلا أم أو سيد موضوعَ بحث وتدقيق بحد ذاته ضمن المجتمع الإنساني، الذي ما هو سوى إبداع خاص للغاية على كوكبنا الذي عَمَّر عشرين مليار سنة – على أقل تقدير – حسب الحقائق العلمية المثبتة مؤخراً. ولو أنني أخذت تنبيهات أمي الكبرى لي ومحاولاتها في خنقي على محمل الجد، لربما ما انفتحَت طريق التراجيديات التي عشتُها. لكن أمي لم تكن سوى رمزاً للبقايا الأخيرة الخائرة القوى لهيبة الربة المعمِّرة آلافاً من السنين، والموشكة على الانقراض. ورغم صغر سني، إلا إنني لم أتردد في الشعور بأني حر حينما لا أهاب هذا الرمز، بقدر عدم شعوري بالحاجة إلى حبها. ولكني لم أنسَ، ولو للحظة واحدة، أن الشرط الوحيد لحياتي يمر من شرفها وكرامتها وصوني إياها. كان علّي أن أصون كرامتها، ولكن على النحو الذي أرتأيه. وبعد هذا الدرس الذي استخلصتُه لذاتي، كانت أمي معدومة بالنسبة لي. وبينما مُحِيَتْ حيثيات الربة تلك من محور اهتماماتي، لم أَر داعياً قط لمحاسبة أحاسيسها تجاهي. لقد كان فراقاً مجحفاً، ولكن تلك هي الحقيقة. وأضحيتُ أستذكر أقوالها – بل هل أقول تنبؤاتها أم لعناتها عليَّ – دوماً في أحلك اللحظات المأساوية. إنها الحقائق التي يعجز حتى أمهر الحكماء عن تحديدها. لقد كان مفاد إحدى أعظم حقائقها هو: "إنك شديد الثقة بأصدقائك، ولكنك ستبقى وحيداً". أما قناعتي أنا، فكانت تتجسد في أنني سأقيم المجتمعية وأكوِّنها مع أصدقائي .

هكذا تبدأ سيرة حياتي. لم تكن أمي تملك مجتمعاً تمنحني إياه – حتى وإن رغبتْ في ذلك – لأن مجتمعها كان قد تشتت منذ زمن غابر. وما شاءت فعله، كان منحي حفنة من حياة.

إني أُقَيِّم الشعوبَ الآهلةَ القاطنةَ منذُ القِدَم إلى اليوم تحت كَنَفِ هذه السلاسلِ الجبليةِ الممتدةِ من أمانوس إلى زاغروس بأنهم العابرون المقدَّسون على دربِ الآلهة والإلهات المتربِّعةِ على عُرُوشِها في قِمَمِ تلك الجبالِ الشاهقة. لقد أصبحْتُ مقتنعاً يقيناً أنَّ تهمة الرجعية وفقَ وجهةِ نظرِ الحداثة، إنما عكسُها هو الصحيح. وباعتبارِ أنَّ الرجعية – التقدمية ليست سوى أحكاماً أيديولوجية، وأن تحليلَ ذهنيةِ الحداثةِ الرأسمالية يعني الغوصَ في الأعماق الإنسانية الحقة، لأنها ليست رجعية فحسب، بل وهي العدوُّ اللدود للبشرية؛ فَكُلِّي إيمانٌ بأني حَقَّقتُ العودَة العظمى إلى الحرية. وبالنجاةِ مِن سعيرِ الحداثة المؤلَّفة مِن جشعِ الربح، والصناعةِ، والدولتيةِ القومية، غدا كلُّ شيءٍ مفهوماً أكثر، وَيَنُمُّ عن غِنى معاني الحياة.

أود الوصولَ إلى القولِ بأنّ نمطَ الحياة الرأسمالية لا يلائمني. لا أدَّعي عدَم ميولي إليه بين الفينة والأخرى، ولكني مدركٌ تماماً لعدمِ قدرتي على النجاح فيه البتة. كما أني مدركٌ يقيناً لعجزي عن أنْ أَكُونَ ذاك "الرجلَ الزوج" بالشكلِ اللائق والمحبَّذِ، سواءً قَبلَهم أو معهم. قد يقال أني في وضعٍ مضحكٍ من وجهةِ نظرِ النظام القائم. ولكني أرى هذا النظَام رهيباً في دمويته وقمعه واستغلاله. وكونُ الحياةِ في وجوديةِ هذه الظواهرِ مصدرَ قبحٍ واشمئزازٍ تام، إنما يُشَكِّلُ المجالَ المضاد أو البراديغما المضادَة لحياتي الفلسفية. أنا واثق من أني لن أبالغ في شأنِ ذاتي، ولكنّ الدفاعَ عن نفسي كإنسان هو من معالمِ الحياةِ الأساسية من جهة، ووظيفتي الأخلاقية الأولية تجاه العازمين على الحياة داخل الفضاء المجتمعي من جهة ثانية. وإذا كنا سنتحدث عن المواطَنة، التي لا أنضم لمعانيها المرسومة على يدِ أصحابِ السلطة، ولكني آخذها على محملِ الجد من حيث معانيها القَيِّمة؛ فمن متطلبات تلك الأخلاق معرفة العيش بتَحَمُّلِ الوظائف والمهامِ. فالمشكلةُ ليست أنْ تعيشَ أو لا تعيش، بل أن تعرف العيش بشكلٍ صائب. وحتى لو كنا لا ننجحُ كثيراً في الحياة الصائبة، لكن الأهمَّ هو عدم التخلي عن البحث عنها، والسير على دربها.

المرأة الحكيمة في المجتمع الطبيعي

من أحدث الحقائق المتجلية في علم الاجتماع، المتطور بذهول تماشياً مع تطور المجتمعية، هي أن أنسنة الإنسان تحققت بانفصاله عن فصيلة الثدييات البدائية السابقة له (وهي الفصيلة الأقرب إلى الإنسان). لكن، ومهما كثرت محاولات الفصل والعزل بين الفرد والمجتمع، اللذين يشكلان حالة الحياة، لا يمكن برهنة ذلك على الصعيد النظري. إذ ما من فرد يعيش بمفرده. قد يكون ثمة فرد تحطم مجتمعه، إلا أن هذا الفرد يواصل وجوده – على الأقل – بذكريات مجتمعه المتحطم ذاك. وبتلك الذكريات تصبح مجتمعيته مسألة آنية. يرتبط اكتساب الجنس البشري للقوة بمستوى علاقاته الاجتماعية. ومن أفظع أساليب إضعاف الفرد واستعباده، هو فرض العزلة عليه. حتى العبيد والأقنان القرويون والعمال المدينيون المتواجدون على شكل جماعات، يكوِّنون مجتمعاً بحد ذاته، بحيث يتذكرون أنفسهم عبر تمرداتهم بين الفينة والأخرى. ومن جانب آخر، فالوحدة أفضل معلِّم على الإطلاق. وفترة الانزواء التي مر بها كل عالِم وحكيم ونبي بارز في التاريخ، إنما تعكس هذه الحقيقة بكل جلاء.

أقصد بمصطلح "المجتمع الطبيعي" نظام الجماعات البشرية، الذي دام مرحلة اجتماعية طويلة تبدأ بانفصال الوجود الإنساني عن فصيلة الثدييات الرئيسية البدائية، وتنتهي بظهور المجتمع الهرمي. وعادةً ما تطلق تسمية المرحلة الباليوليتية (العصر الحجري القديم) والنيوليتية (العصر الحجري الجديد) على هذه الحقبة من التاريخ البشري، والتي شهدت ظهور تلك الجماعات الإنسانية المسماة بـ"الكلان" التي يتراوح عدد أفرادها بين العشرين والثلاثين شخصاً. تعود هذه التسمية إلى استخدام تلك الجماعات الأدوات الحجرية. كانت تلك الجماعات تتغذى على الصيد وجمع الثمار المتوافرة في الطبيعة. أي أنها تعيش على النتاجات والثمار الجاهزة في الطبيعة. إنها طريقة تغذية شبيهة بما تسلكه الفصائل الحيوانية القريبة منها في قُوتِها. لذا، لا يمكن الحديث هنا عن وجود مشكلة اجتماعية ما. فـ"الكلان" تكون في بحث متواصل عن القُوت. وعندما تجده، إما أن تجمعه أو تصطاده. وباكتشاف النار وازدياد صنع الآلات والأدوات، تزداد نتاجات الكلان، ليتسارع بالتالي تقدمها كجنس بشري، وتزداد الهوّة الفاصلة بينها وبين أسلافها من الثدييات البدائية. والقوانين الطبيعية للتطور الطبيعي هي التي تحدد سياق التطور ووجهته.

البحوثُ الجاريةُ تُظهِر للوسط أنّ نوعَ الإنسان العاقل قد دنا من امتلاكِ خاصيةِ اللغة الرمزية قبل حوالي 150 – 200 ألف سنة من الآن. وتشير الأبحاثُ ذاتها إلى أنَّ التفاهَم بالأصواتِ المكتَسِبة للقِيَم الرمزية – سَلَفِ اللغات العصرية – بدلاً من استعمالِ لغةِ الإشارة، قد انطلق لأولِ مرةٍ من خطِّ "ريف" عينه صوب الشمال، لينفتح على العالم بأسره قبل حوالي خمسين ألف سنة. وهكذا، قَدَّم التفاهُم باللغة الرمزية فُرَصاً عظمى، حيث يمكن التخمين بأن المجموعاتِ البشريةَ المتفاهمة والمتحركة على نحوٍ أفضل هي التي حققت التفوق. وربما يكون زوالُ الأنواع الأخرى بسرعةٍ من مسرحِ التاريخ ذا علاقةٍ وثيقةٍ بهذا التطور. إنه العصرُ الجليديُّ الرابع. ويُخَمَّن أنَّ تَقاطُعَ وتَلازُم كِلا التطورَين قد قضى على نوع النياندرثال ، الذي كان أكثَر انتشاراً حتى ذاك العصر. وهكذا بقي سيدُ العالم الجديد لوحده بكل هيبته وخيلائه

على المسرح: إنه الهوموسابيانس، أي، الإنسان العاقل والناطق. لا نرى هنا تَمايُزَ اللغات والأعراق في البداية، ولكن، يتم التخمين بأنه تَشَكَّلَت مجموعاتٌ أكثر تعداداً، زاولَت الصيدَ بشكلٍ مخطط، واستخدمت الكهوف كمساكن ومعابد، واحتَرَفَت المرأةُ جمعَ الثمار، في حين احترفَ الرجلُ الصيد. وبعض اللقى الأثرية تُثبِتُ أنَّ التطورَ المذهلَ للنوعِ الناطق قد حصل على هذا الأساس. والرسومات المتبقية من هذا العصر قويةٌ ورائعة، حيث عُثِر عليها في المنطقة الواقعة بين فرنسا وإسبانيا، وفي بعض كهوفِ منطقةِ هكاري. كما أنَّ اعتبار كلتا المنطقتَين أُولى الساحات الأكثرِ ملاءمةً للهجرةِ إليها من داخلِ أفريقيا عبر شرقي البحر الأبيض المتوسط وغربيه، موضوعاً يتناغم ونظريةَ الهجرةِ العامة.

البؤرةُ الأم هي ميزوبوتاميا العليا. حيث يعيش المجتمعُ انفجاراً بالاكتشافات الجديدة وباختراعِ وسائلِ الإنتاج. إنّ ما يُعاش أَشبَه ما يَكُون بعصرِ الصناعةِ النيوليتية. وتَسمو المرأةُ الأم في هذه الثقافة إلى منزلةِ الإلهة – الأم. ويَغلب الظنُّ بأنّ دورَها محدِّدٌ ومؤثِّر في تكوينِ المجتمع الجديد. فالنسقُ (النظام) الأمومي يترك طابعَه الواضحَ على مجتمعِ الكلان. أما التناقضُ مع الرجل، فيبرز لِتَوِّه آنذاك. في حين أنه كان قد تم العبورُ إلى اللغة الرمزية. ونزوحُ مجموعاتِ العِرقِ الأسود المسماة بالساميّة من الجنوب إلى آسيا وأوروبا من خلالِ المنطقة التي هي الخطُّ الرئيسي للهجرة، لَم يَعُد أمراً يسيراً كالسابق. ويَلُوح أنّ هذا المؤثِّر أدى دوراً هاماً في تكوينِ الثقافة الساميّة. كما تَعَسَّر نزوحُ المجموعات، التي يمكننا تسميتها بذوي البَشَرةِ الحمراء والصفراء، من الشمال إلى المنطقة. فبينما يتوجه فرعٌ منها صوبَ القارةِ الأمريكية (عن طريقِ مضيقِ برينغ، حوالي أعوام 12000 – 7000 ق.م)، نجد المجموعاتِ الأخرى تتكاثف في كلٍّ من الصين وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية. في حين أنّ المجموعةَ الهندوأوروبية ذاتَ البشرة البيضاء، والقاطنةَ في المنطقة الوسطى، تؤدي دوراً رئيسياً مهيمناً بسببِ ملاءمةِ ظروفِ المناخ والتغذية. نخص بالذكر في شأنِ الهيمنة تلك المجموعةَ التي في الهلال الخصيب، والتي ستحافظ على صفتها وميزتها هذه ردحاً طويلاً من الزمن إلى حين بروزِ عصرِ المدنية.

يمتثل الإنسان المنتمي إلى المجتمع الطبيعي لقاعدة إحياء ذاته مع بقية أعضاء الكلان التي يعيش ضمنها، ككل متكامل لا يتجزأ، وكقانون أولي لا مناص منه. ولا يمكن لعضو في الكلان أن يفكر في حياة امتيازية تميزه عن غيره، كالحياة خارج نطاق الكلان. بمقدوره ممارسة الصيد، بل وحتى القيام باليامبامية (أكل لحوم البشر)، ولكن بشرط أن تكون بهدف إعالة الكلان. القاعدة السائدة في حياة الكلان هي: "إما الكل أو اللاشيء". وكل المعطيات الاجتماعية تشيد بخاصية الكلان هذه. إنها كتلة واحدة، وشخصية واحدة. ولا يمكن التفكير بوجود شخصية أو حكم مغاير لذلك بالنسبة للأفراد. تتوارى أهمية الكلان في كونها الطراز الأول والأساسي لوجود الإنسان. إنها شكل المجتمع الخالي من الامتيازات والطبقات، واللاهرمي، والجاهل للاستعمار والاستغلال. وقد امتدت طيلة ملايين من السنين. ما نستنبطه من ذلك، هو أن تطور الموجود الإنساني كمجتمع، يعتمد لفترة طويلة على مبدأ التعاضد والتكافل، لا على علاقات الهيمنة والحاكمية. وينقش الطبيعةَ في ذاكرته كـ"أم" نشأ وترعرع في أحضانها. التكامل بين أفراد المجتمع من جهة، وبينهم وبين الطبيعة من جهة ثانية، شرط أساسي.

الكلان هي الاتحاد المتكون حول المرأة– الأم

ربما يُعتَبر الطوطم أول نظام اصطلاحي تجريدي. يشكل هذا النظام، الذي يعتبر دين الطوطمية، التقديس الأول ونظام المحرمات (المسلّمات) الأول. أي أن الكلان تقدس ذاتها بقدر تقديسها لرمز ذاك الطوطم. من هنا تم الوصول إلى أول اصطلاح للأخلاق. حيث

يعي الجميع أنه يستحيل مواصلة الحياة من دون جماعة الكلان. إذن، والحال هذه, فوجودها المجتمعي مقدس، ويُرمَز إليه بأسمى المعاني والقيم لتُعبَد. من هنا تتأتى رصانة ومتانة العقيدة الدينية. فالدين هو الصياغة الأولى للوعي المجتمعي. وهو متكامل مع الأخلاق. ومع مرور الزمن يتحول من كونه رمز الوعي إلى عقيدة متصلبة، ليتبدى الوعي المجتمعي على شكل تطوير لصياغة الدين. الدين بخاصيته هذه، يُعتَبر المنبع العين لأول أشكال الذاكرة والتقاليد والأعراف الجذرية والأخلاق الأساسية في المجتمع. ومهما سما مجتمع الكلان بوعيه عبر ممارساته العملية، فإنه يُرجِع ذلك – على الدوام – إلى الطوطم، وبالتالي إلى مهاراته وقدراته. أما ما يتجلى في حقيقة الطوطم من الناحية الرمزية، فهو أنَّ تَواصُل انتصارات ونجاحات الجماعات البشرية أسفر بالتوازي عن تصاعد التقديس أيضاً. ويغدو التقديس بذلك قوة للرمز المقدس، لتمثّل القدسيةُ بدورها قوَة المجتمع .

تعبِّر قدسية القوة المتشكلة مع المجتمع عن ذاتها بجلاء أكبر، في الشعوذة والسحر. فالشعوذة هي تجربة تعزيز المجتمع لذاته. فمستوى الوعي الموجود لا يمكن إدراجه حيز التنفيذ إلا على شكل شعوذة وسحر. الشعوذة هي أم العلوم أيضاً. أما المرأة التي تراقب الطبيعة عن كثب، وترى فيها الحياة، وتعرف الخصب والإنجاب؛ فهي الحكيمة العالِمة بطراز هذا المجتمع. وما كون أغلب السحَرة من الإناث سوى تعبير عن هذه الحقيقة. فالمرأة هي أفضل الواعين لما يجري حولها في المجتمع الطبيعي، بحُكم ممارستها العملية في الحياة. تُشاهَد آثار المرأة على كافة المنحوتات واللُّقى الأثرية المتبقية من تلك الحقبة. فالكلان هي اتحاد متألف ومتكوِّن حول المرأة الأم. في حين أن إنجابها الأطفال وتنشئتها إياهم، قد دفعها لتكون أفضل جامع للثمار، وخير معيل للأطفال. وبالمقابل، فالطفل لا يعرف أحداً غير أمه. أما الرجل، فلم يكن ذا تأثير واضح بعد في النظر إلى المرأة كمُلك له. وبينما لا يُعرَف الرجل الذي حمِلت منه المرأة، تكون الأم المنجبة للوليد معروفة. هذه الضرورة الطبيعية تشيد بمدى قوة المجتمعية المرتكزة إلى المرأة. وكون الكلمات الاصطلاحية البارزة في تلك الحقبة ذات خاصية أنثوية، يُعَد برهاناً آخر على صحة هذه الحقيقة. في حين أن سمات الرجل القتالية والتحكمية، التي كانت تطورت فيما بعد، تعود في أصولها إلى خاصيته في صيد الحيوانات الوحشية في تلك الحقبة. فمزاياه الجسدية وقواه العضلية دفعته بالأغلب إلى البحث عن الصيد في الأقاصي البعيدة، أو إنقاذ الكلان من المخاطر المحدقة بها، والدفاع عنها. هذه الأدوار غير التعيينية توضح أسباب بقاء الرجل هامشياً وقتذاك. لم تكن قد تطورت بعد العلاقات الخاصة داخل الكلان. فالمكاسب المستحوذ عليها من جمع الثمار وصيد الحيوانات هي مُلك الجميع. والأطفال مُلك للكلان برمتها. ولم تبرز الحياة الخاصة بعد لدى كلا الجنسين. هذه السمات الرئيسية هي الباعث وراء إطلاق تسمية "المجتمع المشاعي البدائي" على هذا الطراز من المجتمع.

لا ريبَ في أنّ المجتمعيةَ التي أَسمَيناها بالكلان ليست كياناً ثابتاً جامداً. فتطويرُ ماهياتٍ مختلفةٍ من النوعِ (من الثدييات البدائية المشابهة للإنسان)، يعني تَطَوُّرَ مجتمعِ الكلانِ أيضاً. القضيةُ الأساسيةُ هي الحفاظُ على الوجود. وبوجهٍ عام، فالمشكلةُ الأولى لمجتمعٍ ما (مجتمُع آلافِ الجماعات) هي الحفاظُ على الوجودِ والتماسكِ والصمود، بالإضافةِ إلى الدفاعِ عن وجودِه تجاه القوى الساعيةِ لإخراجِه من كونِه مجتمعاً. وللمجتمعاتِ مثلُ هذه المشاكلِ والقضايا في كلِّ زمانٍ وكلِّ مكان. ويَتَمَحوَرُ هذا الدفاعُ أحياناً حولَ هدفِ حمايةِ الوجودِ على شكلِ دفاعٍ عن الذاتِ تجاه المخاطرِ والمَهالِك. وأحياناً تتواجدُ أوساطٌ وكياناتٌ مفيدةٌ ناجعةٌ تتيحُ الفرصةَ للتطورِ التكافليِّ المناسب. وفي ذاك الزمانِ وذاك المكان تَتَسَارَعُ وتيرةُ التطورِ الإيجابي، حيث يَشهَدُ النوعُ، الكلانُ أو المجتمع، اغتناءً على صعيدِ الثقافتَين الماديةِ والمعنوية. وإذا ما عَمِلنا على الشرحِ بالإحاطةِ بثنائيةِ "أنا والآخر" كاصطلاحَين سوسيولوجيَّين بارزَين في الآونةِ الأخيرة، نجد أنّ الأنا تُشرِعُ بالدفاعِ الذاتيِّ تجاه الآخَرِ الذي يُشَكِّلُ خطراً وتهلكةً عليها. فإما أنْ تَهزِمَ الآخَر، فتستمرَّ في وجودِها؛ وإما أنْ تبقى في وضعِ التوازن، فتَحمِيَ وجودَها، ولكنّ تطورَها يتباطأ؛ وإما أنْ تُواجِهَ الفشلَ، فتَفقِدَ وجودَها نسبياً أو كلياً وفقاً لمستوى فشلِها؛ وحينها تَكُونُ قد

خَرَجَت من كَونِها ذاتَها كموجودٍ قائم، لِتَغدَو موضوعاً Nesne في موجودٍ آخَر مختلِفٍ، أو أنْ تَتصَهَر، فتَستَمِرَّ في وجودِها كموجودٍ مختلف. وهكذا تَتَكَوَّنُ الأصنافُ المُسَمَّاةُ بالمنحرفةِ والمشوَّهةِ أو المائعةِ المنحطة.

وبشكلٍ ملموسٍ أكثر، فصراعُ المجتمعِ من أجلِ الوجودِ على مستوياتِ النشوءِ الأبسطِ يَكُونُ دائماً تجاه الشروطِ الطبيعية، كي لا يَكُونَ فريسةً للحيواناتِ الكاسرةِ من جهة، وكي يَحمِيَ نفسَه من الظروفِ الجويةِ ومن الأمراضِ وأوساطِ الغذاءِ الناقصِ من جهةٍ أخرى. وبينما تُهَدِّدُ المخاطرُ الوجودَ، تَقُومُ الظروفُ المساعدةُ بِتَطويرِه. وقد تَمَّ تَسليطُ النورِ – ولو نسبياً – على الحلقةِ الأساسيةِ من سلسلةِ هذه المغامرة، التي مَرَّ أعظمُها في أفريقيا، في حين انقضى ما يُقارِبُ المليونَ عام الأخيرَ منها في أوروبا وآسيا. فهذه المجتمعيةُ المتشابهةُ فيما بينها، وغيرُ المُطَوِّرةِ بعد لِلُّغةِ الرمزية، وذاتُ التعدادِ الذي لا يَبلُغُ المائةَ شخصاً؛ تَطفَحُ فيها المزايا البيولوجية، لكن، وبسببِ ممارستِها العمليةِ على هيئةِ جماعاتٍ بالأغلب، فهي تَتَكَوَّن وتَتَكَوَّم بالالتفافِ حولَ المرأةِ – الأم. وبنيةُ الملحقاتِ الأنثويةِ في اللُّغاتِ الأولى تُؤَيِّدُ صحةَ هذا الواقع. ينبغي عدم التغاضي عن الميزةِ الأموميةِ للمجتمع. ومن المهمِّ بمكان النظَر إلى المرأةِ – الأم على أنها بؤرةُ قوةٍ "إداريةٍ" طبيعيةٍ من خلالِ تجاربِها في الحياةِ وتربيتِها للأطفال، أكثَر من اعتبارِها زعيماً أو سلطة. وترتقي منزلةُ البؤرة، وتزدادُ جاذبيتُها في أماكنِ الاستقرارِ المشابهةِ لترتيباتِ المنزلِ الأولى.

أما مصطلحُ الأبوة، فهو علاقةٌ اجتماعيةٌ ظَهَرَت للوسطِ في مرحلةٍ لاحقةٍ بعَد انقضاءِ زمنٍ طويلٍ جداً. لقد غابَ هذا المصطلحُ عن المجتمعِ أحقاباً طويلة، وبدأ بالتصاعدِ ارتباطاً بالنظامِ الأبوي، بعد أنْ نَشَأَت وتطورَت مؤسسةُ الإرثِ ونظامُ المُلْكِية. في حين أنّ الخال (شقيقُ الأم) وانتماءَ الأطفالِ للأم اصطلاحان ظَهَرا بشكلٍ مبكر. والقطفُ والقنصُ المحدودُ كانا شكلَين لِتلبيةِ الحاجاتِ المادية. وعضويةُ الكلان هي أهمُّ ضمانٍ للحياة. ويَغلُبُ الظنُّ أنّ الطردَ من مجتمعِ الكلان، أو الانفرادَ ضمنه كانا ينتهيان بالموتِ المحتوم. لذا، من الواقعيِّ النظرُ إلى الكلانِ على أنها نواةُ مجتمعٍ سليمٍ قويم. إنها الشكلُ الأصليُّ للمجتمع.

يتم إرساء أرضيةِ ثقافةِ الاقتصاد في النَّسَقِ الأمومي المشاعي البدائي. حيث تُستَهلك الغلالُ المُؤَمَّنةُ من القنصِ والقطفِ بشكلٍ مباشر، مع الاستفادة من الجلود والألياف. والمرأة – الأم هي السلطة المنسِّقة للكلان بشكلٍ غالب. إنه ضربٌ من ضروبِ الهيمنة الأمومية الأولى. تتجسد العلاقةُ والتناقضُ الأساسي ضمن المجتمع الكلاني في: الحماية من كلِّ ما يُشَكِّل خطراً من بين شروط البيئة الطبيعية، والاستفادة من كلِّ ما يمنح فرصَ التغذية والإمكانيات المناسبة. تتسم هويةُ الكلان بمسحةٍ حياتية ومصيريةٍ لا مفرَّ منها في هذه الظروف. لم يتطور مفهومُ الزوج – الزوجة بعد. المرأةُ المنجبةُ معروفة، في حين أنّ شريكَها – الرجل المضاجع لها – عديمُ الأهمية لدرجةِ الجهلِ به. وقد عاش المجتمعُ البشري 5.98% من مجموعِ حياته إلى الآن على هذا المنوال. هكذا، فهو أطول أشكالِ المجتمع زمنياً. وباعتبارِ أنّ الحجارةَ المصقولةَ بشكلٍ طفيفٍ هي الوسائلُ المستعمَلةُ أساساً حينذاك، فيُطلَق عليه اسمُ العصر الحجري المصقول. وأحياناً يسمى بالعصر الوحشي البدائي. في حين أنّ الاسَم المفضَّلَ سوسيولوجياً هو النظامُ المشاعي البدائي. تُستَخدَم فيه لغةُ الإشارة، ويَسُوده السكنُ داخلَ الكهوف والأكواخ العالية الموثوقة بالأوتاد على ضفافِ الجداول والأنهار والبحيرات. ويَرجُحُ الظنُّ والاعتقادُ بأنه تم العيشُ هكذا طيلةَ مليونَي سنةٍ في أفريقيا، ومليونِ سنةٍ في آسيا والقارة الأوروبية. لم تتطور بعد اصطلاحاتُ الوطن، الحدود، والمُلكية. والانتماءُ لا يُعرَف إلا بالكلان. وعندما يُراد ترميزُ الكلان، يتم ذلك بتمثيلها بالطوطم أو أي شيءٍ Nesne مُعَبِّر آخر. وتمر البشريةُ من هذا الشكل النَّسَقي الرتيب حتى نهاياتِ العصر الجليدي الرابع، وإنْ شَهِدَت داخلها قفزاتٍ ومستوياتٍ تطوريةٍ متفاوتةٍ إلى حدٍّ ما.

خلاصة، تُشكِّل الكلان – شكلاً وصياغة – الأرضية الخصبة لولادة المجتمع وذاكرته الأولى، ولتطور مصطلحات الوعي والعقيدة الأولية. وما يتبقى من الأمر ليس سوى حقيقة ارتكاز المجتمع السليم إلى البيئة الطبيعية وقوة المرأة، وكَون تَواجُد البشرية قد تحقق في داخله بشكل

خالٍ من الاستعمار والاستغلال والقمع، بل ومفعم بالتعاضد والتكافل الوطيدين. والإنسانية، بإحدى معانيها، هي مجمع هذه القيم الأساسية. لكن الاعتقاد بزوال وفناء هذه التجربة المجتمعية الممتدة على طول ملايين السنين، ليس سوى ضرباً من الهذيان والهراء. فمثلما لا يفنى شيء في الطبيعة، فإن هذه القاعدة تواصل قوتها في طراز التكوين المجتمعي بشكل أقوى.

المجتمعية المقدسة مع الإلهة– الأم

المجتمعُ الميزوليتي (الفترة البينية ما قبل الآن بحوالي 15000 – 12000 سنة) والنيوليتي (ما قبل 12000 سنة وحتى اليوم) المتكوِّنان بأروعِ الأشكالِ في سلسلةِ جبالِ طوروس – زاغروس مع انقضاءِ العصرِ الجليدي الرابع قبلَ حوالي عشرين ألف سنة مِن الآن؛ فقد كانا أرقى مِن مجتمعِ الكلان. فقد كانت الأدواتُ التي في حوزةِ اليد، وأنظمةُ المَسكنِ والاستقرار قد تَطَوَّرت. علماً أنّ أولَ ثورةٍ زراعيةٍ وقرويةٍ قد تَحَقَّقَت في هذه الحقبة. وإلى جانبِ كونِ سلسلةِ جبالِ زاغروس – طوروس تحتلُّ مرتبةَ الصدارة، إلا أنّ كياناتٍ اجتماعيةً مشابهةً أيضاً تَبدَأُ في العديدِ من الأماكنِ الأفرو – أوروآسيوية، التي عاشت عليها الجماعاتُ البشرية (حسب رأيي، هذا التطور قد حصل مع انتشارِ المجتمع النيوليتي لسلسلة جبال زاغروس – طوروس). هذه الحقبةُ تُعَدُّ عصراً مُهيباً ورائعاً في سياقِ تاريخِ الطبيعةِ الاجتماعية. ذلك أنّ العديدَ من التطوراتِ تتواكبُ مع هذه الحقبةِ التاريخية، بدءاً من نشوءِ الأشكالِ الأصلية من اللغةِ الرمزية التي لا تزال مستخدَمة اليوم، إلى الثورةِ الزراعية (زرع البذور وحَصدُها عن وعيٍ ومعرفة، وتدجين الحيوانات)، ومن نشوءِ القرى إلى جذورِ التجارة، ومن العائلةِ الأموميةِ إلى تنظيمِ القبيلةِ والعشيرة. لا شكّ أنّ استذكارَ هذه الحقبةِ باسمِ العصرِ الحجريِّ الحديث، يُشيرُ إلى وجودِ الأدواتِ الحجريةِ المتطورة. هذا وانفتاحُ ذكاءِ الإنسانِ رائعٌ آنذاك، وكأنه اختُرِعَت أُسُسُ استخدامِ جميعِ الأدواتِ والوسائلِ التي لا تَنفَكُّ تاركةً بصماتِها حتى اليوم. إنها الحقبةُ التاريخيةُ الثانيةُ الطويلةُ المدى. وواحدٌ من الاثنَين بالمائةِ المتبقيةِ يَعُودُ إلى هذه الحقبة. المجتمعُ آنذاك مجتمعٌ أخلاقيٌّ وسياسيٌّ في أساسه. لَم تَظهَرْ القوانينُ والدولة، ولَم تُعرَفْ السلطةُ بعد. هذا وتُناطُ الأمُّ بالقدسية، ويتم السموُّ بتَصَوُّرِ رسومِ الإلهةِ الأنثى. كما تّم العبورُ

آنذاك إلى مرحلةِ المعابدِ والقبورِ المقدسة، حيث كانوا يَحيَون بمنوالٍ تاريخيٍّ لدرجةِ العيشِ سويةً مع أمواتهم في المكانِ عينه وبشكلٍ متداخل. ولا تَزالُ البقايا وكأنها تَصعَقُ عيونَنا بهذه الحقيقة. إننا وجهاً لوجه أمام بشرٍ حقيقيين، لا بدائيين.

لقد تشكل في المجتمع النيوليثي نظام مجتمع مشاعي "كومونة" حول نظام المرأة الأم، وعاش هذا النظام الاجتماعي الذي يمكن أن نسميه بالاشتراكية البدائية دون أن يعرف الدولة آلاف السنين، حيث أمنت الإنسانية خميرتها الأساسية من ذلك النظام وبقيت تذكره بمصطلح الجنة الذي يقوم بتغذية أحلام المساواة والحرية باستمرار.

كان ثقل المرأة في المجتمع النيوليثي كبيراً إلى درجة بدا وكأنه لا مكان فيه للرجل، وتم إزالة دور المرأة في المجتمع كقوة أساسية فيما بعد، وحققت المرأة قوتها هذه عن طريق زراعة النباتات واستئناس الحيوانات وبناء البيت، والنسيج، و لادة الأطفال وتربيتهم. وهذه القوة الطارئة غير العادية، تعكس البنية الفكرية إلى درجة جاءت بالتأنيث الموجود في جميع اللغات، وكثرة الآلهة الإناث في الميثولوجيا، والموقع المحترم للأم في هذه المرحلة التاريخية. وتحمل بنية اللغة السومرية في البداية طابع الشخصية المؤنثة، إن الربات هن أول من أسسن المدن، وجميع الهياكل الأولية كانت على شكل امرأة، وتبرز المرأة في الأسماء والمصطلحات، وحتى أسماء قارتي أوروبا وآسيا فهي مؤنثة في الميثولوجيا الإغريقية.

وبينما يَعتَمِدُ المجتمُع الجديد على حياةِ القرية بالأغلب، تَتَحَوَّلُ أواصرُ الكلان إلى روابطَ أثنية. هذه الأشكالُ الجديدةُ من البنى الماديةِ لا يُمكن لها المسير، أو حتى البدء، دون وجودِ إطارٍ ذهنيٍّ أغنى وأرقى معنًى. يَتَجَسَّدُ هذا التحوُّلُ الذهنيُّ ولغتُه الجديدة في رُسُومِ "الإلهة – الأم" كرمزٍ للمجتمع النيوليتي، جنباً إلى جنب مع بقاءِ "الطوطم" كهويةٍ للمجتمعِ الكلانيِّ القديم. فبينما يَضمَحِلُّ عددُ الأشكال الطوطمية، تكتظ الأوساط برسوم الإلهة – الأم، التي تَرمِزُ إلى سُمُوِّ دورِ المرأةِ الأم. وهذا ما يُشَكِّلُ بدورِهِ مرحلةً أرقى على الصعيد الديني، لتجلب معها عدداً وفيراً جداً من الاصطلاحات، وتبرز اللواحق المؤنَّثَةُ في اللغة، والتي ستصون منزلَتَها الأوليةَ في اللغةِ الرمزية فترة طويلةً من الزمن. ولا نَبرَحُ اليومَ أيضاً نعثر على هذه الخاصيةِ في العديد من اللغات. ومع بروزِ الإلهة – الأم تشرعُ المجتمعيةُ تَلتَحِفُ بغطاءٍ كثيفٍ من القدسية. فالمجتمُع الجديُد يعني تماماً مصطلحاً جديداً وتسميةً جديدة. مِن هنا، علينا إدراُج ما أسميناه بمرحلةِ الثورة الذهنية ضمنَ حقلِ سوسيولوجيا الحرية، نظراً لِتَطَلُّبِها الإبداع. ومعايشة هذه المرحلةِ بشكل كثيف، هي مِن المواضيعِ التي أجمَع عليها المؤرخون الرواد. فالآلافُ من الظواهرِ يعني الآلافَ من الثوراتِ الذهنيةِ والأسماء. إنه انفجارٌ أشملُ مِن الثورةِ الذهنية الحاصلةِ في أوروبا، واستلزَم جهوداً حثيثةً أكثَر أصالة وإبداعاً. وقد بُرهِن تاريخياً على أنَّ القِسَم الأعظَم مِن المصطلحات والاختراعاتِ التي نستعملها اليوم قد اختُرِع وأُبدِع في تلك الحقبة.

من أهم النقاط التي توصَّل إليها العلم هي أن كل تطور لاحق يتضمن سابقه بالتأكيد. ذلك أن الاعتقاد بأن الأضداد تتطور بإفناء بعضها، ليس بصحيح. ما يجري في هذه القاعدة الدياليكتيكية هو أن الأطروحة والأطروحة المضادة تواصلان وجودهما ضمن كيان (تركيبة) جديد أكثر غنى. وسياق التطور الطبيعي برمته يؤكد صحة هذه القاعدة.

يتواصل تطور قيم الكلان داخل التركيبات الجديدة أيضاً. وكون مصطلحات المساواة والحرية ما تفتأ تشكّل أسمى القيم في راهننا، فهي مَدينة في ذلك إلى واقع حياة الكلان. ذلك أن المساواة والحرية مخفيتان في نموذج حياة الكلان بحالتيهما الطبيعية، قبل أن تتحولا إلى مصطلح. وكلما غابت الحرية والمساواة، نجد هذين المصطلحين المستترين في الذاكرة الاجتماعية الحية يعبِّران عن ذاتهما، وبوتيرة متصاعدة، ليفرضا وجودهما مرة أخرى كمبدأين أوليين في مجتمع أكثر تطوراً ورقياً. وكلما توجه المجتمع في سياقه الطبيعي نحو الهرمية

ومؤسسة الدولة، نجد هذين المصطلحين يقتفيان أثر هذه المؤسسات بلا هوادة أو رحمة. ولكن ما يقتفي الأثر هنا أساساً (مضموناً)، إنما هو مجتمع الكلان بذاته.

عليَّ التوضيحَ بأنه لم تَكُن الثقافةُ النيوليتيةُ تعاني من مشاكلَ جديةٍ من حيثُ الفصلِ بين بُعدَيها الأيديولوجيِّ والمادي، بل ولَم تُواجِه القضايا المتفاقمةَ إلا بعدَ ولوجِها مرحلةَ الانسداد، وعجزِها عن حمايةِ ذاتِها تجاه تَصاعُدِ المجتمعِ المديني. وهنا أَتَلَمَّسُ أَلاَّ ضرورةَ شرحِ مصطلحِ "القضايا" الذي طالما جعلتُه عنواناً أساسياً. فحسبَ المعنى الذي استخدمتُه، يُفيدُ هذا المصطلح بِحالةِ الفوضى المتأزمةِ التي لَم يَعُد الفردُ والمجتمعُ فيها قادرين على الاستمرارِ بالثقافتَين الأيديولوجية والمادية. في حين أنّ الخلاصَ من الوضعِ الإشكاليِّ المُعَقَّدِ يعني الحالةَ المنتَظَمةَ للمجتمعِ الجديد بعدَ اكتسابِه بنيةً قَيِّمة. أما الثقافةُ الأيديولوجية – ومثلما سعيتُ لشرحِها كثيراً – فتُعَبِّر عن ماهيةِ الفاعلياتِ والوظائف التي سُخِّرَت لها البنى والمؤسساتُ والأنسجة، ومعانيها و أحوالها الذهنية. في حين أنّ الثقافةَ الماديةَ تعني القسَم الظاهرَ والملموسَ من الوظائف والفاعلياتِ والمعاني التي اضطررتُ لتوضيحِها بمصطلحاتٍ من قَبيلِ المظهر المرئي، الظاهرة، المؤسسة، البنية، والنسيج. وإذا ما حاولنا لَحمَها مع الكونية، فهي تَعمَلُ على البحثِ عن الثنائيةِ الجدلية لـ الطاقة – المادة داخلَ الواقعِ الاجتماعي، وتفسيرِها بموجب ذلك.

وعلى ضوءِ هذه الاصطلاحاتِ نجدُ أنه ما مِن أوضاعٍ تُهَدِّدُ الحياةَ فيما بين عناصرِ الثقافتَين الأيديولوجية والمادية للمجتمعِ النيوليتي، وما مِن أمورٍ تَبعَثُ على النِّزاعِ والشِّقاق فيما بينهما، وبالأخص في مراحلِ البناءِ والتَّأَسُّس. ذلك أنّ الأخلاقَ الاجتماعيةَ لا تَسمَحُ بذلك البتة. فالمُلْكيةُ الخاصةُ لم تَجِد فُرصتَها في النموِّ بعد، باعتبارِها المؤثِّر الأساسيَّ المُفضي إلى التصدعاتِ الاجتماعية. وتأسيساً على ذلك، فتقسيمُ العملِ بين الجنسَين لم يَتَعَرَّف بعد على علاقةِ المُلْكيةِ والعنف. علاوةً على أنّ تأمينَ القُوتِ والكلأِ حصيلةَ النشاطِ المشترك لَم يَشهَدْ بعدُ المُلْكيةَ الخاصة. بمعنى آخر، فالجماعاتُ الصغيرةُ التي لم تَتَضَخَّم بعد – حجماً وعدداً – تَتَّسِم بثقافاتٍ أيديولوجيةٍ ومادية مشتركة ومتماسكةٍ فيما يتعلقُ بجميعِ النقاطِ الآنفة الذكر. ذلك لأنهم اعتَبَروا المُلْكيةَ الخاصةَ والعنفَ من المهالكِ الحيويةِ القادرة على تدميرِ هذه البنى وإفسادها، وبالتالي، استَمسَكوا بالتقاسمِ المشترَكِ والمَشُورةِ الجماعية كقاعدةٍ ركن في أخلاقِهم لأنها المبدأُ الأولي المحافظُ على تَراصِّ المجتمعِ وتَماسُكِه. ونظراً لطبيعةِ مبدأ المعاني هذا، فالبنيةُ الداخليةُ للمجتمعِ النيوليتي تَبدو منيعةً وملتئمةً لأقصى الحدود. ويَعودُ استمرارُها طيلةَ آلافِ السنين إلى هذه الحقيقة.

أما إذا قارنَّا الصلاتِ بين المجتمعِ والطبيعةِ آنذاك مع ما هي عليه في المجتمعِ المديني، فدَعكَ مِن وجودِ هُوَّةٍ فسيحةٍ بينهما آنذاك، بل إنّ التناغَم والانسجَام مع المبدأ الأيكولوجي مستمرٌّ وبكلِّ قوة في كِلتا الثقافتَين. فاقترابُ الذهنيةِ من الطبيعةِ مُفعَّم بالقدسياتِ والألوهيات، ذلك أنهم يَنظُرون إلى الطبيعةِ على أنها حيويةٌ مثلُهم تماماً. فباعتبارِها سخيةٌ بِمَنحِهم الهواءَ والماءَ والنارَ وشتى الأنواعِ النباتية والحيوانية والغذاء، فهي تُعادلُ الإلَه عندهم، بل وهي مِن أعظمِ عناصرِ الألوهية. ولطالما نَستَشعِرُ بعضَ البواعثِ القويةِ على اصطلاحَي الإلهِ والألوهية مستترةً في هذه الحقيقة. وبموجبِ هذه الشروح، بمقدورنا – وعلى نحوٍ أفضل – إدراكُ معانَي ميتافيزيقيةِ الحياةِ الجماعية المتمحورةِ حولَ المرأةِ الأم، وما يَنُمُّ عنها من قدسيةٍ وألوهية. فمزايا المرأةِ المماثلةُ للطبيعة في الإنجابِ والتنشئةِ والشفقة والرحمة، ومكانتُها الرفيعةُ المجيدة في الحياة، تَجعلُها العنصرَ الأوليَّ للثقافتَين الماديةِ والمعنوية على السواء. أما الرجل، فدعكَ من أنْ يَكُونَ زوجاً لها، بل لا "ظلَّ" لِحُكمِه بعدْ على جماعيةِ المجتمع، ومن المحال أنْ يكون. فنمطُ حياةِ المجتمع لا يَسمَحُ بذلك إطلاقاً. بالتالي، فأوصافُ الرجل من قَبيلِ الجنسِ الحاكم، الزوج، صاحبِ المُلْك، وصاحبِ الدولة تَتَمَيَّزُ بطابعٍ اجتماعيٍّ بحت، وكانت ستَتَطَوَّر وتَبرُزُ فيما بعد. فالمجتمعُ آنذاك كان يعني المرأَة الأم، أطفالَها، وأشقاءَها وشقيقاتِها. ومن المحتمل أنّ الرجلَ المُرَشَّح ليكونَ زوجاً كان يُبدي نفعَه بمهاراتٍ أخرى عدا

الزوجية، مثلَ الصيدِ وتربيةِ الحيوان والعنايةِ بالنبات على نحوٍ حَسَن؛ ليكونَ جديراً للقبولِ به عضواً. في حين أنّ حقوقَه أو مشاعرَه بالإحساسِ بأنه زوجٌ أو أبٌ لم تَكُ قد نَمَت كظاهرةٍ اجتماعيةٍ بعد. وعلينا ألا نغفلَ أبداً عن أنّ الأبوَة والأمومةَ مصطلحان وظاهرتان وإدراكان اجتماعيَّان بالأساس، ولو أنهما ليسا خاليَين من الأبعادِ النفسية أيضاً.

من المهم سردُ الشروح في هذا المضمار بالاعتماد على الأسبابِ والدوافع الداخلية والخارجية. فلَربما كان تجاوُزُ الرجل لنقاطِ ضعفه، وتَحَوُّله إلى صيادٍ حاذق، وبلوغُه مكانةً منيعةً مع حاشيته الملتفة حوله؛ قد هَدَّد النظَام الأمومي. كما يُحتَمَل أنْ تَكونَ مهارتُه في تنشئةِ الحيوانِ وتنميةِ النبات قد تَسَبَّبت في ذلك أيضاً. في حين أنّ أغلبَ مشاهداتنا تُرَجِّحُ لدينا احتمالَ صهرِ المجتمع النيوليتي وحَلّه بمؤثراتٍ خارجية. ولا ريبَ في أنّ هذه المؤثرات تَتَجَسَّدُ في دولةِ الراهبِ ومجتمعِه المقدَّسَين. وقصصُ أُولى المجتمعاتِ الحضارية في ميزوبوتاميا السفلى وضفافِ النيل تُؤَكِّدُ صحةَ هذا الرأي بنسبةٍ كبرى. فمثلما ذَكَرنا بشكلٍ مُبرهَن، فثقافةُ المجتمع النيوليتي الصاعدة، وتقنياتُ الريِّ في الأراضي الرسوبيةِ السهلية أدَّيَتا إلى ظهورِ فائضِ الإنتاج الذي يتطلبه هذا المجتمعُ الجديد المتمدِّنُ بالتَّمحورِ حولَ فائضِ الإنتاج المتعاظم، والذي نَظَّم أمورَه على هيئةِ دولة، وحَقَّقَ منزلةً مختلفةً للغاية عن طريقِ قوةِ الرجل بالأغلب. والتمدنُ المتزايدُ يعني التبضعَ، الذي يَجلبُ بدورِه التجارة. والتجارةُ من جهتِها تَتَسَرَّب في شرايينِ المجتمع النيوليتي على شكلِ مستوطناتٍ كولونيالية، لِتَنتشُر معها تصاعدياً التبضعَ والمُلْكيةَ وقيمةَ المقايضة (قيمةُ الاستخدامِ للأشياءِ Nesne هي السارية في المجتمعِ النيوليتي، في حين أنه تَسُودُ العطايا والهدايا عِوَضاً عن المقايضة)، وتُسَرِّعَ بالتالي من انفكاكِ وانحلالِ المجتمع النيوليتي. ومستوطناتُ أوروك وأور وآشور إنما تُبرهِن هذه الحقيقةَ بما لا يَشُوبُه أدنى شك. لقد بَحَثَت الجماعاتُ دائماً ضمن أذهانها عن الأشياءِ التي تلبي حاجتَها المادية، وهكذا رَغبَت في تطويرِها. وكانت همومُها الأوليةُ مُنصَبّةً على تأمينِ الغذاء، المأوى، التكاثر، والحماية. ولتلبيةِ متطلباتِ هذه الحاجاتِ الأساسيةِ عَمِلَت على الاكتفاءِ بما تَجِدُه من قُوت، والسكنِ في الكهوفِ والمغارات، وحمايةِ نفسِها على نحوٍ أفضل على تخومِ البحيراتِ وفي وسطِ الغابات، واعتَرَفَت بالأولويةِ للأمِّ المنجبة. ومع الزمنِ تَبدأُ ممارسةُ الصيدِ أيضاً. فدافعُ الحماية، والرغبةُ في التغذي على اللحومِ قد وَلَّد معه هذه الثقافة. لكن، بالمقدورِ ملاحظةُ بروزِ التوترِ والاضطرابِ منذ بداياتِ المجتمعيةِ فيما بين جمعِ المرأةِ للثمار، واحترافِ الرجلِ – بالأغلب – لممارسةِ الصيد، وتنامي التطورِ التدريجيِّ الثقافيِّ في اتجاهَين مختلفَين بينهما. أما هذا التطورُ الأحاديُّ الجانبِ في كِلَيهما، قد أدى إلى بروزِ ثقافةِ "الرجلِ الأسد" في أحدِهما، و"المرأةِ البقرةِ" في الثاني، وتَزَايُدِ تراكمها رويداً رويداً. وهكذا تُوضَعُ لَبِنَاتُ أُولى المفاهيمِ الاقتصاديةِ المتباينة. تَبلُغُ ثقافةُ المرأةِ ذروتَها في العصرِ النيوليتي، وبالأخصِّ أنها مَهَّدَت السبيلَ لتصورِ حياةٍ أَشبَهُ ما تَكُونُ بالجنة، مِن خلالِ الغنى الوفيرِ من أنواعِ النباتِ والحيوانِ على (حوافِّ) سلسلةِ جبالِ زاغروس – طوروس. هذا التطورُ الاجتماعيُّ البارزُ بعَد العصرِ الجليديِّ الأخير، أي ابتداءاً من أعوامِ 15000 ق.م، سيستمرُ في وجودِه كالنهرِ الرئيسيِّ.

الأمرُ الوحيدُ الهامُّ الممكنُ قولُه بشأنِ الرأسماليةِ ضمن المسيرةِ التاريخيةِ الطويلةِ للبشرية، هو أنّ ثقافةَ الصيدِ قد حَوَّلَت الرجلَ شيئاً فشيئاً إلى حاكمٍ مهيمن. وحسبَما تَمَّ تشخيصُه، فالثقافةُ النيوليتيةُ الراسخةُ في أعوامِ 10 آلاف ق.م يَغلبُ عليها طابعُ المرأة. فالانتقالُ في مرحلةِ القطفِ من الكهوفِ إلى الأكواخِ الأقربِ إلى الخِيامِ (بالقرب من الكهوف)، وزرعِ البذورِ النباتيةِ وإكثارِها؛ قد أدى مع الـ من إلى ظهورِ ثورةِ الزراعةِ والقرية.

ونلاحظُ من خلالِ جميعِ التنقيباتِ والحفرياتِ الأركولوجيةِ الجاريةِ في راهننا، أنّ هذه الثقافةَ قد تَطَوَّرَت بالأرجحِ في جميعِ أصقاعِ ميزوبوتاميا العليا، وبالأخصِّ في القوسِ الداخليِّ لسلسلةِ جبالِ زاغروس – طوروس (ثقافةُ منطقةِ برادوست، گرزان Garzan، أمانوس

والسفوحُ الداخليةُ لجبالِ طوروس الوسطى، نوالي جوري Nevali Çori، جايونو، جميه خالان Çemê Hallan). وكان فائض الإنتاج يُدَّخَر، ولو بنطاقٍ جدٍّ محدود.

هذا ويمكن الابتداء بثقافةِ القرابين من هذه الحقبة. ومن المفهومِ أنْ نُلاحِظَ تَطَوُّرَ اصطلاحِ ما يُسَمّى بالآلهة، كمحصلةٍ لتقديرِ الجماعاتِ لهوياتِها وتبجيلِها إياها، وكأولِ تعبيرٍ عن امتنانِها إزاءَ العطاءِ المتزايد. فالعطاءُ يقتضي الحمدَ والشكران. ونظراً لاستنادِه في منبعِه إلى التطورِ التدريجيِّ في نمطِ التجمع، فإنّ إضفاءَ الهويةِ على الجماعة، السموَّ بها، الدعاءَ، العبادَة والخشوع، ومنحَها على أنها التقدُم المتصاعدُ للعالَمِ الذهني؛ كلُّ ذلك إنما يُشَكِّلُ عناصرَ ثقافيةً على عُرىً وثيقةٍ وغائرةٍ مع الثورةِ الزراعية. واللُّقى الأثريةُ تُؤَكِّدُ صحةَ هذا الرأيِ على نحوٍ صارخٍ وساطع. وبشكلٍ ملموسٍ أكثر، فاصطلاحا الإلهةُ – الأمُّ والأمُّ المقدسةُ عامِلان مؤثِّران في تأكيدِ صحةِ ذلك. وأشكالُ المرأةِ الواسعةُ الانتشارِ تأتي في مقدمةِ المؤثِّرات التي تُبرهِنُ صوابَ هذه الحقيقة.

يمكن إرجاع الاقتصادِ من حيث المضمون، لا الاصطلاح، إلى هذا النمطِ من الادخارِ الحاصلِ – ربما – لأولِ مرة. فمثلما هو معلومٌ، فإنّ مفردَة أكو – نوموس eko-nomos تَعني في اليونانية قانونَ العائلة، أو قانونَ المنزل. فقد ظهَرَ الاقتصادُ مع نشوءِ العوائلِ الزراعيةِ الأولى المستقرةِ بالتمحورِ حولَ المرأة، والاحتفاظِ بالغلال، وتخزينها ولو بنطاقٍ جدٍّ محدود، وفي مقدمتِها تلك المنيعةُ المقاوِمةُ للتَّلَف، بالإضافةِ إلى إمكانيةِ التخزينِ في المستودعات. لكنّ هذا الادخارَ ليس لأجلِ التُّجَّارِ أو السوق، بل لأجلِ العائلة. يبدو أنّ هذا هو الاقتصادُ الإنسانيُّ الطابعِ والحقيقيُّ الجوهر. فقد تَمَّ تلافي أنْ يَصيرَ الادخارُ عامِلَ خطرٍ يهددُ بالطمعِ والجشع، وذلك عبر ثقافةِ العطايا والهدايا المنتشرةِ في جميعِ الأرجاء. ويبدو أنّ مبدأ "المال يُعَلِّم الطمع" يتأتى من تلك الحقبة. إنّ ثقافةَ العطايا شكلٌ اقتصاديٌّ هامٌّ، ويتواءم مع نَسَقِ وتناغمِ تَطَوُّرِ الإنسانِ لأقصى الحدود.

الانتقال من ثقافة الأم المقدسة إلى ثقافة الرجل

الماكر القوي

تأسيساً على ذلك انضمَّ حَوضا دجلة والفرات العلويُّ والأوسطُ إلى الحضارةِ كمنطقةٍ نيوليتيةٍ أولية. في حين أنّ كافةَ الجماعاتِ الكلانية الأخرى، سواءً بَلَغَت المستوى النيوليتيَّ أم لَم تبلغه، فقد أصبحَت بالأغلب في مواجهةِ هجماتِ المجتمع المديني الخارجية، وأساليبِه وممارساتِه في الاحتلال والاستيلاءِ والاستعمار والصهر والتصفية. وملاحظاتُنا تَدُلُّ على مرورِ جميعِ الجماعاتِ البشرية بتطوراتٍ في هذا الاتجاه ضمن المناطقِ التي قَطَنَتها. وأَعقَبَ ذلك تَعَرُّضُ المجتمعِ النيوليتي – الذي يمكننا اعتبارُه الخليةَ النواةَ للمجتمع – وكلِّ ما تَبَقّى من المراحلِ السالفةِ له لهجماتِ المجتمعِ المديني في جميعِ المناطق وعلى مستوياتٍ أعلى؛ لِيَبقَوا محافظين على وجودِهم إلى هذه الأيام على نحوِ بقايا فقط.

إننا ننوه، وبإصرار، على استحالة تناولنا الصحيح للتطورات اللاحقة للمجتمع المشاعي، ما لم نحلل طبيعة هذا الأخير بشكل سليم. فكيفما أن تحليل أي عنصر لن يكون واقعياً بدون تحليل ذرة الهيدروجين (المكوَّنة من البروتون والإلكترون)، وهو اعتقاد صائب؛ فمن أجل البنية النواة للمجتمع أيضاً، نقول أنه يستحيل فهمنا لتنوع الظاهرة المجتمعية، دون استيعاب الجماعة المشاعية. وإلا، فسينجم لدينا شرح ناقص، وبالتالي علم خاطئ بشأن المجتمع. فالادعاء بأن الميثولوجيا والثيولوجيا أثمرتا عن مفهوم مجتمع وهمي، وإضافة السوسيولوجيا إليهما (كمثال البستان المرقع)؛ لا يذهب أبعد من تشويش العقول وإرهاقها. هذا ما ينم بدوره عن تصاعد السلطة بتهور وجنون. ذلك أنه لا يمكنك تحليل السلطة، ما لم تحلل المشاعية. فالأرضية التي نمت عليها سلطة الدولة والهرمية، هي المشاعية. والهرمية، كمصطلح، تعني إدارة المقدس، أو اكتساب العالِم المسن السلطةَ واستحواذه عليها. وقد كانت فاعليتها إيجابية في مرحلة ولادتها. فهداية الشبان، وتسويق شؤون المشاعة (الكلان) وإدارتها، هي مرحلة متقدمة من التطور. أما الفائدة التي يجنيها العالِم المسن من هذا العمل، فهي تخطي مصاعب الشيخوخة بسهولة. في حين أن الشبان الكفوءين من بين الملتمين حوله، كانوا مدركين إمكانية نجاحهم بشكل أفضل باستفادتهم من تجارب وخبرات ذلك العالِم. والشامان أيضاً – المثال الأول للتفسير الديني – يمكن أن يكون حليفاً مقرباً. وتحوُّل الشامان مع الزمن إلى ناطق باسم الدين، يعني في مضمونه التحول إلى الرهبانية. أما بالنسبة للشبان الذكور، فمهارتهم في الصيد تفضي بهم إلى أن يكونوا نموذجاً مصغراً عن حاشية عسكرية ملتفة حول الزعيم. يعبِّر تحالف "الراهب – الزعيم – العالِم" هنا عن الهرمية المتصاعدة. ولكن لم يُبلَغ بعد مؤسساتية الدولة. فالعلاقات ذات أبعاد شخصية. وفيما يخص القوة المحيطة بالأم الأهلية، فهي في تبعثر طردي.

الانتقالُ من عبادةِ المرأة المقدسة إلى عبادةِ الأب، يُؤَمِّنُ تسليحَ الذكاءِ التصوري بِدرعِ القداسة. يمكن طرحُ مزاعمِ تَجَذُّرِ النظامِ الأبوي البطرياركي على هذه الشاكلةِ كفرضيةٍ قويةِ الاحتمال. بل ويمكننا على الصعيد التاريخي، وعبرَ البراهين القوية، إثباتُ انبثاقِ الذهنيةِ الذكورية الأبوية بكلِّ أُبَّهَتِها وعَظَمَتِها في حوضِ دجلة والفرات. حيث نلاحظ أنها انطلقَت من ميزوبوتاميا السفلى حوالي أعوام 5500 – 4000 ق.م، لتنتشَر في جميعِ أرجاءِ ميزوبوتاميا، وترتقي إلى مصافِّ الثقافةِ الاجتماعية الأولية. وبالمقدور من خلال كافةِ السجلات والوثائق الأثرية على وجهِ الخصوص، استخلاص نتيجةٍ مفادُها أنه، وقبل الانتقالِ إلى هذه الثقافة، كان كان ثمة مجتمعٌ أموميٌّ سائدٌ في جميعِ الأطوار والحُقَبِ الميزوليتية والنيوليتية ما قبل الميلاد، بالاعتماد على إخصابِ الإنتاج على تخومِ السهول والجبالِ في ميزوبوتاميا العليا بالأغلب. ونَتَلَمَّسُ الكثيَر من المعطيات والبوادر في الثقافة المكتوبة، بحيث تَدُلنا على ذلك، وتشير إلى مدى رقي العناصرِ الدينية واللغوية المعتمدةِ على المرأة آنذاك.

أما فكري الشخصي، فيتَمَثَّلُ في استحالةِ القضاءِ على المجتمع الذي يسبق الحضارةِ المدينية أو إفنائه، لا لِكَونه منيعاً أو قوياً جداً، بل لاستحالةِ استمرارِ الوجودِ الاجتماعيِّ بدونه، تماماً مثلما نصادف ذلك في ظاهرةِ الخلايا النواة. ولا يمكن للمجتمعِ المديني أنْ يتواجَد إلا بِمَعِيَّةِ المجتمعِ السابق له بالتأكيد. وهذا الأمُر مماثلٌ لواقعِ استحالةِ وجودِ الرأسماليةِ بلا عُمّال. وكذا شأنُ المجتمعِ المديني، الذي لا تتحقق

كَينونَتُه دياليكتيكياً إلا بالارتكازِ إلى المجتمعاتِ غيرِ المتحضرةِ أو شِبهِ المتحضرة. قد تَكُونُ الإباداتُ وعملياتُ التطهيرِ قد تَحَقَّقَت نسبياً, إلا أنّ إنجازَها بشكلٍ كلي يخالفُ طبيعةَ المجتمعية ويَشُذُّ عنها.

بالإضافة إلى ذلك، من المهمِّ بمكان عدم الاستخفافِ بالثقافةِ الأيديولوجية للمجتمعِ النيوليتي الصامد طيلةَ مسيرةِ التاريخ. فحقوقُ الأمومة، التضامنُ الاجتماعي، الأُخُوَّة، الودُّ الخالي من المنفعةِ والمتطلِّع – فقط وفقط – لمصلحةِ المجتمع، الاحترامُ، فكرُة الفضيلة (أي الأخلاق)، التعاونُ النزيهُ بلا مقابل، تقديرُ كلِّ مَن يُنتِجُ القِيَم ويُحيي المجتمَع عن وجهِ حق، الارتباطُ بالجوهرِ السليم والسوي لمصطلَحي القدسية والألوهية، تقديرُ الجوار، التَّحَسُّر والشوقُ الذي لا يَنضُبُ للمساواة والحياةِ الحرة، وغيرُها من القِيَم الخالدة؛ إنما هي أسبابُ كينونةِ هذا المجتمعِ أساساً، وهي في الوقتِ عينِه قِيَّم يستحيلُ زوالُها ما دامَت الحياةُ الاجتماعيةُ قائمة. في حين أنّ قِيَم المدنية، ولِكَونِها مُتَرَعَةً بالكثيرِ من القِيَمِ الثقافيةِ الماديةِ والمعنويةِ التي لا فائدَة لها على المجتمع ولا نفع، من قَبيلِ القمع، الاستغلالِ، الاستعمار، النهبِ، السلب، الاعتداءِ، الاغتصابِ، المجازر، الإجحافِ وانعدامِ الضمير (اللاأخلاقية)، الإفناءِ، والصهر؛ فوُجودُها بين صفوفِ المجتمع يَكُونُ وقتياً. إنها بالأغلب صفاتُ المجتمعِ المريض والإشكالي.

من الممكن النظر إلى الهرمية المفيدة في المجتمع الطبيعي كنموذج مصغَّر عن الديمقراطية. فسواء كانت المرأة الأم، أو كان الرجل المسن الخبير، إنهما يُعتَبران العناصر الرئيسية الضرورية لأبعد الحدود والنافعة جداً في تأمين الأمن العام للجماعة وإدارة شؤونها، دون الارتكاز إلى الادخار والمُلكية. وتقدير الجماعة لتلك العناصر طوعي ومرتفع النسبة. لكن، لدى استثمار هذا الوضع، وتحوُّل الالتزام الطوعي إلى سلطة، والنفع إلى منفعة؛ يظهر جهاز عنف لا ضرورة له، مسلَّط دائماً على رأس المجتمع. وموازاة جهاز العنف نفسه تحت غطاء الأمن المشترك وأدوات الإنتاج المشتركة، إنما تشكل مضمون كافة النظم الاستعمارية والقمعية. هذا هو الكيان المشؤوم على الإطلاق من بين الابتكارات الحاصلة. إنه ابتكار سيجلب معه فيما بعد كل أشكال العبودية، الصياغات الميثولوجية والدينية المخيفة، الإبادات المنظمة، النهب والسلب المنظم، وعمليات الدمار والهدم.

الثورة المضادة

يشيرُ التاريخُ إلى انتشارِ التجارةِ بدءاً من أعوامِ 4000 ق.م. حيث نعثُر على مستوطناتٍ تجاريةٍ منتشرةٍ بالارتباطِ مع الحضارةِ القائمةِ في ميزوبوتاميا السفلى حولَ مدينةِ أوروك، التي هي أولُ دولةٍ مدينية (4000 – 3000 ق.م)، وكذلك على طولِ الخطِّ من عيلام الواقعةِ في جنوبِ غربي إيران إلى المناطقِ المعروفةِ اليوم بـ ألازغ Elazığ وملاطية Malatya في ميزوبوتاميا العليا. وهكذا تُفتَح مصاريُع أُولى الأبوابِ الاستعمارية. إننا نشاهُد قبل ذلك وجودَ استيطانِ العُبَيدي (ثقافةُ آل عُبَيد الأبويةُ البطرياركيةُ الأولى الملاحَظةُ قبلَ نشوءِ الدولة) كثقافةٍ مهيمنةٍ قبلَ عهدِ أوروك (5000 – 4000 ق.م). يتداخلُ نشوءُ الاستيطانِ والتجارةِ معاً. فمقابلَ الأوعيةِ والصحونِ الفخاريةِ ومنتجاتِ النسيجِ كانت تُنقَل بالأغلب المعادنُ والأخشاب. وتَتَشَكَّلُ السوقُ مع نشوءِ التجار، وتَتَحَوَّلُ مراكزُ تقديمِ العطايا والقرابين رويداً رويداً إلى أسواق. وهنا يمكننا تسمية التاجرِ المتفردِ بوضعِ السعر البدائيِّ لِقِيَمِ سلعِ المناطقِ المختلفةِ بالرأسماليِّ البدائي. ذلك أنه، وعبر مقدرةِ تحديدِ الأسعار، ينجحُ في ادخارِ سلعٍ عَجِزَ عن ادخارِها سابقوه جميعاً.

إننا نلاحظ أكثر حالات الدول العبودية شفافية في المجتمعين الأوليين السومري والمصري. فصياغة الدولة العبودية السومرية والمصرية قد وطدت تغييرات جذرية على التطور الاجتماعي بنماذج تمأسساته العقلية والاجتماعية والاقتصادية. عالم العقل للمجتمع الطبيعي كان يعتمد

على مفهوم الطبيعة الحيوية، حيث لكل ظاهرة في الطبيعة روحها. ويُعتَقد بأن هذه الأرواح هي الخاصية التي تؤمِّن الحيوية. لم يكن قد تطور في مفاهيم ديانتهم الطوطمية حينذاك، مفهوم الإله الخارجي المختلف عنهم، والحاكم عليهم. بالإضافة إلى توخي الدقة والحساسية في التفاهم مع أرواح الطبيعة، أي قواها. وأي تضاد معها يعني الموت بعينه. ولما كانت هذه هي وجهة النظر الرئيسية إلى الطبيعة، يبرز بالتالي ضرورة التلاؤم والتأقلم الخارق معها. إننا هنا وجهاً لوجه أمام حياة تسير بموجب المبدأ الأيكولوجي الأولي. فمناقضة الحياة الاجتماعية لقوى الطبيعة هي أُولى المواضيع المحذَّر والمحتَرَس منها. ولدى تطوير دينهم وأخلاقهم، يكون المبدأ الأكثر امتثالاً له والتزاماً به، هو مبدأ التواؤم والانسجام مع البيئة وقوى الطبيعة. وقد نُقش في العقول لدرجة احتل فيها الزاوية الركن كتقليد ديني وأخلاقي أولي. إنه في الحقيقة ترسيخ لمبدأ التدفق العام للحياة العامة في المجتمع الإنساني. ما من كيان لا يتخذ البيئة المحيطة به أساساً. والانحرافات القصيرة المدى البارزة، تلتحم مع المرحلة المتدفقة في ظل الشروط الداخلية والخارجية الجديدة. وفي حال العكس، تبقى خارج دائ ة النظام تماماً، لتفقد وجودها إلى الأبد. وتتبع أهمية المبدأ الأيكولوجي في المجتمع الإنساني من هذا المضمون (الفاعلية) الأساسي للطبيعة.

كانت المرأة أولَ ضحيةٍ طالَتها يدُ الرجلِ القوي. فمتانةُ أواصرِها مع الحياة جَعَلَ الذكاءَ العاطفي لدى المرأة أرقى. إنها المسؤولةُ الأوليةُ عن تكوينِ الحياةِ الاجتماعية عبرَ كدحِها المجبولِ بالآلامِ والمخاضات كونها أُمُّ الأطفال. وبقدرِ ما تُدرِكُ معنى الحياة، فهي تَعلُم جيداً كيف تُحَقِّقُ سيرورتَها. كما أنها جامعةُ الشمل. وخاصيتُها هذه محصلةُ ذكائها العاطفي من جهة، وضرورةٌ تَعلَّمَتها من الطبيعةِ من جهة أخرى. ويتبين من المعطياتِ الأنثروبولوجية أنّ الزخَم الاجتماعي قد تَحَقَّقَ وتَرَاكَم حولَ المرأةِ – الأم طيلةَ حقبةٍ طويلةٍ من التاريخ، وأنّ المرأة – الأم لعبَت دوراً أقرب ما يَكُون إلى نواةِ الغنى والقِيَم النبيلة. ويمكن الجزم بكونها أُم فائض القِيمَةِ أيضاً. من هنا، فَجَشُع الرجلِ الذكرِ القوي – الذي حُدِّدَ دورُه الأساسيُّ بالصيد – بهذا الزخم المتراكم، وطمعُه فيه أمرٌ مفهوم. ولدى بسطِ حاكميته، تَغدو الفرصُ السانحةُ في قبضته. ويتم الانتقالُ إلى مرحلةٍ تصبحُ فيها المرأةُ موضوعاً جنسياً، ويغدو الرجلُ أَبَ الأطفال، بل والسيدَ الحاكم، ويمتلك حقَّ التصرفِ بالمدخراتِ الثقافيةِ المادية والمعنوية واستملاكها. إنه أمرٌ مثيرٌ للمطامع حقاً. فقوةُ التنظيم التي اكتسبها مع الصيد منحَته فرصةَ بسطِ نفوذه، وتأسيسِ أولِ هرميةٍ اجتماعية. ومن خلالِ مثلِ هذه الظواهر والمستجدات الوقائعية، يمكننا استشفافُ كيفيةِ استخدامِ الذكاء التحليلي لأغراضٍ مشينة لأولِ مرة وبشكلٍ ممنهجٍ داخلَ البنيةِ الاجتماعية.

كما بالمستطاع القول أنه، ولأولِ مرة، تَبرُزُ القضايا الاجتماعيةُ بأبعادٍ جديةٍ في الجماعاتِ الأبوية المعبودة باطرادٍ تصاعدي بالتمحورِ حول الرجلِ الذكر القوي. لكنّ هذه البدايةَ في عبوديةِ المرأة تُهَيِّئُ الأرضيةَ لعبوديةِ الأطفال بدايةً، ومن ثَم لعبوديةِ الرجل. هكذا، وبقدرِ ما يَكتَسِبُ الرجلُ والمرأُة العبدَان تجاربَ ادخارِ القِيَم، وعلى رأسها فائض الإنتاج، فهما يَندرجان بنفسِ القدر تحت نِير التحكم والتسلط. وتزداد أهميةُ السلطة والحاكمية طردياً. ويُشَكِّلُ تحالفُ الشريحةِ المتميزة المؤلَّفة من الرجلِ القوي + العجوزِ العالِمِ الخبير + الشامان بؤرةً سلطويةً يَعُزُّ الوقوفُ في وجهها. ويُطَوِّر الذكاءُ التصوري في هذه البؤرة سرداً ميثولوجياً خارقاً بغرضِ بسطِ الحاكمية الذهنية. هذا العالَم الميثولوجي الذي تَعَرَّفنا عليه تاريخياً في المجتمع السومري، يتم السموُّ به من تأليهِ الرجلِ إلى اعتبارِه خالقِ السمواتِ والأرض. وبينما يُحَطُّ من مكانةِ قدسيةِ المرأةِ وألوهيتها، ويُعمَل على محوِها بأفظعِ الأشكال، يُنقَشُ في الأذهان بالمقابل أنّ الرجلَ الحاكَم هو صاحبُ القوةِ المطلقة. ويتحول كلُّ شيءٍ إلى علاقاتِ الحاكم – المحكوم، الخالق – المخلوق، وذلك عن طريقِ شبكةِ الأساطيرِ الميثولوجية المُبهِرة. هذا العالَم الميثولوجيُّ المنقوشُ في مخيلةِ المجتمع، والمستساغُ بشكلٍ كاسح، يَكتَسِبُ قيمةً أولية في السرودِ والنصوص، كي يتحولَ شيئاً فشيئاً إلى دين. لقد أضحينا الآن وجهاً لوجه أمام شكلٍ من أشكالِ الذهنية التصورية المتمأسسةِ التي لا تَعرِفُ الحدود.

أوروك ليست ثقافةً إنسانيةً بسيطة، بل هي بدايةُ معجزةٍ جديدة. إذ لا يزال صوتُ إينانا، مَلِكَةِ أوروك، يُشَكِّلُ المنبَعَ العينَ لجميعِ الملاحمِ والأشعار والأغاني. وهذا الصوتُ هو صوتُ تلك الثقافةِ الرائعةِ الخلابة. وهو في الوقتِ نفسه صوتُ المرأةِ التي لم يُدَنِّسها الرجلُ القبيحُ بعد. لقد أَزهَرَت ثقافةُ أوروك وأَينَعَت في أراضيها، فتَكاثَرت المدنُ على التوالي كالتيهور ، لِيَتَشَكَّلَ حزامٌ طويلٌ من المدن. وفي هذه المرة، رأى الرجلُ القويُّ الماكرُ منبَعَ الثروةِ الأصلي في الإمكاناتِ التجاريةِ المتناميةِ في المدينة. وابتدأَ جريانٌ ثقافيٌّ معاكسٌ امتدَّ حتى سفوحِ الجبال. إنها بدايةُ مسارِ الشروعِ بقَرضٍ وابتلاعِ الجغرافيا النيوليتيةِ من طرفِ المدينة. وغدا صوتُ إينانا المكبوتُ تدريجياً صوتَ المرأةِ المفتقدةِ لتأثيرها. وصارَ صوتُ الرجلِ القوي الماكرِ صاخباً جَهوراً. لقد كانت الإضافاتُ الأُولى في اللغةِ السومرية ذاتَ طابعٍ أنثوي، مما يشير إلى دورِ المرأةِ في نشوءِ اللغة. في الحقيقة، إنّ أولَ ملحمةٍ وأكثَرها تأثيراً تلك الملحمةُ التي تَسردُ الحربَ الضروسَ التي شَنَّتها الإلهةُ إينانا ضدَّ أنكي، مُؤَسِّسِ مدينة أريدو وأولِ إلهٍ رجلٍ طاغيةٍ وماكر (الرجل المهيمن المُؤَلَّه)، لاسترجاعِ منجزاتِ أنواع الفنونِ التسعةِ والتسعين التي اختَرَعَتها المرأةُ، وإنقاذِها من قبضتِه. في حين أنّ مَلِكاتِ إنكلترا وهولندا، اللواتي يُعتَبَرنَ وريثاتِها، قد اكتَسَبن شكلاً وملامحَ وكأنهن رسومٌ رمزيةٌ دالّةٌ على انعكاسِ كلِّ سيئاتِ الرجلِ الطاغيةِ الماكرِ وقُبحِه في المرأة، لِيَكُنَّ بذلك اختصاراً واضحاً لمغامراتِ الحضارةِ جمعاء.

إنّ هذا الترتيبَ والاتساقَ الهرمي البارزَ في العلاقات هو أولُ نظامٍ قمعيٍّ استغلاليٍّ مؤسساتي نَجَحَ فيه الذكاءُ الميثولوجي ذو الجذورِ الأبوية البطرياركية، وما تَمَخَّضَ عنه من قوالب ذهنية، بعد إضفاءِ مسحةٍ كاملةٍ من الشرعية عليه. ونَشهَدُ تَطَوُّرَه في العديدِ من الجماعات في مراحل مختلفة، وإنْ كان يَتَباينُ في درجةِ كثافته أو ملامحِ شكله. لا يمكن للذكاءِ المؤدي إلى القمع والاستغلال أنْ يَكُونَ عاطفياً. كما من المحال التفكيرُ بذهنيةٍ تسفر عن المشاكل والقضايا الاجتماعية، ما لَم تبلُغ المستوى التحليلي، وما لَم تَتَّحِد مع ألاعيبِ نَصبِ المصائد المتأتيةِ من ثقافةِ الصيد. ولكي تُخفِي هذه الذهنيةُ وظيفتَها الأساسيةَ، فهي مضطرّةٌ لابتكارِ الأساطيرِ الزائفة.

لا ريب في إمكانيةِ القولِ أيضاً بأنّ الذكاءَ التصوري والذكاءَ العاطفي قد أديا معاً، وبشكلٍ متداخل، إلى اختراعِ التقاليدِ الفكرية والمؤسساتيةِ الإيجابية للغاية. حيث ليس من الصوابِ إرجاع كلِّ العالَمِ الذهني إلى السلطاتِ الهرمية. ولهذا السبب بالذات، نستطيعُ تَلَمُّسَ الحروبِ العنيفة في هذه الأفكار، بقدرِ ما نستطيع مصادفةَ القوالبِ الذهنيةِ الصارمة والصراعاتِ الفكرية المحتدمة. وبهذا المنوال يمكننا بلوغ جذورِ ما نسميه بالصراع الأيديولوجي، والظواهرِ والوقائع البارزة أمامنا بأشكالٍ مختلفة، دينيةٍ كانت أو فلسفية أو أخلاقية أو فنية. فالنزاعاتُ والصراعات التي طالما نصادفها بكثافةٍ في الميثولوجيات والأديان، ليست في جوهرها سوى صراعاتٌ اقتصاديةٌ وسياسية. حيث انعكسَ الصراعُ على السلطة الاقتصاديةِ والسياسية في هيئةِ مَشاهِدَ تَلتَحِفُ الرداءَ الميثولوجيَّ والديني، إلى حين ظهورِ الذهنية الرأسمالية. وما الدولةُ سوى تجسيدٌ للتمأسسِ الراسخ للبنى الهرمية. أما تَحَوُّلُ التمثيلِ الفردي للبنى السلطوية إلى تمثيلٍ مؤسساتي في سياقِ التاريخ، فعلى علاقةٍ وثيقةٍ بالمجتمع الطبقي المتنامي مع التمدنِ الذي أسميناه بالمدنية.

يفسح تكوُّن المجتمع العبودي الدولتي المجال لظهور انحراف حقيقي عن هذا المبدأ المصيري. إذ ثمة أواصر وطيدة بين تَكَوُّن المشكلة البيئية والأيكولوجية، وبين بدايات الحضارة والمجتمع المتكون في هذا الاتجاه. فحضارة المجتمع الطبقي هي مجتمع مناقض للطبيعة. والسبب الرئيسي وراء هذه المشكلة الظاهراتية متعلق بعالم وبراديغما العقلية العبودية لهذا المجتمع الجديد، والمتكونة بالثورة المضادة الجذرية. في حين أن كافة أعضاء الجماعات في المجتمع الطبيعي يحتلون أماكنهم المنظمة والمنسقة ضمن تكامل مع الحياة. فكل فرد منهم جزء صادق ومخلص للمجتمع، وهو منه. معتقداتهم وانطباعاتهم الذهنية مشتركة. لم تتطور قط مصطلحات الكذب والمخادعة فيما بينهم. وكأنهم ينطقون بنفس اللغة الطفولية مع الطبيعة. أما التحكم بالطبيعة أو استثمارها بشكل سيء، فهو أفظع خطيئة (محرَّمة، طابو)

وسيئة تُقتَرف إزاء أخلاقهم ودياناتهم التي تُعتَبر قوانين في المجتمع المطوِّرين إياه حديثاً. أما في مجتمع الدولة العبودية الجديد، فما تم قلبه رأساً على عقب، هو هذا المفهوم الديني والأخلاقي الأساسي. ولإضفاء المشروعية الاجتماعية على ذلك، تتبدى الحاجة إلى الكذب والرياء، بقدر ما تتطلب ممارسة العنف أيضاً. إذ من المستحيل إدارة شؤون النظام العبودي بالعنف المحض. ولا يمكن تأمين سيرورة النظام، دون ربط المجتمع بمعتقدات جذرية وطيدة.

الهجوم على نظام الإلهة الأم الاجتماعي

سعينا في البند السابق لرسم وشرح إطار التعريف الذي استندنا إليه في تسمية أول حالة جماعية للبشرية باسم "المجتمع الطبيعي". وطرحنا فيه براديغمائيتنا في كيفية تناول الكون. فانتشار التنظيم الاجتماعي من نمط الكلان، وتوسعه زماناً ومكاناً، واكتسابه بُعداً تنوعياً وحجمياً متزايداً مع الوقت؛ هو من بواعث طبيعته. ومن خلال المعطيات المتوفرة في حوزتنا، يمكننا الوصول إلى أن الضيق والسخط قد تطورا مع الزمن على صعيد الرجل، في الجماعة المتمحورة حول المرأة الأم، والمتزايدة حجماً، والقديرة هويةً. فالكّم المتراكم من الأطفال الملتفين حول المرأة الأم، والرجال المتعاملون معها بغرض مساعدتها بالأرجح، أسفرا عن حسد الرجال الآخرين وتأجج نقمتهم عليهم. الأهم من ذلك أن المرأة الأم تطوِّر النظام الأهلي المستقر وتوطده، بحيث تؤمِّن فيه طعامها ورداءها وبقية الوسائل والأدوات اللازمة. وبتميزها بمراقبة ما حولها، بلغت مرتبة المرأة الساحرة، لتكتسب مزية الحكمة مع الزمن. وبمقدار إلحاقها كماً أكبر من الأطفال والرجال الأصدقاء (المقربين) بهذا النظام الأهلي المستقر، بقدر ما تغدو المرأَة الأم القوية المهابة. نشاهد هنا تطور هيبة المرأة، بحيث لا يمكن كبح جماحها. والبراهين

التي بحوزتنا هي أمارات واضحة تشير إلى رجحان انتشار النظام الديني للإلهة الأنثى، والعناصر المؤنثة في اللغة، وبروز قوة المرأة الأم المتصاعدة في المنحوتات الأثرية. إن النسبة الكبرى من الرجال على مسافة بعيدة من هذا النظام بطبيعة الحال. وقد يبقى من لا تجد فيه المرأة الأم نفعاً – يتكونون بالأغلب من المسنين العجائز – فتطرده خارج نطاق هذا النظام .

ومع الزمن، يتأجج هذا التناقض، الذي كان باهتاً في البداية. فعندما كشف تطور الصيد عن قوة الرجل القتالية، صعَّد بالمقابل من وعيه ومعرفته. وبناء عليه يشرع العجائز المطرودون من ذاك النظام في التوجه صوب أيديولوجية يهيمن عليها الرجل. نخص بالذكر هنا الديانة الشامانية* التي تضع هذه الظاهرة أمام أعيننا بشكل ملفت للنظر. والشامانيون (الكهنة) يمثلون بالأرجح نموذجاً مصغراً للرهبان الذكور. وهم يسعون إلى تطوير حركة ونظام أهلي مناهض للنساء، وبشكل منظَّم بدقة. وهكذا يشكلون عبر الشامانية الذكورية نظاماً أهلياً مستقراً تجاه النظام الأهلي المتطور سابقاً حول المرأة الأم النواة؛ بحيث اتسم نظامهم ذاك بشبه الوحشية، يسكنون فيه الأكواخ البسيطة. ويحدث الاتفاق والتحالف بين الشامانيين وبين العجائز وذوي الخبرات والتجارب، كتطور ذي أهمية كبيرة. وتتجذر مكانتهم وتتعزز تدريجياً داخل جماعتهم، عبر القوة الأيديولوجية التي مارسوها وطبقوها على بعض الشبان الذين احتووهم فيما بينهم. يتميز اكتساب الرجل للقوة هنا بماهية ذات أهمية أكبر، حيث تتميز ممارسة الصيد وحماية الكلان تجاه الأخطار الخارجية بماهية عسكرية معتمدة على القتل والجرح (الذبح). إنها بداية ثقافة الحرب. وعندما يغدو الأمر مسألة حياة أو موت، يستلزم حينها ربط الشؤون بالسلطة والهرمية.

أما الرجلُ القوي، فيُعَبِّرُ عن السعي للنفاذ من حصارِ المرأةِ – الأم بالقوةِ المكتسَبةِ من احترافِ الصيدِ. فقوتُه البدنيةُ وتقنياتُ الصيدِ تُضاعِفُ من حظهِ في الصيدِ الناجح. والاتحادُ الذي أَسَّسَهُ مع الشبابِ اليافعين الساعين للاستفادةِ من خاصيتهِ هذه، قد زادَ من فُرَصِ نجاحِهم أكثر. وربما أنّ أولَ حاشيةٍ عسكريةٍ في التاريخ برزَت للوسطِ على هذه الشاكلة. وهكذا حَقَّقَ الرجلُ تفوقاً بارزاً إزاءَ المرأةِ لأولِ مرةٍ في التاريخ. أما التحالفُ الذي أبرَمَته القبيلةُ مع مُسِنِّيها، فسيُعَزِّزُ من النظامِ الأبوي تجاه النظامِ الأمومي.

والحلقةُ الأخيرةُ من هذا التحالفِ هي الشامانيون، موزِّعو الشفاءِ، وأصحابُ المعجزات في المجتمع. يتحملُ الشامانُ وظائفَ وأدوارَ الراهبِ والساحرِ المشترَكة. وهو معلِّم، وربما أولُ محترفٍ في المجتمع. وتتمأسسُ مِهَنِيَّةُ الشامانِ في الجماعات تدريجياً، وإنْ كانت مختلطةً ببعضِ الشعوذة. وعادة ما يَكُونُ الشامانُ رجلاً بالأغلب. ومع تحالفِ هذه القوى في إنشاءِ السلالاتية، تُلحِقُ ضربةً قاضيةً بالنظامِ الأمومي، ولطالما نصادفُ في المُؤَلَّفاتِ السومريةِ آثارَ الصِّداماتِ المحتدمةِ فيما بينهما. يغدو الرجلُ صاحبَ وأَبَ الأطفالِ في ظِلِّ هذا النظام، بل ويَرغَبُ في الإكثارِ من أولاده (وبالأخصِّ الأولادَ الذكورَ لأجلِ القوة)، ويُحكِم قبضتَه على المُدَّخرات التي أنجزَتها المرأة – الأم اعتماداً عليهم. هكذا يتطوَّر نظامُ المُلكية. فإلى جانبِ المُلكيةِ العامة لدولة الرهبان، تبرزُ المُلكية الخاصةُ للسلالاتِ والأسرِ الحاكمة. وأبوةُ الأطفال ضرورةٌ على هذا الصعيد. أي أنّ حقَّ الأبوةِ شرطٌ أوليٌّ لانتقالِ الإرث إلى أولاده (للرجل بالأغلب).

إن الرجل المعزَّز لقواه بممارسة الصيد، والمنظَّم مجموعته في أطرافه، أَدرَج نظام المرأة الأم الأهلي تحت مراقبته رويداً رويداً، بعد أن تنبه لقواه جيداً، وفرضها على من حوله. استمرت هذه المرحلة حتى تأسيس مراكز الدول الأولى. ونرى أروع توضيح لها في مدن الدول السومرية. تشرح اللُّقى واللوحات المدوَّنة هذه الحقيقة بلغة شعرية رائعة وملفتة للأنظار. فملحمة إينانا، إلهة مدينة أوروك، والبادئة في تأسيس مدينة الدولة السومرية؛ ملفتة للأنظار جداً. تتطرق هذه الملحمة، التي تصوِّر تلك الحقبة التي لا تزال فيها قوة المرأة والقوة الأبوية البطرياركية متكافئتين، إلى ذكريات تلك المرحلة المشحونة بالاحتدامات الضارية للغاية. حيث أن ذهاب إينانا، كإلهة لمدينة أوروك، إلى قصر "أنكي"، إله مدينة أريدو، واستحواذها هناك على الـ"ما"ءات التي يبلغ عددها (104)، والتي كانت تمتلكها فيما قبل، وحظْيُها بها بشتى الأساليب والوسائل، لتُهَرِّبها معها إلى أوروك ثانية؛ إنما يلعب دور المفتاح الأساس في تنوير هذه المرحلة وإيضاحها. المقصود هنا

بالـ"ما"ءات هو الاكتشافات الحضارية الأساسية. تُصِرُّ إينانا على التذكير بأن هذه الاكتشافات تعود إلى المرأة "الإلهة الأم"، وأنه لا دور لأنكي، الإله الرجل، فيها بتاتاً. وأنه سرقها منها عنوة ومكراً. إن كل محاولات ومساعي إينانا تلك، تمثلت في استعادة قوة الإلهة الأم مجدداً .

يمكننا التخمين بأن هذه الملاحم ذُكِرَت في أعوام 3000ق.م. وهي حقبة لا تزال قوة المرأة الأم في حالة توازن أثناءها. هذه الثقافة والقوة المنحسرة تدريجياً بعد هذا التاريخ، تتعرض لإجحاف كبير، لدرجةٍ وَجَدَت فيها المرأة ذاتها لاحقاً في بيوت الدعارة المسماة بـ"مصاقدين" في مدينة نيبور، مركز الحضارة في تلك الأوقات (مثل نيويورك اليوم). فبينما يؤسس الرهبان السومريون حَرَماً نسائياً لذاتهم في الزقورات من جهة، يقومون بتأسيس بيوت الدعارة لأجل الشعب أيضاً من الجهة الثانية. بذلك غدت الإلهة تيامات في ملحمة "أنوما أليش"، المدوَّنة في أعوام الألفين قبل الميلاد، مومساً فاجرة وقبيحة، وتمثّل المرأة الواجب تمزيقها إرباً إرباً. إنه لفظ مريع، ولكنه يصوِّر الحكم الصادر بحقها والمطبق عليها. وفيما بعد، تُكمِل الصورَة المرأُة ذات الصوت البديع والشكل المزركش الجميل، والمحبوسة في القفص على يد نظام المجتمع البورجوازي والديانات التوحيدية. وقد أَحرَز إلحاق المرأة المقحَمة في حالة ثابتة عبر دعايات أيديولوجية متكاثفة، تقدماً هائلاً في النظم التاريخية والاجتماعية، لدرجة غدت عقلية المرأة بالذات تقول فيها بأن هذا قدرها، وتَعتَبِر تأدية مستلزماتها المطلوبة منها من دواعي ذاك القدر المحتوم. وأضحت تنظر إلى الديانات التوحيدية على أنها أمر الإله، في حين نرى أن الفلسفة اليونانية تشير إلى المرأة كمؤثر باعث على الضعف والوهن، وأنها مجرد كومة مادية محضة، وحقل يحرثه الرجل، وغيرها من المواقف المُحِطّة من شأنها.

تجذر سلطة النظام الأبوي البطرياركي

إنّ تنظيَم "الرجلِ القوي" لأولِ عنفٍ في عصورِ المجتمعاتِ ما قبلَ المدنية، لَم يقتصرْ على إيقاعِ الحيواناتِ فقط في الفخ. فالتنظيُم نفسُه هو الذي كان قد طَمَعَ في إرثِ العائلةِ – الكلانِ المتراكمِ كثمرةٍ من ثمارِ الكدحِ العاطفيِّ للمرأة (نور عينَيها). إنه أولُ تنظيمٍ جديٍّ للعنف. وما تَمَّ الاستيلاُء عليه كان: المرأَة نفسَها وأطفالَها وأقاربَها، وإرثَهم الماديَّ والمعنوي برمته. بالإضافة إلى نهبِ وسلبِ أولِ اقتصادٍ منزليٍّ ناشئ. وتأسيساً عليه، نجد أنّ تنظيَم العنف المكوَّنِ من الشامانِ (النموذج الأولي للراهبِ) والشيخِ العجوز صاحبِ التجاربِ والرجلِ القوي، قد أَسَّسَ تحالفاً متضامناً، لِيُشَكِّلَ بذلك أولَ قوةٍ هرميةٍ أبويةٍ بطرياركية (الإدارة المقدسة) وأطولَها عُمراً في التاريخ. ويمكننا مشاهدة ذلك في

جميعِ المجتمعات التي تَمُرُّ بمراحلَ مشابهة. واضحٌ جلياً أنّ هذه الهرميةَ قد أدت دوراً مُعَيِّناً في الحياةِ الاجتماعيةِ والاقتصادية، إلى حينِ ظهورِ التمايزِ الطبقي والتمدنِ والتدول.

هكذا يرتقي الشخص الأكفأ والأمهر إلى المنزلة العليا بحديثه ونفوذه. إنها بداية لثقافة مختلفة يتزايد تفوقها تجاه قوة المرأة الأم. تُشَكّل هذه المستجدات في بروز السلطة والهرمية قُبَيل ظهور المجتمع الطبقي، إحدى أهم المنعطفات التاريخية. فهي مغايرة في مضمونها لثقافة المرأة الأم، التي ترجح فيها عملية جمع الثمار، ومن ثم اكتشاف النباتات وإنتاجها. أي أنها أنشطة لا تستلزم الحرب، في حين أن ممارسة الصيد الراجحة لدى الرجل تعد نشاطاً مرتكزاً إلى ثقافة الحرب والسلطة القاسية. والمحصلة كانت أن تجذرت السلطة الأبوية (البطرياركية) وتوطدت.

إن البنية الهرمية والسلطوية هي الأساس في المجتمع الأبوي (البطرياركي). ومصطلح الهرمية يدل في معناه على أول مثال بارز لمفهوم الإدارة السلطوية المتحدة مع السلطة المقدسة للشامان. ولدى ازدياد تكاثُف تقدُّم هذه المؤسسة السلطوية المتعالية على المجتمع، وتَوَجُّهِها مع الوقت نحو التمايز الطبقي؛ تحولت إلى سلطة الدولة. لكن السلطة الهرمية هنا فردية بالأرجح، حيث أنها لم تتمأسس بعد. لذا فهي لم تكن ذات نفوذ على المجتمع، بقدر ما هي عليه مؤسسة الدولة. والتوافق والانسجام هنا شبه طوعي. ويتحدد مستوى الارتباط وفقاً لمنافع المجتمع. لكن هذه المرحلة المبتدئة قابلة لتوليد الدولة من بين أحشائها. يقاوم المجتمع المشاعي البدائي تجاه هذه المرحلة حقبة طويلة من الزمن. فمَن يتراكم لديه الإنتاج الفائض في ذاك المجتمع المشاعي، لم يكن بمقدوره فرض الاحترام تجاه سلطته والامتثال لها، إلا عندما يشاطر ما يدّخره مع أفراد جماعته. حيث يُنظَر إلى الادخار والتكديس بعين الجُرم الأكبر. والشخص الأفضل هو ذاك الذي يوزع ما يدخره من إنتاج. ويرجع مفهوم "الكرم والسخاء"، الذي ما يزال سائداً في المجتمعات القبائلية، في أصله إلى هذه التقاليد التاريخية الراسخة. وحتى الأعياد ابتدأت بالظهور كمراسيم لتوزيع الفائض. فالجماعة في بداياتها ترى في الادخار والتكديس أفدح خطر يهدد وجودها، فتجعل من المقاومة تجاهه أساساً للمفاهيم الأخلاقية والدينية لديها. وليس من الصعوبة ملاحظة آثار هذه التقاليد في كافة التعاليم الدينية والأخلاقية، وبشكل قوي للغاية. لم يصادِق المجتمع على الهرمية، إلا عندما رأى فيها الفائدة والسخاء والمكاسب. تلعب الهرمية بجانبها هذا دوراً إيجابياً نافعاً. هذه الماهية للهرمية المعتمدة على المرأة الأم، تشكل الأساس التاريخي لمصطلح "الأم" الذي مافتئ يُعتَرَف به بإخلال، ويُنظَر إليه كسلطة قديرة في كافة المجتمعات. ذلك أن الأم هي العضو الرئيس، المنجب الخصيب، والمنشئ المعيل في أحلك الظروف وأقساها. ما من شائبة في أن ثقافةً وهرميةً وسلطةً متشكلة بناء على ذلك، ستلقى الامتثال الأعظم لها. وتشكيلها لأساس الوجود المجتمعي هو إشارة حقيقية لقوة مصطلح "الأم"، الذي لا يزال يحافظ على منزلته في راهننا أيضاً. وهو لا يتأتى من خاصية الإنجاب البيولوجية المجردة، مثلما يُظَن. بل يجب رؤية "الأم، الأم الإلهة" على أنها الظاهرة والمصطلح الاجتماعي الأهم على الإطلاق. حيث تكون منغلقة كلياً تجاه ظاهرة الدولة، ومتسمة بكل المزايا التي لا تولّد تلك الظاهرة .

من الواقعي النظر إلى المجتمع الطبيعي كأطروحة لبداية الوجود، ضمن إطار هذا التعريف. فالإنسانية باشرت بوجودها اعتماداً على هذه الأطروحة. ما قبلها كانت الحياة الحيوانية سائدة. وما بعدها يأتي سياق التطور على شكل المجتمع الهرمي والدولتي المتطور بموجب مناهضتها. وبالأصل، تتبع سمات هذه المرحلة كأطروحة مضادة من قمعها الدائم للمجتمع الطبيعي، وحسرها إياه. ومثلما انتشر وساد المجتمع الطبيعي كأطروحة في كافة أماكن استيطان الإنسان واستقراره، فهو من حيث المدة أيضاً يعتبر نظاماً اجتماعياً مؤثراً يشمل المرحلة النيوليتية بشكل رئيسي، والممتدة قرابة أربع آلاف سنة قبل الميلاد. ولا يزال يواصل وجوده حتى حاضرنا في كافة المسامات الاجتماعية، ولكن بشكل مكبوت. يبدو هذا التواصل صريحاً في المصطلحات الاجتماعية أيضاً. فالعائلة، القبيلة، الأم، الأخوّة، الحرية،

المساواة، الرفاقية، السخاء، التعاضد، الأعياد، البسالة، القدسية، وغيرها من العديد من الظواهر والمصطلحات؛ هي من بقايا هذا النظام الاجتماعي. مقابل ذلك، يتسم المجتمع الهرمي والدولتي برجحان كفة خاصيته في قمع هذا النظام وقهقرته، ومواصلته إياها بالأغلب. من هنا تنبع خاصيته في كونه أطروحة مضادة. أما تداخل هذين النظامين الاجتماعيين، فيتوافق لأبعد الحدود مع دواعي القوانين الدياليكتيكية الأساسية.

لا أصل من الصحة للزعم القائل بتطور المجتمع الهرمي والدولتي كضرورة لا بد منها، من أحشاء المجتمع الطبيعي. قد تكون ثمة ميول في هذا الاتجاه، ولكن الافتراض بأنها ضرورة لا انقطاع فيها، ومستمرة إلى نهاية المآل، خاطئ تماماً. أما رؤية وجود الطبقات كقدر محتوم لا مناص منه، فيعني التحول إلى آلة بيد أيديولوجيي الطبقات المهيمنة، وربما دون الانتباه إلى ذلك. أي أنه يعني لعب أخطر الأدوار باسم المسحوقين والمستعمَرين من هذه الزاوية. وكأن التاريخ تُرِك عُرضة لاستيلاء مثل هذه التيارات الأيديولوجية والسياسية.

يمكننا الملاحظة أن الهرمية استمدت قوتها أساساً من صراع مجتمع السلطة الأبوية مع القوة الأمومية، من خلال المجتمعات الإثنية التي لا تزال قائمة. ويشاهَد حدوث الانكسارات الكبرى في الشكل الاجتماعي للمرأة بعد تكبدها هذه الهزيمة. فبينما كانت هي المخوّا ة والمنتقية في الماضي، بات يُنظَر إليها كمُلك في يومنا. ولم يتبقَّ من المرأة المنظّمة للرجل من حولها، والمقاوِمة مدة طويلة كي لا تُنتَزَع سلطتُها منها؛ سوى عنصر أو هوية امرأة مفتقرة لإرادتها، وقانعة باختيارات الرجل وانتقاءاته. هذا وبمقدورنا ملاحظة عدم مرور هذه المرحلة بسهولة، من خلال مثال آخر؛ ألا وهو القرابين المقدمة في المراسيم المقدسة المقامة في كل ذكرى سنوية للزيجات المقدسة للرجال الملوك المرشحين للزواج من الإلهة الأم. ترمز هذه المراسيم، التي طالما صادفنا ذكراها في العديد من المجتمعات، إلى مقاومة المرأة الطويلة الأمد في سبيل عدم فقدانها سلطتها. فمراسيم تقديم القرابين تُرتَّب بشكل رمزي إعاقة حظي الرجل بالسلطة أو تَحَكُّمه بالمرأة.

رغم لعب المجتمع الهرمي دوراً إيجابياً في التقدم في بداياته، إلا إنه غدا مع مرور الزمن وجهاً لوجه أمام خيارين: إما التبعثر أو التدوُّل. إنها مرحلة العبور بين المجتمع المشاعي البدائي والدولة. لكنها تستنهل قوتها من مجتمعيتها. وبعد مواجهة هذه المرحلة وتجذرها في غضون مدة طويلة، وصل هذا الشكل من السلطة ذروته، خاصة في المجموعات الإثنية. فالمجتمع الذكوري السلطوي والهرمي هو الذي حقق أساساً خنوع وإذلال النساء والشبيبة والأعضاء الآخرين من الإثنية. والأهم في الأمر هو طراز تحقُّق هذه السلطة. فالسلطة هنا لا تمارَس بالشرائع، بل بالأخلاق. والأخلاق تفيد بقوة الأحكام والقواعد التي يتوجب على المجتمع الامتثال لها. هذه القوة بدورها لا تُفرَض عنوة واكراهاً، بل طواعيةً؛ انطلاقاً من دورها المصيري في تأمين سيرورة الوجود المجتمعي. أما وجه الخلاف فيها عن الدين، فينبع من الحاجة الدنيوية، عوضاً عن القدسية. لا شك في أن الدين أيضاً دنيوي، ولكن الجانب السحري للمصطلحات، وتكوينه الأقدم على الإطلاق، يحيطه بهالة من القدسية. وهو طقسي، وأكثر تجريداً. في حين أن الأخلاق تُشكّل القواعد اليومية والدنيوية والعملية اللازمة. وإلى جانب التداخل والتشابك، فبينما تنظّم الأخلاق إدارة الشؤون الدنيوية، يسعى الدين للتجاوب مع مستلزمات استيعاب العقائد والعوالم الأخرى. أي، بينما يكون الدين نظرية المجتمع البدائي، تصبح الأخلاق ممارسته العملية. الصراع دائمي بين المجتمع المشاعي والهرمية. تبدأ التفرعات والتشعبات بالظهور في القواعد الدينية والأخلاقية بشأن عودة القيم المادية والمعنوية المتراكمة إلى المجتمع ثانية أم احتكارها. فبينما يُشاهَد التطور قُدُماً صوب مصطلح الإله الواحد المجرد في الظاهرة الدينية المصوِّرة لقيم مجتمع النظام الأبوي؛ تقاوِم سلطة النظام الأمومي للمجتمع الطبيعي بمفهوم تعددية الإلهات الإناث. الشريعة الأساسية في نظام الأم الأهلي هي الكدح والإنتاج، ومنح ما هو ضروري لإحياء الجميع. وبينما ترى أخلاق النظام الأبوي السلطوي مسألة الادخار مشروعة، وتفتح الباب أمام المُلكية؛ تُعيب أخلاق المجتمع المشاعي موضوع الادخار، وتنظر إليه بعين السوء، وتحفّز على توزيعه. وهنا يكمن أصل مصطلح "الجود والسخاء" في

هذه الظاهرة. حيث يُسعى لصون المُلكية الجماعية إزاء المُلكية الخاصة. لكن التواؤم والتناغم في المجتمع يفسد تدريجياً، ويزداد التوتر والاضطراب. ويُرى حل هذا التناقض إما في العودة إلى القيم القديمة، أو في تصعيد القوة في الداخل والخارج. وهكذا تتكون الأرضية الاجتماعية للعنف والحروب المرتكزة إلى القمع والاستعمار.

المرحلة التي ستؤول إليها هذه الحقبة المليئة بالتناقضات، هي الدولة كسلطة مؤسساتية معتمدة على العنف الراسخ. تشكّل ولادة الدولة المرحلة الثانية الكبرى في تاريخ المجتمعات، حيث تجلب التغييرات الجذرية للإنتاج والحياة الاجتماعية وبنى السلطة والبنية الذهنية برمتها. وبما أن الصراعات غير المنتظمة بين العشائر والقبائل أسفرت عن مضغ واستهلاك الادخار والمُلكية وتعريتهما باستمرار؛ فقد كان الحل مقابل ذلك هو تمأسس السلطة المرتكزة إلى القوة. وتَولّد الراهب من الشامان، والمَلِك من العالِم، والمسؤول العسكري من الزعيم. الشخص في الظواهر الثلاث مؤقت، بينما المؤسسة راسخة دائمة. وبلغت مرحلة الاستقرار والاستيطان مستوى بناء المدينة، بتجاوزها نموذج القرية. كان النظام المشاعي هو الحاكم في البداية في مجتمع القرية. فالقرية هي موطن الحياة الأساسي للمجتمع النيوليتي. وهي الموطن المقدس للثورة الزراعية المستمرة في الفترة ما بين (11000 – 3000ق.م). علاوة على أنها تمثل تماشي المجتمعَين المشاعي والهرمي مع بعضهما مدة طويلة من الزمن. لم يكن ثمة آغاوية أو بيكاوية بعد. إنها الأثر الخالد المشرِّف الذي تتباهى به الأم الأهلية. ذلك أن كل القيم المعنية بالبيت تتمخض عن ذهنها هي. فالحيوانات التي تستأهلها من حولها، والنباتات التي تستنبتها، تمنح حياة معجزوية لا ند لها. والآلاف من الاكتشافات في هذه الحقبة هي من إيجاد المرأة. الحقبة هي "حقبة اكتشافات المرأة" التي لا أحد يعرف مَن أوجدها هي. ولكن المجموعات الهرمية الماكرة المعزِّزة من شأن ذاتها، ستطمع بهذه الاكتشافات وغنى المحاصيل، وستنهبها وتسلبها. وستولّد الدولة لتوطيد مكانتها. تلك المرحلة التي لا تزال معاشة على الآلاف من النتوءات والتلال الموجودة على حواف سلسلة جبال طوروس وزاغروس، ترتقي بقرويتها لتؤسس المدن في السهول الخصيبة المروية بمياه أنهر دجلة والفرات والنيل والبينجاب من ناحية، ولتمهد السبيل لظهور نظام الدولة (البوليس) معها من ناحية أخرى.

تعكس الثورة الذهنية المبتدئة مع القرية، والمتجذرة مع المدينة، ذاتها في ثقافة المعتقدات الدينية أولاً. ويسعى النظام الإلهي إلى فصل نفسه تماماً، وبكل إصرار، عن نظام الطبيعة والإنسان. ويضفي الآلهة صفات خاصة على ذاتهم، من قبيل العمر المديد، السكن في كبد السماء، أو الارتداد أحياناً إلى جوف الأرض، وأنهم لا يُقحِمون الناسَ فيما بينهم، ويعاقِبون البشر إن شاؤوا. تتعدد هذه الصفات طردياً في الآلهة الميثولوجية السومرية. وتتكون جماعة (كوادر) غنية من الآلهة، بدءاً من الآلهة الحامية للمدن، وحتى آلهة النهر، الزرع، البحر، الجبل، السماء، وآلهة تحت الأرض. يمثل هذا النظام الاصطلاحي تداخل القوى الطبيعية مع القوة الطبقية المتنامية داخل المجتمع. تتسم هذه الصياغة الدينية وشبه الميثولوجية، المعتمدة أساساً على تقديس وتوطيد وجود الطبقات المهيمنة التي تتشاطر وجه البسيطة فيما بينها؛ بأهمية مصيرية من أجل مشروعية النظام الجديد المتأسس. ويبرز هذا التباين بالأغلب لدى الانتقال من النظام الديني الذي تغلب عليه الإلهات الإناث، إلى النظام الديني الذي تغلب عليه الآلهة الذكور. هنا تكمن أهمية مفارقة كل من إينانا – أنكي، ومردوخ – تيامات.

لقد أبدت الهرمية والطبقية تطوراً. لكن هذا التطور ليس بضرورة. ذلك أن الهرمية، والدولتية المرتكزة إليها، قد رسختهما القوى المطبّقة للظلم والاستبداد والكذب والرياء بأقصى الدرجات. وقد أبدت قوى المجتمع الطبيعي الرئيسية مقاومة لا تعرف السكون والنضب تجاه ذلك. ولكنها حوصِرت وحُدِّدت بأضيق المناطق والمساحات البينية، بل ولم تُقحَم بتاتاً في بعض المناطق والمساحات البينية الأخرى. لقد ترسخت الرؤية التي تَعتَبر المجتمع برمته عبارة عن طبقات وهرميات للدولة، عبر السياسات والدعايات الأساسية للنظام المهيمن. أما اللعبة المسماة بـ"القدر"، فهي عنوان لهذه الممارسة الميتافيزيقية. ويكاد لم ينجُ من عدوى هذه اللعبة أي دين أو مذهب أو مدرسة فلسفية أو

علمية. وهي – أي اللعبة – حصيلة القمع الجسدي والفكري الفظيع، والسياسات والدعايات المريعة التي طبقتها أيديولوجية الرهبان ودولة الإله المَلك قبل آلاف السنين. ومن شاء سمَّى هذه اللعبة "ميثولوجيا" أو "فلسفة"، وإلا، فسمَّاها "مدرسة علمية". النقطة المبلوغة هي حالة حاضرة من تدوُّل الأيديولوجيات والعلوم بشكل كلي منه.

لا يمكن شرح أو إيضاح الدولة، ولا بنى المجتمع الطبقي الذي تستند إليه، بدون تحليل الحالة التي أُقحِمَت فيها المرأة مع بدء النظام الهرمي. ولنفس السبب لن نتخلص حينئذ من أهم المغالطات. فالمرأة ليست مجرد "جنسية"، بل هي "إنسان" مبتور من المجتمع الطبيعي، ليُحكَم عليه بأشد أنواع العبودية. تتطور كافة ضروب العبودية الأخرى ارتباطاً بعبودية المرأة. من هنا، فبدون تحليل عبودية المرأة، من المحال الفلاح في تحليل العبوديات الأخرى. وبدون تخطي عبودية المرأة، يستحيل تخطي العبوديات الأخرى. فحتى المجتمع الطبيعي قد شهد قوة المرأة كإلهة أم على مر آلاف من السنين. والقيمة المتسامية على الدوام، كانت الإلهة الأم. إذن، كيف قُمِعَت ثقافة مجتمعٍ، هو الأطول والأشمل؟ وكيف حُوِّلَت في راهننا إلى بلبل جميل وديع محبوس؟ قد يَهيم الرجال بهذا البلبل، ولكنه مجرد أسير. وبدون تخطي هذا الأسر الطويل العمر والغائر العمق، لا يمكن لأي نظام اجتماعي التكلم عن المساواة والحرية بتاتاً. فالحُكم القائل بأن مستوى حرية المرأة ومساواتها يُحدِّد مستوى المجتمع بهذا الصدد، إنما هو صائب. لم يُكتَب تاريخُ المرأة بشكل يُذكَر حتى الآن. ولم تُحدَّد مكانة المرأة الحقيقية في أي علم اجتماعي. فحتى الأكثر زعماً باحترامه للمرأة، يُحدِّد سلامة حُكمه هذا وسريان مفعوله ارتباطاً بمدى تحول المرأة إلى آلة لنزواته وأطماعه. وفي حاضرنا، لا يَعترف أي رجل بالمرأة كإنسان صديق له، اللهم فيما عدا بُعدها الجنسي. فالصداقة صحيحة فيما بين الرجال ذاتهم. أما ادعاء صداقة المرأة، فلا يعني سوى الفضيحة الجنسية المخزية في اليوم الثاني. لذا، يجب النظر إلى مسألة إيجاد أو خلق رجل متجاوز لمثل هذه المواقف، كإحدى أهم خطوات الحرية الأساسية. لقد حَدَّد نموذُجُ المجتمعِ المديني السومري مسارَ تَطَوُّرِ المدنية في العالم بقدرِ النموذجِ النيوليتي بأقلِّ تقدير. و"المدنيةُ" كمصطلح متعلقةٌ بتمايزٍ طبقيٍّ مغايرٍ ومختلفٍ عن "الثقافة". فالمدنيةُ معنيةٌ بثقافةِ الطبقة ودولتها. يُعَدُّ تمأسُسُ كلٍّ مِن المدنيةِ والتجا ةِ والإلهيات والعلم، تَطَوُّر البنيةِ السياسية والعسكرية، بروزُ الحقوقِ مكانَ الأخلاق، وظهورُ الجنسويةِ الاجتماعية للرجل؛ تُعَدُّ كلها مؤشراتٍ طافحةً وسائدةً في المجتمع المديني الجديد. وبمعنى من المعاني، يمكننا تسمية مجموعِ هذه المزايا بثقافةِ المجتمع المديني. ويتطابقُ الاصطلاحان في هذه الحالة، ويُستعمَلان بنفس المعنى. وهكذا تبدأُ مرحلةٌ ثانيةٌ من التوسعِ والانتشار مشابهةٌ لانتشارِ ثقافةِ المجتمعِ النيوليتي المنبثقةِ من الهلال الخصيب إلى جميعِ أرجاءِ العالم. ولكن، مع فارقٍ في هذه المرة، حيث سيُضاعِفُ من ذاته ويتكاثُر بعَقدِ قِران أولادِهِ الجددِ (ذكورٌ، لا إناثاً) مع الفتياتِ الناضجاتِ الراشدات من كافةِ أنحاءِ المعمورة، بعدَ أنْ يكونَ قد أنجبَهم وأنشأَهم في أراضي الهلال الخصيب، "مهدِ الحضارات". التشبيهُ في محلّه، حيث يمكننا الافتراضُ بأنّ انتشارَ الثقافة النيوليتية وتوسعَها قد تمأسَسَ بالأغلب مع نضوجِ قدراتِ وكفاءاتِ فتياتِ الإلهةِ – الأم في كل بقعةٍ وصَلَنَها من العالم. في حين أنّ المجتمَع المدينيَّ المعبِّر عن الثقافةِ الرجولية السلطويةِ يعني تمأسُسَ الأولادِ الذكور في أماكنِ انتشاره. وهكذا، فإنّ جيلَ الرجلِ المديني، الذي سيجعل من الفتاةِ الصبية زوجةً تابعةً وخانعةً له، سيُنجِبُ الذكورَ أساساً (سينصهر المجتمُع ذو الغالبيةِ النسائية في بوتقةِ المجتمع ذي الهيمنةِ الرجولية)، لتتكاثَر وتتوطَد رجولةُ حضارتِنا المدينية لتصلَ يومَنا المعاصرَ منيعةً رصينة.

استملاك المرأة هو أساس كافة العبوديات

من الضروريِّ لَفت الأنظارِ جيداً لخاصيةٍ هامةٍ متمأسسةٍ في المجتمعاتِ المدينية، ويمكننا تسميتُها بحالةِ المجتمعِ المعتادِ على السلطةِ والمتآلف معها. إنه أَشبَهُ بإعادةِ تكوينِ المرأةِ بموجبِ تقاليدِ التأنيثkarılaşma ، إذ، لا تتأكدُ السلطةُ من وجودِها قبلَ أنْ تَتَحَقَّقَ من إعدادِ المجتمع على غرارِ تأنيثِ المرأة. لقد تَمَأسَسَت ظاهرةُ التأنيث كأقدمِ مظاهرِ العبودية، حصيلةَ بسطِ نفوذِ المجتمعِ الجنسوي، بعدَ إلحاقِ الهزيمةِ بالمرأة – الأم وعباداتِها وطقوسها جمعاء بَعدَ صراعاتٍ محتدمةٍ ضاريةٍ وشاملةٍ طويلةِ الأمد على يدِ الرجلِ القوي الجبارِ وحاشِيَتِه. ولَربما رسَّخَ هذا النفوذُ المهيمنُ جذورَه في المجتمع حتى قَبلَ اكتمالِ تَطَوُّرِ الحضارة. إنه كفاحٌ عتيدٌ ومتواصلٌ لدرجةِ أنّ ثقافةَ المرأةِ – الأم قد مُحِيَت كلياً من الذاكرة، ولم تَعُد تَتَذَكَّر المرأُة ما الذي خَسِرَتْه وأين وكيف فَقَدَته، وغَدَتْ تَعتَبِرُ الأنوثةَ الخانعةَ المنصاعةَ أمراً طبيعياً. ولهذا السببِ بالذات، لم تُشَرعَنْ أو تُهضَم أو تَتَجَذَّر أيةُ عبوديةٍ بقدرِ ما هي عليه عبوديةُ المرأة.

ولهذا التكوينِ نوعان من التأثيرِ الهَدَّامِ على المجتمع. أولُهُما؛ فَتحُ المجتمعِ أمام العبودية، وثانيهما؛ تسييرُ كافةِ أشكالِ العبوديةِ الأخرى تأسيساً على ظاهرةِ التأنيث. فالتأنيثُ ليس موضوعاً جنسوياً محضاً مثلما يُعتقَد، ولا يُعَبِّر عن خاصيةٍ بيولوجية. بل إنّ التأنيثَ في جوهرِهِ خاصيةٌ اجتماعية. فجميعُ المواقفِ والسلوكيات التي تُفيدُ برفضِ أخلاقِ الحرية، من قَبيلِ العبودية، الخنوعِ، تَحَمُّلِ وهضمِ الإهانة والاستحقار، البكاءِ، الاعتيادِ على الكذب والرياء، السماجةِ وانعدامِ الطموح، ومنحِ الذات وعرضِها؛ جميعُها تُعتبَر من مهنةِ الأنوثة الخانعة، وتُشَكِّلُ بجانبها هذا الأرضيةَ الاجتماعيةَ المنحطة، والوسطَ الأصليَّ للعبودية. كما أنها تُعَدُّ الأرضيةَ المؤسساتيةَ التي تتفَعَّل عليها كافةُ ضروبِ العبودية واللاأخلاقية وأقدمُها. والمجتمعُ المديني معنيٌّ ومرتبطٌ بانعكاسِ هذه الأرضية على كافةِ الفئات الاجتماعية. فتأنيثُ

المجتمعِ برمته ضرورةٌ حتميةٌ لسيرِ النظام القائم. والسلطةُ تعادلُ الرجولة، إذن، والحالُ هذه، لا ملاذَ من تأنيثِ المجتمع. فالسلطةُ لا تعترفُ بمبدأ الحريةِ والمساواة، وإلا، فلا يمكنها أنْ تَكُون. بالتالي، فالتشابُه بين السلطةِ والمجتمعِ الجنسوي جوهريٌّ الطابع.

يجب التحدث، وبأهمية بالغة، عن القمع والتبعية التي طبقها العجائز الخبيرون في المجتمع الهرمي على الشبان اليافعين. فهذا الموضوع المدرَج في العلوم الأدبية المسماة بـ"الجيرونتوقراطيا Jerontokrasi"*، إنما هو حقيقة واقعة. لكن، وكيفما تعزِّز الخبرةُ صاحبَها العجوز من جهة، فإنَّ كِبَر سنه يُضعِفه تدريجياً من الجهة الثانية. فرضت هذه الخاصيات على العجائز المسنين أن يُسخِّروا الشبان في خدمتهم. فقاموا بغسل أدمغتهم ليطوروا هذه الآلية، ويربطوا كل حركات الشبان بأنفسهم. تستمد البطرياركية قوة عظمى من هذه الظاهرة. فهم يستثمرون القوى الجسدية الغضة، ليحققوا من خلالها آمالهم وطموحاتهم. استمرت هذه التبعية المحيقة بالشبان حتى راهننا، مع تجذرها المتواصل. ليس من السهل هدم عُلوية وتفوق الأيديولوجيا والخبرة. يتأتى مصدر تطلع الشبيبة إلى الحرية من هذه الظاهرة التاريخية. إذ لا تُزَوَّد الشبيبة بالأقسام الحساسة والحرجة من المعلومات الاستراتيجية. والحال هكذا منذ عهد الحكماء المسنين القدامى، وحتى رجال العلم ومؤسساتهم في راهننا. بل ما يُمنَح إياها ليس سوى معلومات مخدِّرة ومؤمِّنة لسيرورة تبعيتها. وحتى إذا مُنِحَت المعلومات، فلا تُمنَح أدوات تطبيقها. فالتسويف والإمهال الدائم هو تكتيك إداري ثابت لا يتغير. هذا علاوة على أن الاستراتيجيات والتكتيكات وأنظمة القمع والاضطهاد والدعاية السياسية المطبقة على المرأة، سارية المفعول على الشبيبة أيضاً. تتبع رغبة الشبيبة وطموحها الدائم إلى الحرية من حالة القمع الاجتماعي الخاصة تلك، وليس من حدود عمرها الجسدي. أما مصطلحات "الثمل، السكران، المراهق الغِرّ القليل التجربة"، فهي ألفاظ دعائية أساسية مبتَكَرة للحط من قدر الشبيبة. كما أن ربطها بالغرائز الجنسية على الفور، وجذبها إلى التمرد والعصيان، وإتْباعها بالدوغمائيات الحفظية والمتصلبة؛ يرتبط بعملية إعاقة تَوَجُّه طاقاتها الكامنة نحو النظام القائم، بغرض توطيده وتجذيره. علّي التذكير ثانية بأن الشبيبة ليست حدثاً جسدياً، بل اجتماعي. طبقاً لما هي عليه المرأة التي تشكل ظاهرة اجتماعية، لا جسدية. وتتمثل المهمة الأولية لعلماء الاجتماع في الغوص في منابع هذه التحريفات المحيطة بهاتين الظاهرتين، وكشف النقاب عنها وفضحها.

هذا ويجب تناول الأطفال أيضاً ضمن هذا الإطار. فمن يأسِر المرأة والشبيبة، يُعتَبر مُدرِجاً الأطفالَ أيضاً في نطاق نظامه كما يشاء، وإن بشكل ملتوٍ. يحظى تسليط الضوء على الجوانب الانحرافية المفرطة لتقربات المجتمع الهرمي والدولتي إزاء الأطفال بأهمية قصوى. فالعجز عن تدريب الأطفال وتنشئتهم على نحو صحيح وسليم، بسبب تربية الأم، يجعل سياقهم الاجتماعي اللاحق برمته منحوفاً، وضرباً من الكذب والخداع. ويتأسس نظام تعليمي معني بالأطفال، مرتكز إلى القمع والمخادعات الأعظمية. وتُبذَل المحاولات من قِبَل النظام السائد لتطبيق التبعية عليهم بشتى الأساليب المتنوعة، منذ المهد. المقولة التي مفادها "ما تكون عليه في السابعة، هو أنت في سن السبعين"، إنما تشيد بهذه الحقيقة. إذ يُترَك التقرب الحر للمجتمع الطبيعي كمجرد خيال ووهم لدى الأطفال، بحيث لا يُؤذَن لهم إطلاقاً بإحياء خيالاتهم تلك. إن تنشئة الأطفال وفقاً للخيالات الطبيعية من أسمى المهام وأنبلها.

لا يمكن رؤية اكتساب العلاقة البطرياركية للقوة بعين الضرورة الحتمية. علاوة على أنها ليست انطلاقة شفافة، وكأنها من دواعي القانون. بل تستلزم هذه العلاقة التركيز عليها بدقة وعناية، باعتبارها تشكل المرحلة الأساسية على الدرب المؤدية إلى التمايز الطبقي والتدوُّل. إن كون العلاقات الملتفة حول المرأة الأم على شكل تعاضد منسق ومنظم، أكثر مما تكون علاقة قوة وسلطة؛ إنما يتطابق مع جوهر المجتمع الطبقي، ويتواءم وإياه. وهي لا تشكل انحرافاً، كما أنها منغلقة إزاء سلطة الدولة. وانطلاقاً من تكوينتها التنسيقية التنظيمية، فهي لا ترى حاجة للجوء إلى العنف أو الرياء. توضح هذه النقطة أيضاً أسباب كون الشامانية ديناً ذكورياً. وإذا ما تفحصنا الشامانية عن كثب، سندرك أنها مهنة يغلب عليها إظهار القوة والتضليل. حيث تُجهَّز القوة والميثولوجيا بدقة حاذقة، بغرض السلطة التي سيتم بسطها بمكر ودهاء

على شفافية المجتمع الطبيعي. ويغدو الشامان امرؤ يتجه ليكون راهباً ورجل دين. وتتجه العلاقات مع الأسلاف المسنين إلى تكوين التحالف معهم. ذلك أنها بحاجة ماسة لرجال الصيد الأشداء في سبيل بسط الهيمنة التامة. وتكون المجموعة الأكثر ثقة واعتداداً بقوتها وكفاءاتها هي القابلة للتحول إلى النواة العسكرية الأولى. وتتراكم القيم والمهارات تدريجياً في يد هذا الثلاثي. وتُفرَّغ أطرافُ المرأة الأم رويداً رويداً، بكل مكر ودهاء. ويدخل النظام الأهلي دائرة الرقابة بالتدريج. فبينما كانت المرأة تمثل القوة المؤثرة على الرجل، وصاحبة القول الفصل؛ تندرج بعدئذ – وبالتدريج – تحت نفوذ السلطة الجديدة.

ليس مصادفة أن تُبسَط أول سلطة قوية على المرأة بالذات. فالمرأة قوة المجتمع التنسيقي، والناطقة باسمه. وبدون تجاوزها، سيكون محالاً على البطرياركية إحراز النصر. بل وأبعد من ذلك، لن تنتقل إلى مؤسسة الدولة. لذا، فتخطي قوة المرأة الأم يحظى بأهمية استراتيجية. وبموجب المعطيات والمعلومات التي بين أيدينا، ندرك أن تلك المرحلة شهدت مشقات عصيبة للغاية، تماماً مثلما شوهد في الدلالات والبيِّنات السومرية. ما ينعكس على الديانات التوحيدية هو أن عامل المرأة الممثَّلة في "ليليت – حواء" يصوِّر سمات تلك المرحلة بأكثر الأشكال لفتاً للنظر. فبينما تكون "ليليت" المرأة الأبية التي لا تخنع، تصوِّر "حواء" المرأة المستسلمة. ووصل الأمر مرتبة غدت فيها مزاعم خلق المرأة من ضلع الرجل معياراً تقاس به تبعيتها. ومن جانب آخر، فإغداق المرأة بالكثير من اللعنات والافتراءات (ممثَّلة في ليليت)، ونعتها بالجنّيّة الشريرة والمومس، وبرفيقة الشيطان وغيرها مما شابه من الشتائم والمسبات الكبرى الموجودة؛ كل ذلك برهان قاطع على وجود احتدامات ومنازعات ضارية آنذاك، ومؤشر على تلك الثقافة والأفكار والعقائد التي سادت آلافاً من السنين .

لا يمكننا استيعاب السمات الأولية لثقافة المجتمع الذكوري المهيمن اللاحق لتلك المرحلة، أو تفهمها على نحو صحيح، ما لم نحلل الانقلاب الاجتماعي الحاصل إزاء المرأة. وحينها يستحيل حتى التفكير بكيفية حصول التكون الذكوري الاجتماعي أيضاً. وبدون إدراك التكون الاجتماعي للرجل، من المحال تحليل مؤسسة الدولة، أو صياغة تعريف سليم لثقافة "الحرب" و"السلطة" ارتباطاً بالدولة. إن الدافع وراء تركيزنا المكثف على هذا الموضوع هو تسليط الضوء على حقيقة الشخصيات الربانية (الإلهية) الفظيعة، وعلى كل حدودها واستعماراتها ومذابحها المرتكبة؛ والتي لم تكن سوى حصيلة لكافة التمايزات الطبقية الظاهرة بعد تلك المرحلة. فإذا ما نظرنا إلى لعنة الإنسانية (السلطة السياسية، الدولة) بعين براديغمائيتها المقدسة، ستتحقق حينها أقذر ثورة مضادة للعقلية الإنسانية. وهذا ما حصل فعلاً. أما تسمية ذلك بالمؤثر الضروري لأجل التقدم، فتُعَد أخطر الثورات المضادة، بما فيها الماركسية أيضاً. لذا، إنْ لم نمرِّر التاريخ من مصفاة النقد بشكل أكيد، ولم نصحح مساره من هذه الزاوية؛ فإن أية ثورة ستقوم، لن تنجو من التحول إلى ثورة مضادة، وخلال فترة وجيزة .

مع انهيار عالم المجتمع الطبيعي للمرأة أولاً، ومن ثم الشبيبة والأطفال، وتأسيس الهرمية المعتمدة على القوة والخداع (الميثولوجيا)، وتسليطها عليهم؛ يتحول ذلك إلى شكل مهيمن للمجتمع الجديد. في حين يتزامن ذلك مع تصاعد ثورة مضادة جذرية أخرى، حيث تبدأ مرحلة التضاد مع الطبيعة، والتوجه نحو تدميرها وتخريبها. إن الاعتقاد باستحالة العيش والتطور من دون وجود أنموذج القتال وممارسة الصيد، ليس بفرضية ذات أصل. فالحيوانات غير المتغذية على اللحوم أكثر عدداً بآلاف الأضعاف من تلك التي تقتات على اللحوم. أي أن عدد الحيوانات آكلة اللحوم قليل جداً. وإذا ما تمعنا في أغوار الطبيعة، سنجد أن غطاء وفيراً من الأعشاب والنباتات تَكَوَّن أولاً لتلبية احتياجات الحياة الحيوانية. والتطور الحيواني هو محصلة للتطور النباتي. هكذا هي العلاقة الجدلية. ذلك أنه ما من وجود لحيوان يأكله الحيوان الأول الظاهر. فهو يقتات على الأعشاب. إذن، يتوجب النظر إلى التغذية على اللحم بعين الانحراف. فلو أكلت كل الحيوانات بعضها بعضاً، لما تكوَّن نوع حي منها. إنه تطور مناقض ومنافٍ لقوانين التطور الطبيعي. تظهر الانحرافات من الميول الأساسية المتواجدة في الطبيعة في كل الأزمان، ولكن إذا ما عملنا على اعتبارها أساساً، وأسقطناها على نوع ما في الطبيعة، فسينقرض ذاك النوع

وينضب. والتعبير الأكثر إشادة بهذه الظاهرة – بشرط ألا يكون اجتماعياً – هو الحالة المعاشة في الذين يتميزون بجنسية ثنائية (أخنث). فإن أضحى جميع الناس أخناثاً، أي ذوي جنسية ثنائية (وهذا ما يعني ممارستهم علاقة الإناط)؛ فسينضب نسل الإنسان تلقائياً. إن هذا التعليل المقتضب كفيل بما فيه الكفاية للإشارة إلى التشوه والضلال الناجم عن التطور الاجتماعي المرتكز إلى ممارسة الصيد والقتال. لثقافة القتل نتائج معنوية أشد وطأة مما هي عليه من الناحية المادية.

فالجماعة التي تحوِّل قتل الحيوانات وأبناء جنسها إلى طراز في حياتها – عدا الدفاع الاضطراري عن الذات – ستقوم بتأسيس كل أنواع الأنظمة الآلاتية أو المؤسساتية في سبيل تطوير آليات الحرب. ولدى إعداد الدولة كقوة أساسية، ستُختَرَع سهام الحرب، ورماحها وفؤوسها، وستُطوَّر على أنها أثمن الأدوات والوسائل. إن تطور المجتمع الأبوي من أحشاء المجتمع الأمومي الطبيعي، وتناميه كأخطر انحراف في التاريخ، إنما يعبر عن مضمون أشكال القتل والاستعمار الفظيعة الممارسة على مر التاريخ وحتى راهننا. هذا التطور، دعك من أن يكون قدراً محتوماً أو شرطاً ضرورياً لأجل التقدم، بل هو انحراف وضلال، بكل ما للكلمة من معنى. إنه أشبه بمَلَكية الأُسُود. كما يشبه الجدلية القائمة بين الأفعى والفأر. إنَّ نعت نظريات الدولة – منذ هذه اللحظة – بنظرية "الأفعى – الفأر" سيكون تفسيراً أدنى إلى الصواب. فأغلب الرجال تكون كنيتهم "الأسد"، حيث ثمة تَحَسُّر وتَوق كبير لأن يكونوا كذلك. ولكني أتساءل: "كي يفترسوا من؟".

يمثل التنظيم العسكري الذروة التي تبلغها ثقافة الصيد والحرب. ويتطور هذا التنظيم كلما تبعثر المجتمع الطبيعي والإثني. وبينما يُطوِّر التنظيم الملتف حول المرأة الأم علاقات النَّسَب والجِينات والقرابة، يتخذ التنظيم العسكري من الرجال الأشداء المنقطعين عن هذه العلاقات أساساً له. وغدا يقيناً أنه ما من شكل للمجتمع الطبيعي يمكنه الوقوف في وجه هذه القوة، حيث تدخَّل العنف الاجتماعي – يمكن تسميته أيضاً بالعلاقة المدنية – في العلاقات الاجتماعية. والقوة المعيِّنة هي أصحاب العنف. هكذا تُفتَح الطريق أمام المُلكية الخاصة أيضاً. يمكن الاستيعاب أن العنف يتخفى في أساس المُلكية. والاستيلاء بالعنف وسفك الدماء، يعزِّز عاطفة الـ"أنا" بشكل مفرط. إذ لا يمكن تطوير وسائل العنف وتطبيقها، دون وجود التحكم والهيمنة على العلاقات. أما الهيمنة والتحكم، فمنوطان بدورهما بالتملُّك. وهي علاقة جدلية. والتملك هو لُبُّ كل الأنظمة المُلكية. شُرِعَت الأبواب أمام مرحلة يُنظَر فيها بعين المُلك للجماعات والمرأة والأطفال والشبيبة، ولمناطق الزراعة والصيد المعطاءة أيضاً. ويقوم الرجل القوي بانطلاقته الأولى بكل هيبته وجبروته. بقي القليل على تحوله إلى الإله المَلك. وما برح الشامانيون الرهبان يشرفون على الشؤون لتكوين ميثولوجيا العهد الجديد. وما يلزم عمله هو، ترسيخ هذا التكوين الجديد في عقل الإنسان المستحكَم على أنه تطور عظيم ومهيب. فحرب إضفاء المشروعية عليه، تستلزم تفنُّناً ومهارة في الجهود، بقدر تطلبها العنف الفظ بأقل تقدير. يجب توطيد عقيدة في عقل الإنسان، وكأنها القانون المطلق. كل المعطيات السوسيولوجية تشير إلى أنه تم بلوغ مصطلح "الإله الحاكم" في هذه المرحلة . لم يكن ثمة علاقة تحكم في العقيدة "الطوطمية" المرافقة للمجتمع الطبيعي. فهي علاقة مقدسة ومسَلَّم بها كرمز للكلان. وكيفما تكون حياة الكلان، هكذا يُصوَّر اصطلاحها الرمزي. لا يمكن التفكير بإمكانية العيش دون الامتثال الصارم لحياة وضوابط التنظيم الكلاني. وبالتالي سيُعتَبر الطوطم مقدساً ومحصَّناً، باعتباره التصوير الأسمى والأرقى لوجود الكلان، ويجب احترامه وتبجيله. أما المادة التي يتكون منها، فيتم اختيارها من أكثر أنواع الحيوانات أو النباتات أو الأشياء نفعاً. فأي مادة في الطبيعة تزوِّد الكلان بالحياة وتؤمِّنها له، سيُعتَقَد بها، وستُعتَبر رمزاً (طوطماً) لذاك الكلان. وهكذا فديانة المجتمع الطبيعي في تكامل واتحاد مع الطبيعة. وهي ليست مصدر خوف أو ورع، بل عامل تعزيز وتوطيد، تُكسِب المرَء الشخصية وتمده بالقوة.

في حين أن الإله المُعلى من شأنه في المجتمع الجديد تخَطَّى الطوطم وموَّهه. فقد بُحِث له عن مكان يقطنه في ذرى الجبال، وقيعان البحار، وفي كبد السماء. وبدأ الحديث عن القوة الحاكمة. كم يشبه ذلك طبقة الأسياد المتولدة حديثاً! فأحد أسماء الإله في كتاب "العهد

القديم" – وبالتالي في الإنجيل والقرآن – هو "الرب"، أي السيد. أي أن الطبقة الجديدة تنشأ وهي تؤلّه ذاتها. ومن الأسماء الشهيرة الأخرى "أل، ألوهيم"، ويعني "العلو". وهو يُبَشِّر بالسَّلَف (أو بالشيخ) المتسامي على قبائل الصحراء . تتسم ولادة البطرياركية (نظام السلطة الأبوية) وولادة الإله الجديد بتداخل مثير للغاية، في كافة الكتب المقدسة. هكذا هي الحال في "إلياذة" هوميروس، وفي "رامايانا" الهند، وفي "كالاوالا" الفينليين. وبدون تأمين مشروعية المجتمع الجديد وتوطيدها في العقول، من الصعب له أن يجد فرصته في الحياة. ذلك أنه من المحال إدارة أية وحدة في المجتمع الموجَّه، ما لم يتم إقناعها بالمطلوب. فتأثير العنف في شؤون الإدارة لحظي، ولا يؤمِّن القناعة الراسخة. ومثال السومريين في التاريخ مثير حقاً، ويستحق التمحيص والتدقيق، لتضمنه ذلك كأول أصل مدوَّن في حوزتنا. فخلْق الإله لدى السومريين خارق للغاية. نخص بالذكر هنا انهيار الإلهة الأم، ونفوذ الإله الأب محلها، حيث يشكل صُلْب كافة الملاحم السومرية. فالصراعات المضطرمة بين إينانا وأنكي، بين ماردوخ وتيامات، تحتل مكانها في ملاحمهم، من البداية وحتى النهاية. والإمعان السوسيولوجي في هذه الملاحم، التي انعكست على جميع الملاحم والكتب المقدسة اللاحقة؛ يزودنا بمعلومات عظمى. ليس هباء أن يتم البدء بالتاريخ من السومريين. فتحليل الأديان، الملاحم الأدبية، القانون، الديمقراطية، والدولة اعتماداً على لوحات ولُقى السومريين المدوَّنة؛ قد يكون أحد الدروب الأقرب إلى الصواب، والمحفّزة على إحداث الانطلاقة اللازمة لعلم الاجتماع. ربما تُعَد هذه الثورة المضادة، التي أقامتها العقلية الأبوية السلطوية، أكبر تحريف وتضليل شهده التاريخ. فقد أوغل الإنسانُ جذوره في عقلية المجتمع لدرجة لا نفتأ اليوم عاجزين حتى عن التفكير بتخطي تأثيراتها. الرهبان السومريون لا يزالون يحكموننا. فمؤسسات الدولة التي أوجدوها، والآلهة التي صوَّروها وكوَّنوها كتعابير مشروعة، لا تنفك تحكمنا اليوم بهيبة لا يسعنا فتح عيوننا أمامها. وتتحكم بوجهات نظرنا وبراديغمائياتنا الأساسية كلها. وكأن مقولة "آلبرت آينشتاين": "إن قوة التقاليد والعادات تضاهي ما يلزم لتفكيك الذّرة" قيلت بشأن هذه العلاقات على الأرجح. أفلا تستمر أضرس أشكال الحروب والاستعمار، بما لا تعرف السكون ولا الهوادة، وبما لا يتطابق وأي معيار إنساني، منذ ذاك الوقت وحتى الآن، في العراق، بلاد ما بين الرافدين دجلة والفرات، مهد الدولة وموطن الزقورات، وقصور الرهبان السومريين المقدسين! أَوَليست تلك المقولة تشيد بذلك؟ إذن، دعك من أن يكون المجتمع الأبوي السلطوي وتدوُّله لخير البشرية وصالحها، إنه أكبر بلاء مسلَّط عليها. فهذه الوسيلة الجديدة ستدمر ما حولها كي تكبر وتتضخم، كالكرة الثلجية حيناً، وكالكرة النارية أحايين أخر؛ لتحوِّل كوكبنا الأقدس على الإطلاق إلى حالة لا يطاق المكوث فيه. يشبِّه كتاب "العهد القديم" ظهور الدولة بظهور "اللوياثان"* من أعماق البحر. وهذا ما مؤداه أن الكتاب المقدس قد ثبَّت أعظم حقيقة، في جانب من جوانبه. ويتم التطرق فيه على الدوام إلى المخاوف الكبرى للتغلب على "اللوياثان"، فيقول: إذا لم نتحكم به ونكبح جماحه، فسوف "يفترس الجميع!".

حسبَ رأيي، سيَكُونُ مِن الأنسبِ إطلاقُ تسميةِ المجتمعِ المشاعيِّ – الأمومي على هذه السلسلةِ المتواصلةِ من المراحل، التي طالما سَمَّتها أغلبُ العلومِ الاجتماعية بالنظامِ المشاعيِّ البدائي، أو العصرِ الحجريِّ القديم، أو العصرِ الحجريِّ الحديث، أو بالنظامِ الوحشي. إنها حقبةٌ تَكادُ تَحتَلُّ 99% من مجموعِ سلسلةِ حياةِ المجتمعِ البشري. يجب عدم الاستخفافِ بها البتة. ومقابلَ تراكمِ فائضِ الإنتاجِ والقِيَمِ الثقافيةِ الأخرى في أحشاءِ المجتمعِ المشاعي الأمومي، لن يَكُونَ من العسيرِ استخلاصُ النتيجةِ القائلةِ بأنّ الرجلَ القويَّ الماكرَ والمتجولَ دائماً في أطرافِ ذاك المجتمعِ عَاطِلاً، فيما خلا بعض جولاتِ الصيد المظفر، والتي تمده بالقوةِ تدريجياً؛ قد تَوَجَّه نحَو النزوعِ لِبَسطِ أولِ هيمنةٍ على هذا النظامِ الاجتماعي. وثمةَ الكثيُر من المَعالِمِ الأنثروبولوجيةِ والسجلاتِ الأثريةِ والملاحظاتِ والمقارَناتِ ووجهاتِ النظرِ التي تُرجِّح كفةَ هذا الاحتمال.

كما تَطَرَّقنا بِكَثرة إلى التكوينِ ذي الطابعِ الرجولي الغالب على المجتمعِ الأبوي البطرياركي، والمؤلَّفِ من الشامان + الشيخِ العجوز المُجَرِّب + القائدِ العسكري. من الأصحِ البحثُ في هذا التطورِ الحاصلِ عن نموذجٍ أوليٍّ لشكلِ المجتمعِ الجديد. قَصَدُنا بالمجتمعِ الجديد هو حالةُ اكتسابِ الكلانِ للهرمية. وإفساحُ الهرميةِ الطريقَ أمَام التحولِ الطبقي الراسخِ وتنظيمِ نمطِ الدولةِ الوطيد قد حسم هذا الانقسام. واضحٌ جلياً أنّ المجتمَعَ المتعرفَ على الطبقةِ والدولةِ قد غَيَّر ماهيتَه. والديناميكيةُ الأساسيةُ في هذا التغيير هي إخراجُ فائضِ الإنتاجِ من كَونِه هدايا وعطايا، وتَبضيعُه كسلعٍ للمقايضة، وجعلُه موضوعَ بيعٍ وشراءٍ في السوق. ومع دخولِ ثالوثِ السوقِ – المدينة – التجارة حَيِّزَ التنفيذِ كعنصرٍ ثابتٍ في المجتمع، تَسارعَت وتيرةُ التدولِ والتحولِ الطبقي وتضاعفَت. لن أُكَرِّرَ ثانيةً كيفيةَ جريانِ هذا التطور في الظروفِ الزَّمَكانية، نظراً لأننا عالجنا ذلك مِراراً. وعلى صعيدِ الشروحِ المتباينة، سَعَت مختلفُ العلومِ الاجتماعية للردِّ على هذا المجتمعِ الجديدِ بإطلاقِ العديدِ من التسمياتِ والاصطلاحات عليه، من قَبِيل: المجتمع الطبقي، مجتمع المدينة، المجتمع الدولتي، والمجتمعات العبودية، الإقطاعية، والرأسمالية. حسبَ رأيي، سَيَكُونُ من الأنسبِ تسمية تلك المراحلِ بـ"المجتمع المديني"، والاختزالُ أكثر وتسميتُها بـ"المدنية"؛ نظراً لأنّ الطبقيةَ والمدنيةَ والدولتيةَ ميزاتٌ بارزةٌ وراسخةٌ فيها، ولأنها نُعِتَت بالأغلب بصفاتِ "الحضارة" و"المدنية."

ينبغي ألا نَغفلَ عن أننا عندما نقولُ المدنية، فلا نُفَسِّرُها على أنها تعني السموَّ والتقدَم على صعيدِ أخلاقياتِ المجتمع، بل ننعتها بماهيتِها الأساسيةِ المتمثلةِ في انحطاطِ الأخلاقياتِ وقمعِها. فالمجتمعُ المديني يعني السقوطَ المتهاوِيَ نسبةً إلى أحكامِ القِيَمِ الأمومية المشاعية القديمة، أي نسبةً إلى مفاهيمِها الأخلاقية. وتَبرزُ هذه العلاقةُ بأسطعِ أشكالِها في اللغةِ السومرية، التي نَعلُم أنها اللغةُ الأقدم. فمفردةُ أمارگي Amargi تعني الحرية، وتعني العودَةَ إلى الأمِّ والطبيعةِ على السواء. إنّ التعادُلَ المتطابقَ المُكَوَّنَ بين الأمِّ والحريةِ والطبيعةِ يشيُر إلى وعيٍ سليمٍ ملفتٍ للنظر. فالمجتمعُ السومري، الذي يتعرفُ على المجتمعِ المديني لأولِ مرة، يشيُر بكلمةِ أمارگي إلى حنينِه وشوقِه إلى المجتمعِ القديم الذي لم يَبتَعِد عنه كثيراً، أي المجتمعِ المشاعي الأمومي. إنّ متابعةَ هذا الانقلابِ الاجتماعي ضمن الأصل السومري أمرٌ ممكن، بل ومُنَوِّرٌ وملفتٌ للأنظار للغاية.

حقيقة العائلة والمرأة في نظام الزيقورات

ما قام به الرهبان السومريون لدى توجههم نحو بناء تمأسس أشبه بالدولة، يزوِّدنا بمعلومات، ربما تكون الأكثر واقعية من أجل فهم الدولة. حيث قاموا أولاً بتشييد معابدهم المسماة بالزقورات، وسمَوا بشأنها إلى السماء، وقاموا بإعداد العبيد في الطبقة السفلى لتسخيرهم في خدمة الإله في الطبقة العليا. وتركوا المساحات الوسطى مفتوحة أمام ممثلي الطبقة الوسطى. والبيوت والأراضي المحيطة بالمعبد، لم تكن سوى ملحقاً به. كانوا يُودِعون تكنولوجيا الإنتاج في قسم من المعبد، ويقومون بحسابات الإنتاج المثمر بكل دقة وعناية. جلي أن هذا التكوين هو مجتمع جديد. بل وحتى إنه كاختصار لعناصر المجتمعين الهرمي والطبيعي السابقَين له. حيث يأخذون من هذين المجتمعين ومن المجتمع الجديد ما يمكن أن يفيدهم في تأسيسه، ويهمِّشون ما هو ضارٌّ أو معيق لهم من الأجزاء. إنهم ناشطون وكأنهم يبنون مجتمعاً مقدساً. وبعد تكوين الوسيلة والأداة، يكون الجميع سعداء وممنونين في البداية، وكأنهم في عيد. لقد صُنِعَت عجلة ضخمة، وكأنهم بتدويرها في مياه دجلة والفرات يخلقون، ولأول مرة، أوفر النتاجات والمحاصيل في التاريخ. وهل ثمة عيد أفخم من هذا لأجل الإنسانية؟ وإذا لم يكن هذا الإجراء هو القدسية العظمى، فما هو إذن؟

بينما يُخَصِّصُ الراهبُ الطابقَ العلويَّ من الزقورات للآلهة (التي يتناقص عددها طردياً)، يَقوُم بالمقابل بالتَّكَتُّم على هذا الطابق لأقصى الحدود، ويُوثِّقُ تعليماته في السجلات بعدم صعودِ أحدٍ غيرُه (غير رئيس الرهبان) أَيًّا كان. هذا التكتيكُ هامٌّ لأجلِ التطور الديني الجديد، حيث يُزيد به من تبجيلِ الناس وفضولِهم، ويُوَطِّد من تَبَعيتهم وانصياعهم. ويُثابِر رئيسُ الرهبان على نشرِ أقواله بين المجتمع بِكَونِه التقى الإلَه وتَكَلَّم إليه في هذا الطابق. بالتالي، فمَن يَرغَبُ سماعَ كلامِ الرب، ما عليه سوى النظُر إلى "كلامِ" رئيسِ الرهبان. ذلك أنه الناطقُ والمفوَّضُ الوحيدُ باسمِ الرب. وقد انتقلَ هذا التقليدُ كما هو عليه إلى الأديانِ الإبراهيمية أيضاً. فسيدنا موسى كان قد تكلَم مع الرب في جبلِ طورِ سيناء لينهلَ منه "الوصايا العشر ". والاسُم الآخر لسيدنا عيسى هو "الناطقُ باسم الرب". وهو أيضاً شَرَعَ بمحاولةِ الكلامِ مع الرب مراتٍ عديدةً، إلا أنّ الشيطانَ كان يُفرِغُ محاولاتِه تلك ويُفشِلها. ولكنه كان سينجح في مُرادِه في النهاية. أما الإسراءُ والمعراجُ لدى سيدنا محمد ، فيشير إلى استمرارِ التقليدِ عينه في الإسلام أيضاً. وسيتم ترتيبُ وتنسيقُ الطابقِ العلوي على شكلِ مجمعِ الآلهة بشكلٍ أكثَر عظمةً وإبهاراً في الديانة الإغريقية الرومانية. أما في الديانات الإبراهيمية، فسيُعاد تنسيقه وترتيبه مجدداً على شكلِ الكنيسد والكنيسة والجامع لتزدادَ عظمته وأُبَّهَتُه. إنَّ الدورَ المتضاعفَ للطبقةِ الدينية في صفوفِ المجتمع واضحٌ بجلاء.

رئيسُ الرهبان هو الشخصُ الناجحُ في تركيزِ فكرِه في طابقِ (بيتِ) الرب. فلكي يكونَ تنظيُم المجتمعِ الجديد مؤثراً، مِنَ المهمِّ للغاية أنْ يسيرَ وفقَ الكلامِ الدائر في المحادثةِ بينه وبين الرب. ولأولِ مَرةٍ تُوضَعُ بعضُ التماثيل في هذا الطابقِ لتمثيلِ الرب. فهذا الابتكارُ يثيُر فضولَ الإنسانِ أكثر، ولذلك وُجِدَت الحاجةُ لِمثلِ هذه الأصنامِ والهياكلِ الرمزية للإلهِ الاصطلاحي. ذلك أنّ ذاكرَة الإنسانِ في ذاك الزمانِ أَقرَبُ عموماً لِمثلِ هذه التصوراتِ الذهنية المتجسدةِ في الهياكل، أكثَر مِنَ التفكيرِ بذاك النمطِ من المصطلحات التجريدية. ومن العسيرِ جداً إدراكُ الفكرةِ الشفهية أو المجردة، أي، غيرِ المدعومةِ برمزٍ أو هيكل. فالجماعاتُ البشريةُ تَشهَدُ تأثيراً كاسحاً لِلُغةِ الإشارات (ضربٌ من ضروبِ لغةِ الرموز والمُجَسَّمات). بالتالي، مِن المفهومِ تماماً دوافُع اللجوءِ لاصطلاحاتِ الإلهِ المُجَسَّدِ في الرموز والأصنام. في حين أنّ التماثيلَ الجمةَ للمرأةِ البدينة، والمتبقيةَ من عهدِ الإلهة – الأم، أكثُر تواضعاً، وتَرمُزُ للمرأة – الأم المعطاءة والخيِّرة والمبدعة.

إذن، فكَوْنُ أولُ بيتٍ للرب في الطابق العلوي من الزقورات على شكلِ مجمعِ الآلهة، الكنسية، الكنيسد، الجامع،و الجامعةِ أمرٌ منيرٌ وتربويٌّ لأبعدِ الحدود. فهذه السلسلةُ المتعاقبةُ من التشكيلاتِ التاريخيةِ المترابطةِ تعني ذاكرَة المجتمعِ وهويتُه المقدستَين.

– الوظيفةُ الثانيةُ الهامة للراهبِ هي هندسةُ المجتمع. فهو يَقوُم بنفسه بالتخطيطِ للمجتمع الجديد وتشييده من جهة، وبتَدَبُّرِ شؤونه بنفسه من جهة ثانية. هذه المَهَمة تُسَيَّر في الطابق الثاني من الزقورات، أي، في طابقِ الرهبان أنفسِهم. وهكذا سيتكاثر الرهبانُ كمفوَّضين عن

الرب، ليُشَكّلوا طبقةً مقدَّسةً تحت إشرافِ رئيسِ الرهبان. بالتالي، سَيَرمُون لِتَشكيلِ أولِ هِ ميةٍ (الإدارةِ المقدسة) مِن حفنةٍ إداريةٍ لِكُلِّ مدينة. ولهذا السببِ لَم نَقُلْ عبثاً بأنّ الرهبانَ هم الرسُم التخطيطيُّ الأولُ للمُعَلِّمِ المُتَمَرِّس. فبينما يُشرِفُون على إنتاجِ القيمِ المادية عبر تشغيلِ رعاياهم في الطابق الأول (بدايةُ الاستعباد والرِّق)، يَنكَبُّون هُم بِمَعِيَّةِ الإلهِ على الانشغال بالعلم وتنظيمه. هكذا شَهِدَت غُرَفُ الرهبان في الطابقِ الأوسط وَضعَ اللَّبَناتِ الأساسيةِ لعلومِ الكتابة، الرياضيات، علمِ الفلك، الطب، الآداب، وبالطبع، علمِ اللاهوت أيضاً. إذن، فالطابقُ الأوسط هو في نفسِ الوقت أولُ مُسَوَّدَةٍ لمشروعِ المدرسة والجامعة. أي أنّ طابقَ الرب نموذجٌ مصغَّرٌ للمعابد، وطابقُ الرهبان نموذجٌ مُصَغَّرٌ للمدارس. لا جدالَ في أنّ إدارَةَ شؤونِ مجتمعِ المدينة هي المؤثِّرُ الأوليُّ في تسييرِ هذه الفعاليات المتعاظمة. إذ، يتوجبُ الإدراك جيداً أنّ الفعالياتِ الماديةَ لم تُسَيَّر على نحوٍ تلقائيٍّ البتة، أي، لم تُمارَس من طرفِ "الكادحين الأحرار" حسبَ تعبيرِ ماركس. ذلك أنه لا وجودَ لكادحينَ أحرارٍ تابعين لأصحابِ المُلكيات، العامة منها والخاصة، في أيِّ مجتمعٍ طبقي، بما فيه مجتمُع المرحلة الرأسمالية. فأيُّ إنسانٍ غير مُستَعبَدٍ بالقمع والشرعنة، لا يمكن أنْ يعملَ بحريةٍ في مُلكيةِ الآخرين!

يُؤَمِّنُ الرهبانُ النسبةَ العظمى من شؤونهم الإداريةِ عبر المشروعية. وأَفتَكُ فنونِهم هنا تكمن في النطقِ باسم الرب، واحتكارِ العلم. فتمثيلُ الرب، والاكتشافاتُ العلميةُ تَمنَحُهُم قدرةً إداريةً عظمى. ولا ننسى أنّ العلَم قوة، حتى في الرأسمالية. ولنُذَكِّر أيضاً أنّ لَبَناتِ هذا العلمِ قد وُضِعَت في المجتمعِ النيوليتي، وبالأخص في عهدِ تل حلف (6000 – 4000 ق.م). ومساهماتُ إلهاتِ المرأة – الأم أمرٌ محدِّدٌ في هذه المرحلة. إذ يجب استيعابُ الدورِ التعليمي الأول والأصلِ للنساء – الأمهات في كافةِ المواضيع المعنيةِ باكتشافِ النباتات، تدجينِ الحيوان، صنعِ جِرَارِ الفخار، آلاتِ النسج، الطاحونة، بناءِ المنزل، وبيوتِ القداسة. فإصرارُ الإلهةِ الأم إينانا بعناد في معمعانِ نزاعها مع أنكي بأنها هي صاحبةُ الاكتشافاتِ العظمى (الماءات) المائةِ والأربعة (104)، وأنه سَرَقَها منها؛ إنما يشيرُ بكلِّ سطوعٍ إلى الحقيقةِ المستترة تحت قولها هذا. أيْ أنّ أغلبَ الاكتشافاتِ قد حصلَت على يدِ النساء – الأمهات، وأنّ الرجالَ الإداريين قد سرقوها منهن. وسنرى لاحقاً كيف أنّ مرحلةَ الحضارةِ المدينية قد تَمَّ تشييدُ صرحِها على هذا الأساس لِحَدٍّ ما.

لا يمكن استصغار مساهماتِ الرهبان في الاكتشافات. فَدَورُ اختراعِهم للكتابةِ وعِلمِ الفلك والرياضياتِ والطب واللاهوتِ أمرٌ أكيدٌ في ترسيخِ الأسسِ العلمية للحضارة. وسيكون القولُ بأنّ للرهبانِ السومريين مكانةُ الصدارةِ في مرحلةِ البدءِ بالعلمِ أمراً في محله.

وكما هو معلوم، فقد سُمِّيَ ملوكُ سومر الأوائلُ بالرهبان – الملوك. وحقيقتُهم بائنةٌ في هذه التسمية. فالرهبانُ – الملوك هم أوائلُ ملوكِ مجتمعِ المدينة. فلكلِّ مدينةٍ في البداية راهبٌ – ملك. والشرعيةُ المتحققة عبر العلمِ واللاهوتِ هي الدافعُ الأوليُّ وراءَ إدارتهم المَلَكية. ولكنّ هذا الأمرَ يُمَثِّلُ جانبَهم الضعيفَ في الوقتِ عينه. فَبَعدَ مرحلةٍ معينةٍ يتم الانتقالُ إلى مرحلةِ السلالاتِ والأُسَرِ الحاكمة. ويَعودُ الدورُ الأكبرُ في ذلك إلى الحاشيةِ العسكريةِ الملتفةِ حول "الرجلِ القوي" المتحالفِ مع زعيمِ السلالة. وهكذا، فسيتغَلَّب العنفُ على "لعبةِ الراهب" ويُفشلها.

يتواجدُ طابقُ العاملين في الأسفل. علينا بالاستيعابِ الحَسَنِ لهؤلاءِ "العاملين في الطابقِ الأول" لأنهم – ربما – يُشَكِّلون الخطوةَ الأولى على دربِ ظهورِ أوائلِ العبيدِ والأقنان والعُمال. مِن أين، وكيف تَمَّ تأمينُهُم؟ ما دورُ الإرغامِ والإقناعِ في ذلك؟ مِن أيِّ جماعاتٍ أتَوا، ومقابلَ ماذا؟ هل ثمةَ نساءٌ بينهم؟ ما دورُ النساءِ والعائلة بينهم؟ إنّ الردَّ على هذه الأسئلةِ سيُحَقِّقُ استنارةً هامةً لدينا.

مِن المحتملِ أنْ تَكُونَ قوةُ إقناعِ الراهبِ في الصدارةِ في تشكيلِ أولى مجموعاتِ العمل. من الممكنِ الافتراض بأنهم قاموا في مُستَهَلِّ ترتيبِ وتنظيمِ الإنتاجِ بتغذيةِ العاملين بنسبةٍ أفضلَ مِن المكانِ الآتين منه من القُوتِ المتزايدِ مع بدءِ الري. فالمتعارضون وغير المتفاهمين مع قبائلهم حصيلةَ الاشتباكاتِ القبائلية الناشبةِ مع زيادةِ تعدادِ السكان والهجرات، ربما رَأَوا المعبدَ ملاذاً لخلاصِهم. المؤثِّرُ الآخر، والذي ربما

لعبَ دوراً أهمَّ بكثير، هو قدسيةُ العملِ في تشييدِ المعبدِ والمشاركةِ في إنتاجياته. فلطالما نصادفُ في الشرقِ الأوسطِ تقليدَ منحِ كل عائلةٍ وقبيلةٍ أولادَها لخدمةِ المعبد ضمنَ حدودٍ معينة. فَعَمَلُ السُّخرة الإرغاميُّ في المعبدِ يَشمَلُ فئةً عامةً، بل ويُمنَح مَرتَبَةَ الشرف. والعاملون في المعبد يَستَقبِلُهم المجتمُع بالتشريفِ والعِزّة. إنه أَشْبَهُ بِالدِّيرِ المسيحي. كما له جوانبٌ مُشابِهةٌ للطرائقية أيضاً، فالعملُ في مُلكيةِ الشيخ شرفٌ وثواب.

تَلفُتُ الزقوراتُ الأنظارَ من حيثُ كونِها أولَ نموذجٍ شفافٍ للعمل الجماعي. فعلى سبيل المثال، ثمةَ بعضُ علماءِ الاجتماع (ماكس فيبر) يُقَيِّمونها كـ"الاشتراكية الفرعونية". فمِن الواضحِ جلياً أنها أولُ نموذجٍ للتطبيقِ الشيوعي. وتجمعاتُ الحِرَفيين الأحرارِ أيضاً تَتَدَرِجُ في مجموعةِ العمل هذه. إنها أَشبَهُ بإنتاجِ المعملِ الجَمعي. أما الفائضُ من الإنتاج، فَيَتُمُّ تخزينه. ساطِّع تماماً أنه نظامٌ فاضل لمواجهةِ القحطِ والجَدب. فهذا النمطُ من الإجراءاتِ يُضاعِفُ مِن قوةِ الرهبان بشكلٍ خارقٍ تَعجَزُ عن الوصولِ إليه أيَّةُ عائلةٍ أو قبيلة. إنه تجمّعٌ وقوّةٌ تتفوقُ على كافةِ العوائل والقبائل. ولا يمكننا العثُور على نموذجٍ أفضلَ من الزقوراتِ من جهةِ كونِها تُشَكِّلُ رُشَيْم وجَنِينَ المجتمع والدولةِ الجديدَين. مكان هذا المجتمع العلوي هو المدينة. ومثلما هي الحال بالنسبة للعقلية الإنسانية، فقد أحدث هذا المكان – المسمى أيضاً بالمجتمع المديني أو المدني أو الحضاري – تغييرات ثورية عظمى مماثلة في البنية المادية للإنتاج. أو بالأحرى، إنه شكّل ركيزة ثورة مضادة كبرى تجاه المجتمع الطبيعي. ما برحَت عقلية المدينة والدولة بعيدة عن التحليل. لقد طوَّرت نظام العقل، الكتابة، والعديد من الحِرَف والصناعات، ولكن بأي ثمن؟ لا تزال ضرورة التفكير الشمولي الجاد على الحُكم: "هل هي ثورة المدينة أم ثورة مضادة؟" تحافظ على أهميتها. يجب ألا نتناسى أن العديد من الانطلاقات البارزة في التاريخ، وفي مقدمتها الأديان التوحيدية الكبرى، صُعِّدت لمناهضة هذه التكوينة. إن المكبَس الذي أُقحَمَت فيه الإنسان أشبه بجهنم، لا الجنة. بل والأصح أنها جلبت له حياة تندر فيها الجنة، وتكسحها جهنم. والأمثلة المستمرة حتى راهننا ذات ماهية إيضاحية كافية. يتكون مجتمع المدينة الدولة بمضمون يدعو إلى الحاكمية والمُلكية والقمع، من جميع النواحي. لذا، لم يكن سهلاً تعويد إنسان المجتمع الطبيعي على هذا النظام وأقلمته به. ويتمثل الشرطان الأوليان اللذان لا غنى لهذا النظام عنهما في: التحكم بعقلية أناس المدينة برمتهم بوساطة الآلهة المرعبة من جانب، وعرض المرأة كأداة مثيرة ومغرية (أو فحوش) من جانب آخر. فالإقناع بالعبودية وهضمها غير ممكن، سوى بهاتين المؤسستين الجذريتين، إلى جانب المراقبة اليومية بالطبع. وكلا المؤسستين تتسمان بالمزايا المخدِّرة كلياً، كالأفيون.

الرجل بذاته هو المسؤول الظالم عن المرأة المتصفة بأنها محتالة ومتردية وفاحشة وغيرها من الصفات. إذ ما من امرأة ترى حاجة للجوء إلى الحيل أو الفحوش، إن تُرِكَت وشأنها. فلا جسدها، ولا كيانها البيولوجي ملائمان لذلك. الرجل هو المبتكِر الحقيقي للحيل والدسائس والفحوش. كلنا نعرف أن أول بيت دعارة مشهور افتُتِح في نيبور، عاصمة السومريين، في أعوام 2500ق.م، تحت اسم "مصاقدين". وكانت سلطة الرجل هي التي افتتحته. مع ذلك، فالرجل لا يخجل من التذكير دوماً بالفحوش، وكأنه من ابتكار المرأة. بل ولا يُنقِص من عصا الضرب وممارسة المجازر على المرأة ولعنها وسبّها بكل ما يخطر على البال من وسائل؛ بعد أن يرمي بأثره هو، وبالجُرم الذي ابتكره هو، على عاتق المرأة، ويطوِّر – بناء عليه – مفهوم الشرف المزيف. النتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذا التعريف الملحَق، هي ضرورة الوقوف أولاً في وجه الهجوم الأيديولوجي للرجل. على المرأة أن تتسلح بأيديولوجيتها التحررية المتجاوزة لنطاق الفامينية بمصدرها الرأسمالي؛ وأن تكافح تجاه الأيديولوجية الذكورية المهيمنة. علاوة على أنه يتوجب الإدراك جيداً لكيفية تعزيز قدراتها الذهنية الطبيعية والتحررية في الميدان الأيديولوجي أولاً، إزاء الذهنية الرجولية السلطوية الحاكمة. ولا ننسى هنا أن الاستسلام الأنثوي التقليدي ليس جسدياً، بل هو اجتماعي. وهو يأتي من العبودية المعششة فيها والمقبول بها. ما دام الأمر هكذا، فمن المهم التغلب على الأفكار والعواطف

الاستسلامية في الميدان الأيديولوجي أولاً. مِن المهمِّ التساؤل: ما الذي حَلَّ بأوضاعِ المرأة والعائلة في نظامِ الزقورات؟ كثيراً ما نَتَعَقَّبُ في المُؤَلَّفاتِ السومرية آثَارَ مناهَضةِ ومعارَضةِ دينِ الإلهةِ – الأم لدينِ راهبِ الزقورات. وتَتَبَدَّى هذه المعارَضةُ بأشكالٍ مختلفة. فالراهباتُ يُشَيِّدنَ المعابدَ بِثِقَلِ نفوذِهن، بحيث يكادُ يكون لِكلِّ مدينةٍ إلهتها الأنثى التي تَصونُها وتحميها. وخيرُ مثالٍ على ذلك مغامراتُ إينانا، إلهةِ أوروك . فمدينةُ أوروك (لَربما أنّ اسَم العراقِ اليوم يأتي مِن أوروك)، التي تُعتَبَر أولَ دولةٍ – مدينةٍ سومريةٍ في التاريخ، مثالٌ يستحقُّ البحث. كما أنها مشهورةٌ بِكَونِها مدينةُ أولِ مَلكٍ رجل، ألا وهو گلگامش. ومن المحتملِ أنْ تكونَ أوروك مثالاً لأولِ مدينةٍ – دولة. ويَذكُر التاريخُ أنّ السنواتِ ما بين 3800ق.م إلى 3000 ق.م تُعتَبَر عهدَ أوروك. وكونُ الإلهةِ إينانا مؤسِّستُها، فهذا يعكسُ مدى قِدَمِها ومدى دورِ المرأة – الأم الرئيسيِّ فيها. ونزاعُ أوروك تجاه أريدو (مدينةِ الإله أنكي، وربما تكون دولةَ الرهبان الأولى) نزاعٌ ملحميٌّ يَبرُزُ فيه المثالُ الملموسُ بقوةٍ لصراعِ المرأةِ والرجل متجسداً في شخصيتَي إينانا وأنكي. ولكنَّ أشكالَ الإلهةِ المرأة تتضاءلُ مَع الزمن، وكأنها تتعرضُ لهزيمةٍ نكراءَ في العهدِ البابلي، حيث تغدو المرأُة عبدةً بقدرِ ما تصبحُ عاهراً رسمياً على الصعيدَين العام والخاص.

مِن المعلومِ أنّ النساءَ لَعِبنَ دورَهُنَّ كموضوعِ Nesne عشقٍ في قسمٍ من أقسامِ الزقورات. بل إنّ تأديةَ دورِ موضوعِ Nesne العشق أمرٌ مشرِّفٌ لأجلِ فتياتِ صَفوةِ العوائل وأنبلِها. حيث تُؤخذُ الفتياتُ المنتقَياتُ و المتميزاتُ إلى المعبد، ليكونَ منحُ المرأةِ ذاتَها مذهلاً في نظامِ الرهبان. وتَمُرُّ هؤلاء الفتياتُ بجميعِ ضروبِ دروسِ الجمالياتِ في نظامِ سرايا الزقوراتِ إلى أنْ تَتَمَرَّسها وتَحتَرِفَها في بعضِ الأنشطة (الفن والموسيقى). كما يُعرَضنَ على صَفوةِ الرجالِ الآتينَ من المناطقِ المجاورةِ لِنَيلِ إعجابهم، حيث يُزاوِجون بينهم في حالِ التفاهمِ والاتفاق. وبهذه الشاكلةِ يُزيدُ المعبد مِنْ وارداتِه ومِن تأثيرِه أضعافاً مضاعفة. فالحظُي بامرأةٍ من المعبدِ لا يَكُونُ إلا مِن نصيبِ رجالِ العوائل النبيلة. فضلاً عن أنّ هؤلاء النساءَ يُجَسِّدنَ قوةَ تأثيرِ المعبدِ بين صفوفِ القبائل الجديدة، ويَربُطنَ أنفسَهن بمجتمعِ الدولةِ الجديد لأنهن قد تَلَقَّينَ تدريبَ المعبد. إنهن أَشبَهُ بالعملاءِ الأكثرِ إنتاجاً وعطاءً لمجتمعِ دولةِ الرهبان الجديد. وهو أسلوبٌ لا تبرَحُ الدولُ تَتَّبِعُه بشكلٍ مؤثر، وفي مقدمتها إسرائيل. وتحقيقُ جماعيةِ المرأةِ على هذا النحوِ يُعَدُّ نموذجاً أوَّلِيّاً لفنِّ "بيتِ الدعارة". وكلما زاد انحطاطُ المرأة وتهاويها، تحولَت مِن إلهةِ المعابد النبيلةِ الفاضلة، ومن أنثى العشقِ والهيامِ إلى أسوأِ "عاملةٍ" يائسةٍ بائسةٍ تَمنَحُ نفسها في "بيتِ الدعارة". والمجتمُع السومري صاحبُ الشرفِ، أو الذلِّ واللاشرف، بكونِه أولَ نموذجٍ في هذا المضمار.

يحكم تقليد المدنية على المرأة بأنها "حقل الرجل"

المدنيةُ – كنظامٍ استمر حتى مستهلِّ أعوامِ 2000 ق.م – اتسمت أثناَء ولادتها وتطورِها بنسبةٍ عليا من طابعِ الدموية والاستغلال، وتأسيسِ المدن وتدميرها، والتحالف، والاستيطان، وبسطِ الهيمنة. وفي الأراضي المرويةِ المعطاءةِ التي يَعمل فيها العبيدُ الأرقاءُ مقابلَ إشباعِ بطونهم، قد شَهِدَت إلى جانب الزراعة نماءً في التجارةِ والحِرَف، أسفَر عن زخمٍ هائلٍ من فائضِ الإنتاج. ونظُام المدنية ذاك المتأسسُ على أرضيةِ هذا الإنتاج، أي الثقافة المادية، يقوم بإنشاءِ ثقافةٍ معنويةٍ مهيبةٍ وعظيمة، ليُؤَلِّه مجموعاته الحاكمة، بينما يَحُطُّ من شأنِ العبيد العاملين باعتبارهم مخلوقين من بُرازِ الآلهة. ينبغي الإدراكَ جيداً بأنّ انعكاسَ الحياةِ المادية في أساطيرِ الولادة والإنشاء على هذا المنوال أمرٌ جليٌّ للغاية. أما الإلهةُ – الأم المبدعة، فيتم خلقُها من ضلعِ الرجل الأيمن (الضلع الأعوج). لَكَم هي مثيرةٌ تلك الأساطير، فهي تَعكس بكلِّ سطوعٍ كيفيةَ خنوعِ المرأةِ الأم بشكلٍ مطلق. لقد غدت الحياُة أمراً يُدرَك ويُفَسَّر وفق اللغةِ التي تُؤلِّفها الأساطير.

أما الحياُة المادية الحقيقية، فستبقى قاصرةً عن خلقِ لغتها وتفسيرِها الخاصِّ بها حتى يومنا الراهن، فيما خلا سعيها للتطرقِ أحياناً إلى بضعةِ حقائقَ قديمةٍ بـ"لغةٍ ترميزيةٍ تهكمية". لكن، وبما أنه لا أحَدَ يَفهم أو يَفقَه تلك اللغة، فستتخبط في خَرَسِها وخُسران معانيها. علينا ألا ننسى أنه لا يزال العجزُ مسيطراً في خلقِ لغةِ الحقيقة وقابليةِ سردها!

أما التغيُر والتحول الذي أنجزته ميثولوجياً، فيَنعكس في ارتقاءِ ماردوخ وسموِّه كإله. تُعَدُّ أنوما أليش من أهمِّ الملاحمِ المتبقية من ذاك العصر على الإطلاق. فماردوخ يؤدي دورَ كبيرِ الآلهة في الثقافة التي تَحُطُّ من شأنِ الإلهة – الأم بشكلٍ بارز، وتُؤَلِّه الرجلَ – السلطوي وتجعله ثقافةً رمزية. إنّ زيوس في الثقافة اليونانية، وجوبيتر في الثقافة الرومانية، وخودا ذا الأصولِ الآرية في الثقافة الهندوأوروبية (ينحدر القوط الجرمان والإله كوت Got من الجذور عينها. وكذلك مفردة خوديه Xwedê التي لا تزال دارجةً في الكردية تنحدر من نفسِ الجذور)، والله في الثقافة العربية، وبراهمان لدى الهنديين، وتاو لدى الصينيين؛ جميعها تمثل الجيلَ الإلهي نفسه.

يغلب انعكاسُ المراحلِ الحضارية المشتركة وتقاربُ الثقافات المتشابهة لتلك المرحلة في تسميةِ الآلهة التي تمثل المجتمَع كرمزٍ أساسيٍّ له. فحتى ظهورُ الأسماء جميعُها حوالي أعوام 2000 ق.م ليس بمحضِ صدفة، بل ينبع من الثقافة الغائرة والمشتركة الكامنة وراءها. وبموجبِ شكلِ الترميز (أي الاعتداء والتعدي على المرأة – الأم واقتصادها على يدِ الرجل الماكر الطاغية)، يتم تأليُه ثقافةِ الرجل المهيمنة. وبينما يَخبو نجُم الأسماءِ الأساسية للإلهة – الأم شيئاً فشيئاً، والتي هي ستار باللغة الآرية، وإيننا بالسومرية، وكيبالا بالحثية، وعشتار بالساميّة، وكالي بالهندية؛ يتم السمو بأسماء الإله – الرجل المذكورة آنفاً. هذا وتَعكِسُ أعوامُ 2000 ق.م على الصعيد اللغوي والثقافي الهزيمةَ النكراَء والانحطاطَ البليغَ لشأنِ المرأة، وهبوطَها إلى قاعِ الطوابق الاجتماعية. لقد باتت المرأُة مهزومةً، منحطة، مكبوتةَ النفَس والصوت، ملعونةً، وذاتَ منزلةٍ هامشيةٍ مميتة؛ تَجتَرُّ نيَر العبودية في الحضيض السحيق، باعتبارها الجنسَ المعرَّضَ للعبودية في كنفِ الثقافةِ الماديةِ والمعنوية للمدنية، حتى قَبلَ عبوديةِ الرجل والقبيلة. ضمن هذه الأرضية الثقافية، تتصاعد ظاهرُة الزوجةِ الخانعة، ويعلو شأُن الرجلِ –

الزوج بصلاحياته اللامحدودة. ومنزلةُ المرأة التي لا تبرح راسخةً ومستمرةً في العالَم العربي والمجتمعاتِ الشرقِ أوسطية ذاتِ الأرضية الثقافية المشتركة؛ تؤكد صحةَ هذا التقييم. وما جناياتُ الشرف سوى غيضٌ من فيض ضمن هذه الثقافة.

كان على الألوهية – الأم أنْ تخوضَ صراعاً مريراً تجاه آلهة الرهبان السومريين. ونخص بالذكر النزاعَ بين "أنكي" إلهِ الرجلِ الماكر و"إينانا" الرمزِ الأوليِّ للإلهةِ الأنثى، والذي أصبحَ الموضوعَ الأساسي الذي شغلَ الملاحَم السومرية. ويتستر تحت هذا الصراعِ اختلافُ المصالح، والذي أتاحَ الفرصةَ وأدى إلى نشوبِ النزاع والصدام على جميع الأصعدة، بين المجتمعِ الريفي النيوليتي المتمركزِ حول القرى الكامنة في الحوضِ العلوي لما بين النهرين بريادة المرأة – الأم، والمنغلق تجاه الاستغلال، وبين مجتمعِ المدينة المبتدئ بالتكاثرِ حديثاً، والمُنشَأ على يدِ الراهب، والمنفتحِ لأولِ مرة للاستغلال. وهكذا وُلِدَت "المشاكلُ الاجتماعية" الجديةُ لأولِ مرة في التاريخ. إذ، ما من شكٍّ في أنّ الصراعَ بين القوى المُوَجِّهةِ لِكِلا المجتمعَين ينبع من المشاكلِ الاجتماعية. لكن، وكما نرى في التاريخ، فَلْغَةُ هذا الصراعِ واصطلاحاتُه تَتَحَدَّد من قِبَلِ أشكالِ الذهنية السائدة في تلك المرحلة، لأنّ أشكالَ الذهنيةِ الراهنةِ لم تكن موجودةً آنذاك. حيث لا يمكن التعبيرُ عن المجتمع نفسه إلا بهويةٍ شبهِ إلهية، لأنّ عقلَ الإنسان لا يزال بعيداً جداً عن مفهوم الهوية المجردة.

لقد كان عقلُ الإنسان في تلك المرحلة يَعتَقِد بحيويةِ الطبيعة، وبأنها مليئةٌ بالآلهة والأرواح (وهو ليس بتفكيرٍ رجعيٍّ نسبةً لليوم الراهن، بل، وحسب اعتقادي، إنه متقدم، وأَقرَبُ إلى الصواب). وأيُّ مَساسٍ بها قد تتمخض عنه نتائج خطيرة. ذلك أنّ لجميعها قدسياتُها، ويجب الاقتراب منها بكلّ عنايةٍ واحترامٍ وإجلال. وأيُّ تَجاسُرٍ بسيطٍ تجاهها قد يؤدي لكوارثَ فظيعة. بالتالي، يتطلبُ تقديَم القرابينِ والعطايا والنذورِ إليها كي لا يُغضِبوها أو يُثيروا حِنقَتَها. وهكذا، يَكتَسِبُ إرضاءُ المُقدَّساتِ والآلهةِ أهميةً عظمى لدرجةِ أنّ تقديَم الأطفال والصبيان والصبيات قرابينَ لهم أصبحَ تقليداً ساد ردحاً طويلاً من الزمن. إنه تقليدٌ مدهشٌ ومرعب، ولكن، كانوا يُؤمِنون ببقاءِ المجتمع صامداً ومتماسكاً عبره. وقد تَعَرَّضَ هذا التقليدُ للتحريف والتحويرِ مدةً طويلة على يدِ الرهبان والراهبات، إلا أنه مِنَ المؤكَّدِ ارتباطُ مضمونه بالقدسيةِ وحمايةِ الذات. فكافةُ ضروبِ العلاقات بين التجمعات البشرية كان يُعَبَّر عنها عبر العلاقات والتناقضاتِ فيما بين هذه القدسيات والآلهة. هكذا كان قد أُنشِئ الذهنُ واللغة، حيث لا وجودَ حينذاك لـ"لغةِ العِلمِ الوضعي" الراهن. فالبشريةُ لم تَعرِفْ لغةَ (أو بالأحرى دينَ) العِلمِ الوضعيِّ هذا إلا في القرنَينِ الأخيرين. وعلينا ألا نَغفَلَ عن هذه الحقيقة لدى سَعينا لتفسيرِ التاريخ.

المجتمع الطبيعي، بجانب من جوانبه، مجتمع أيكولوجي. والقوة التي تبتر المجتمع داخلياً، تبتر أواصر معانيها مع الطبيعة أيضاً. فبدون وجود بتْر داخلي، لا تتولد أي مشكلة أيكولوجية غير اعتيادية. لكنَّ الغير مألوف هو افتقاد المجتمع الحضاري للمعاني المعاشة في كافة المراحل الطبيعية. وتنجم حالة أشبه بفصل الوليد عن ثدي أمه. وتُمحى أبهة الذكاء التحليلي رويداً رويداً. في حين أن الذكاء التحليلي المبتعد بكثافة عن لغة الضمير والطبيعة، يطوِّر من تناقضاته مع البيئة تصاعدياً، داخل عالَمه المزيف الذي صوَّره. ويكتنف الضباب الأواصرَ القائمة بين الحياة والطبيعة، لتحل محلها الأفكار التجريدية والآلهة المجردة. وتتخلى الطبيعة الخلاقة عن مكانها للإله الخلاق. وتُطبَع الطبيعة بطابع الظلم، بدلاً من اعتبارها كحنان الأم ورأفتها. هكذا يغدو التحامل على الطبيعة الخرساء الظالمة، بطولةً للإنسان. وتصبح كافة أشكال الإبادة المختلة للحيوانات والنباتات عادةً مألوفة، وكأنها حق أساسي لمجتمع الإنسان. وتُعمَّم البيئة الطبيعية وتُعمى، لتغدو مساحة حياة ميتة، مؤقتة، ولا أمل منها. وباتت الطبيعة الحية – مصدر الآمال التي لا تعرف النضوب – ركاماً من المواد العمياء الفظة، التي لا مفهوم لها.

من المؤكد أنّ العبوديةَ نظامُ ثقافةٍ ماديةٍ صرفة. والحطُّ من شأنِ البشريةِ من أولى مزايا هذا النظام، حيث يَستحيلُ ملاحظة مثلِ هذا السقوطِ الغائرِ في دنيا أيِّ كائنٍ حيٍّ آخر. هذا وتُعَدُّ الأرضيةُ المساعِدةُ لانهيارِ وتدهورِ الضميرِ لهذه الدرجةِ على صلةٍ وثيقةٍ بِعَظَمَةِ

الثقافةِ المادية وجاذبيتِها. ولا نفتأُ غير متمالكين أنفسَنا من الذهولِ من جانب، ومن اختلاجِ القشعريرةِ بدنَنا من جانبٍ آخر إزاءَ تلك النُّصُبِ العملاقةِ والآثارِ الفخمة لهذه الثقافة. لا يمكن لتأليهِ الإنسان إلا أنْ يَبلُغَ هذا القدر. لكنّ تأليَه الإنسانِ يَتَحَوَّلُ إلى كوارثَ مفجعةٍ عندما يَستَهدِفُ البشَرَ ذاتَهم. فما يَتَبَقّى لأجلِ الآلهةِ حينذاك هم عبيدٌ، ليس إلا. لذا، لَم يَبرُزْ أيُّ تناقضٍ أو كفاحٍ بهذا القدرِ من العلنيةِ في أيِّ انفلاقٍ أو تَشَقُّقٍ اجتماعي، وبالتالي في أيِّ نضالٍ اجتماعيٍّ على الإطلاق.

ولهذا الغرض، فسيَكُون من الناجع للغاية القيامُ بالتحليلِ السليمِ لواقعةِ "الغلمانية" (اللواطية) في الثقافةِ اليونانية الكلاسيكية، في سبيلِ استيعابٍ أفضل للسقوطِ الحاصل. فرَوابطُها مع عبوديةِ المرأة صاعقةٌ للنظر، ليس لِكَونِ كِلتَيهما عبارة عن عرضِ الذات جنسياً وحسب، بل ولأنهما تتشاركان الظاهرَةَ الاجتماعيةَ عينَها.

فمَنْحُ الشبابِ اليافعين رسمياً كـ"غلام" لرجلٍ حكيمٍ مجرِّبٍ عادةٌ معروفةٌ لدى اليونانيين، الذين يُعَدُّون أحَدَ أهمِّ وأعظمِ مراحلِ الحضارة المدينية. لقد عَجِزتُ عن تحليلِ أسبابِ ذلك مدةً طويلة. فحتى فيلسوفٌ ذائعُ الصِّيتِ مثلَ سقراط يقول: "ليس مُهِمّاً الاستفادةُ الدائمةُ من الغلام، بل المهم تربيتُه على يدِ سيده". إذن، فالمنطقُ والغايةُ البارزةُ هنا ليست الانتفاعَ الدائمَ من الشبابِ كَغِلمان، بل إعدادُهُم للتحلي بالخصائصِ الأنثوية. ولكي نُوضِّحَ الأمرَ أكثر، فالمدنيةُ اليونانيةُ ترغبُ في مجتمعٍ مستأنَث. إذ من المحالِ تكوينُ هذا المجتمعِ عبرَ الشباب النبلاء والشرفاء، بل يتطلبُ ترسيخُ التصرفاتِ والسلوكيات الأنثويةِ فيهم كي يُنشأَ المجتمع. هذا وثمةَ ميولٌ مشابهةٌ لذلك في كافةِ مجتمعاتِ الحضارة المدينية. والغلمانيةُ (اللوطية) متفشيةٌ ومستشريةٌ في هذا المجتمع لدرجةِ أنّ استحواذَ كلِّ سيدٍ على غلامٍ وَصِيفٍ غدا تقليداً راسخاً. إذن، من المهم بمكانٍ النظرُ إلى اللوطيةِ كظاهرةٍ اجتماعيةٍ متمخضةٍ عن المجتمعِ الطبقي والسلطوي، أكثَر من كونها شذوذٌ جنسي أو مرضٌ شخصي. أي أنّ الجنسانيةَ (الجنسوية) والسلطةَ مَرَضانِ اجتماعيان في المجتمعِ المديني، بل وهما كالسرطان. فمثلما لا يتواجدُ أحدُهما دونَ الآخر، فهما يُكثِران بعضَهما البعض أيضاً، تماماً مثلما تتكاثرُ الخلايا السرطانية.

أودُّ الوصولَ إلى محصلةٍ مفادُها أنّ أرضيةَ السلطةِ قد تَمَّ إعدادُها بعنايةٍ فائقةٍ ممتدةٍ لآلافِ السنين وعلى غرارِ مثالِ التأنيث في المجتمعات المدينية. فتقاليدُ الحضارةِ المدينية تَنظُر إلى المرأة على أنها "حقلُ الرجل". وثمةَ تقليدٌ مشابٌه يجري في المجتمع أيضاً. إذ، على الرجلِ أنْ يمنحَ نفسَه للسلطةِ مثلَ المرأة. أما المتمردُ على ذلك، والرافضُ منح ذاته، فيُتم السعيُ لإعدادِه وتهيئتِه عن طريقِ الحروب. إنّ النظَر إلى مرحلةِ السلطة على أنها عمليةٌ آنيةٌ لشخصٍ أو زمرةٍ أو طبقةٍ أو حتى أمةٍ ما يتضمنُ مغالطاتٍ فادحةً. قد تُؤسَّسُ الحكوماتُ آنياً، أما السلطاتُ والنظُم السياسية في المجتمعاتِ المدينية، فقد تَمَّ إعدادُها أوّلاً كثقافةٍ (حقلٍ، تقليدٍ) سلطويةٍ على مَرِّ مئاتِ السنين من قِبَل الأباطرةِ الوحشيين والزُّمَرِ وكافةِ أشكالِ القوى المهيمنة.

فكيفما تَقبَلُ الزوجةُ بزوجها وتنتظرُه وكأنه قدرُها المكتوبُ على الجبين، فالمجتمعاتُ أيضاً – وبشكلٍ مطابق – تَخضَعُ للسلطةِ كَقَدَرِها المحتوم، وتنتظرُ استثمارَها كالحقلِ ينتظرُ صاحبَه، أو رُوِّضَت على اعتيادِ ذلك. فالسلطةُ متواجدةٌ في المجتمعِ كثقافةٍ سلطوية. من هنا، فمقولةُ باكونين في هذا المضمار قَيِّمَةٌ للغاية: "إنّ أكثَر الديمقراطيين ثقةً بأنفسِهم يَفسُدون خلالَ أربعٍ وعشرين ساعةً على دفةِ السلطة". إنّ أرضيةَ السلطةِ بذاتها هي التي تهيئُ وتُؤمِّنُ هذا الفسادَ، الذي طالما عَجِزتُ عن إيضاحِه مدةً طويلةً رغمَ مساعيَّ الدؤوبة. فَكُرسِيُّ السلطةِ المتشكلُ من تراكمِ سيولِ الدماءِ المُراقةِ والاستغلالِ اللامحدودِ (الحروبِ اللامتناهية والاستعمارِ اللامنقطع) طيلةَ آلافِ السنين، سيُفسِد المتربَع عليه بطبيعةِ الحال خلالَ أربعٍ وعشرين ساعة. في حين أنه سيعجز عن إفسادِه بشرطٍ وحيد: إنْ صان ذاتَه وكأنه في عبادةِ الرب! فالسلطةُ المتأسسةُ وَسَطَ المكائدِ والحِيَلِ والحروبِ والاستعمار والاستغلال الذي لا حدودَ له، مؤثرٌة حقاً من جهةِ كَونِها تقليدٌ وثقافةٌ ونظام. بل إنها تكاد تكون مُفسِدةً بشكلٍ مطلقٍ وقطعي. وخيرُ مثالٍ على ذلك، ما شَهِدَته "الاشتراكيةُ المشيدة".

المرأة هي الشريحة المتضررة كثيراً جراء ذلك، إلى جانب المجتمع الطبيعي. والميثولوجيات السومرية أشبه بالأناشيد الشجينة الباكية على المرأة المهزومة. فقوة إينانا تتضمن الآثار المتأتية من المجتمع المتمحور حول المرأة، والكامن في العهود الغابرة من ناحية، وتعكس صراعاتها الضروس تجاه المجتمع الرجولي المهيمن من ناحية ثانية. وبينما كان أرباب أول مدينةٍ إلهات إناث بنسبة بارزة، راحت بعد ذلك تُخْلي مكانها كلياً للأرباب ذوي الهوية الذكورية بالتدريج. مرة أخرى تبرز المعابد في صدارة المؤسسات المسَرِّعة من سقوط المرأة. ففي البداية يتم الاستيلاء خطوة خطوة على المعابد المنتشرة في كافة الأرجاء، والمُدارة من قِبَل الراهبات باسم الإلهة الأم إينانا، لتُحوَّل بعد ذلك إلى بيوت للدعارة. إن النظام الأهلي الملتف حول المرأة الأم في المجتمع الطبيعي، هو مؤسسة مختلفة عن ذلك. فمثلما لا يوجد وصي على المرأة، فالمرأة بذاتها هي مديرة شؤون أطفالها والرجل الذي تشاء. لم تكن مؤسسة الزواج قد تطورت بعد بمعناها الكلاسيكي. لكن، ومع تشكل المجتمع الذكوري المهيمن، في ظل مؤسسة الدولة، تتفشى العائلة الأبوية (البطرياركية) تحت إدارة وإشراف الرجل. وتتغير ماهية مؤسسة العائلة، لتكتسب تكوينتها الأولى التي ستدوم حتى راهننا. ومثلما غدا الرجل وصياً عليها، فالأطفال أيضاً مُلكه هو. وبالتدريج، تُجرَّد المرأة من قوتها لتصبح مُلكاً. إن العائلة المتكونة هي في حقيقة الأمر "قفص."

لقد أجمع علماء النفس البارزون على أنه ما من نوع من أنواع العبودية تجذر واكتسب صفة الديمومة، مثلما هي الحال في العائلة التي يديرها الرجل. لا يمكن تحليل مستوى العبودية في المجتمع، إلا بتحليل مستوى عبودية المرأة – بالتأكيد – بجوانبها المتعددة. فما هو متحقق في المرأة، ليس مجرد تبعية ذهنية وفعلية فحسب، بل إن كل عواطفها ومشاعرها، حركاتها الجسدية، نبرة صوتها، وثيابها مرتبطة عن كثب بنمط العبودية. ووُضِعَت الحلقات المدورة في أنفها، في أذنيها، في معصم يدها ورِسْغ قدمها، كرموز تشير إلى نير العبودية. ويترسخ مفهوم شرف وأخلاق أحادي الجانب. وتُهمَّش المرأة أيديولوجياً. وتُسلَب منها كل قيمها، لتغدو بذاتها مُلكاً. ويُقدَّر "ثمنها" بمقدار مهرها.

إن عبودية المرأة النابعة أصلاً من المجتمع السومري، موضوع لم تمسه الأيادي بعد. فالتبعية المبتدئة في المجتمع الهرمي، تُمرَّر من معبد الراهب، ثم تُحبَس في كوخ الرجل، وتُقحَم في أشد أنواع الحالات وأكثرها وطأة، لتكتمل بذلك وتنتهي. ومن حينها تطورت هذه الحالة الثابتة إلى يومنا. وغدا الموضوع الأساسي، والشغل الشاغل للآداب ومدارس التعليم والأخلاق، مُنصَبَّاً في توجيه المرأة وتحديد كيفية خدمتها لرَجُلها بكل عواطفها وأحاسيسها وتصرفاتها، مع إسقاط قوتها الفكرية إلى الحد الأصغري بالطبع. من جانب آخر، اكتسب الرجل العبد مكانة معينة بتأمينه الإنتاج الفائض، واستخدامه قوته العضلية. أي أن عبودية ذات مضمون اقتصادي هي الراجحة هنا. أما المرأة، فتُستعبَد كلياً، ببدنها وروحها وفكرها. إذا ما أطلقتم سراح العبد الرجل، فقد يصبح إنساناً حراً. أما إذا أطلقتم سراح امرأة، فهي تصبح موضوع عبودية أشد سوءً. حتى هذه الحقيقة تعكس مدى عُمق العبودية المطبقة. وإذا ما نظر مراقب حَذِق إلى المرأة، فلن يرى صعوبة في التنبه إلى أنه تم تكوينها، بكل ما فيها، حسب مشيئة الرجل، وبشكل عديم الرحمة، بدءاً من نبرات صوتها وحتى مشيتها، من نظرتها وحتى جلوسها. وكأن كل شيء فيها يقول "لقد قُضي علي". يكمن الدافع الأهم في عدم تطوير التحليلات المعنية بعبودية المرأة، في شهوات الرجل الشبقية، وروحه الديكتاتورية في نزواتها. فالنموذج المصغر للمَلك الإله في المجتمع، هو الرجل، سيد المرأة في البيت. إنه ليس زوجاً وحسب، بل هو "الزوج الإله". تُواصِل هذه الحقيقة تأثيرها حتى راهننا، دون أن تفقد من مضمونها شيئاً.

وإذا ما تَمَعَّنَّا في عبوديةِ المرأةِ عن كثبٍ أكثر، فسيَلفِتُ انتباهَنا جانبُها الساحقُ والغالبُ للغاية، والذي يُخرِجُها من إنسانيتِها. فحبسُها في البيت ليس مجردَ أسرٍ مكانيّ، بل وليس بسجنٍ فحسب. بل إنه يُفيدُ بوضعِ الاغتصابِ من الجذور. فَلْيَتَسَتَّروا على هذه الحقيقةِ الغائرةِ في الأعماقِ قدَرِ ما شاءوا عن طريقِ تقاليدِ الخطبةِ وإلباسِها ثيابَ العُرس، فممارسةٌ عمليةٌ ليومٍ واحدٍ فقط تَعني انتهاءَ كرامةِ الإنسانِ من أجلِ

أيِّ امرئٍ يَعرِفُ نفسَه. فسوءُ معاملةِ المرأةِ على مَرِّ آلافِ السنين بهذه الدرجةِ من المنهجيةِ عبرَ مختلفِ وسائلِ العنفِ والشدة الجمة، بل وحتى عبرَ وسائلِ الحَطِّ والتدني الأيديولوجي (بما فيها ألفاظُ العشق)، لِتَتَجَرَّدَ من القِيَمِ الإنتاجيةِ والتربويةِ والإداريةِ والتحررية؛ إنما يَذهَبُ أبعدَ من الاستسلامِ بكثيرٍ في نهايةِ المآل. أما إضاعتُها هويتَها بالكامل، فتَتَجَسَّدُ في تَحَوُّلِها إلى حقيقةٍ مغايرةٍ كلياً، أي إلى "زوجة". فحتى أكثرِ الرجالِ سماجةً وسذاجة، بما فيهم الراعي على سفوحِ الجبال، يَنظُرون إلى المرأةِ بأنها مجردُ زوجة، لا غير. أما أنْ تَكونَ زوجة، فيَعني نشوءَ حقِّ التصرفِ بها بلا حدود (بما في ذلك قَتلُها متى أراد). فهي ليست مجردَ مُلْك، بل هي مُلْكٌ خاصٌّ إلى أبعدِ حَد، يُخَوِّل صاحبَه لِيَكُونَ إمبراطوراً صغيراً. ويَكفيه فقط أنْ يَعرِفَ كيف يَستَعمِله.

هذا هو الواقعُ الذي كان أحَدَ المقوماتِ الأساسية الممهدةِ للمدنية. أما كَونُه أحَدَ المؤثراتِ الأولية المتخفيةِ وراءَ عدمِ معرفةِ الثقافةِ المادية لأيةِ حدودٍ أو ضوابطٍ تَقِفُ عندها، فيَتَعَلَّقُ بهذا الواقعِ بِصِلاتٍ متينة. فالتجربةُ الناجحةُ في تطبيقِها على المرأةِ أُرِيدَ لها الانتقالُ إلى صفوفِ المجتمعِ برمته. وهذا بالذات التأثيرُ الوخيمُ الثاني. حيث كان على المجتمع أنْ يَنشطَ ويَعمَلَ كالزوجة الخانعة تجاه أسيادِه. سنَجهَدُ لاحقاً لتوضيحِ كيفيةِ إتمامِ تأنيثِ المجتمعِ في النظامِ الرأسمالي. ولكنَّ هذه العمليةَ قد رُصِفَت أرضيتُها في أولى مراحلِ الحضارة المدينية، وأُرِيدَ تقديمُها كنموذجٍ للمجتمعِ الناجحِ في الثقافةِ الإغريقية – الرومانية، حيث لا يمكن الحديثُ فيها سوى عن تأنيثِ الرجلِ وتأنيثِ المجتمع.

فالمجتمعُ الإغريقي – الروماني قد استَشعَرَ ذلك جيداً واتَّخَذَ إجراءاتِه بموجبِه، فاشتهَرَ بالعبيدِ الذين وَضْعُهُم أسوأُ من وضعِ الزوجة. لكنّ المعضلةَ كانت تَكمُنُ في تأنيثِ الرجلِ غيرِ العبد. لا أتحدثُ هنا عن سِفاحِ القُربى أو الشذوذِ الجنسي، ولا عن الخَنَث (ازدواج الجنس). فبعضُ الظواهرِ التي لها أبعادُها النفسية، بل ولها أسبابُها البيولوجيةُ الحيوية، يَجِبُ تقييمها بشكلٍ منفصلٍ عن الواقعِ الذي أتحدثُ عنه. فالموضةُ الدارجةُ في المجتمعِ اليوناني الكلاسيكي كانت وجوبَ وجودِ صاحبٍ وَصيفٍ خِلٍّ partner لكلِّ رجلٍ حرٍّ شاب. وكان على ذاك الخليلِ أنْ يَكُونَ الحبيبَ إلى أنْ يَكتَسِبَ الشابُّ التجاربَ والمعارف. ومثلما تَطَرَّقتُ سابقاً، فحتى سقراط يَقولُ عن هذا الحَدَثِ أنَّ المهمَّ ليس كثرةَ استعمالِ ذاك الغلام، بل المهمُّ هو عيشُ تلك الروحِ والحالة. إذن، فالذهنيةُ صريحةٌ للغاية: باعتبارِ أنه من المستحيل تحقيقُ انسجامِ المجتمعِ العبودي مع مبدأِ الحريةِ والكرامة، كان لا مفر من محوِ هذه المزايا من المجتمعِ لأنها تُشَكِّلُ تهديداً عليه. وفعلاً كان ذلك صحيحاً. فأينما تَواجَدَت حريةُ الإنسانِ وكرامتُه لا يُمكِنُ للعبوديةِ أنْ تحيا. كانَ النظامُ قد أَدرَكَ ذلك جيداً، وكان مُرغَماً على تأديةِ متطلباته.

لا شكّ في أنّ الثقافةَ الإغريقيةَ – الرومانية لم تستطع إكمالَ هذه المَهَمَّة. فالمسيحيةُ المتنامية داخلياً عن طريقِ المدارسِ الفلسفيةِ الحرة، وانتفاضاتُ وغاراتُ الأثنياتِ التي لا تَهدأُ ولا تَسكُنُ خارجياً؛ كانت ستَترُكُ المجتمَع وجهاً لوجهٍ أمامَ أوضاعٍ مختلفةٍ كلياً. كما لَم تَكُن قليلةً أبداً تلك المؤشراتُ الدالّةُ على أنّ الثقافةَ الماديةَ ليست كلَّ شيء، وأنها ليست قديرةً على كلِّ شيء. وما كان للمجتمعِ أنْ يُؤَنَّثَ دون الحاجة لِلّجوءِ إلى "الغلمانيةِ واللواطية" إلا في الرأسمالية.

اغتصاب المرأة الدائم مع الاستيلاء على اقتصاد المنزل

يتبدى مجتمع الدولة العبودية ظاهرياً كمعمل ضخم، من الناحية الاقتصادية. ولكنه مختلف عن المعامل الحديثة بتقنياته وكيفية تبنيه. فالعبيد يُدفَعون فيه إلى العمل كسرب القطيع. يمكن استيعاب مدى استثمار كدح العبيد المروِّع والفظيع في الأرض ومناجم الفحم الحجري والعَمار، من خلال الآثار التي لا تزال باقية من هذه الحقبة الأثرية. فإدارة العبيد أعتى حتى من إدارة الحيوان. وما العبد سوى حيوان عامل. إنه مُلك، ومجرد أداة إنتاج. العبيد هم خارج دائرة القانون. وكأنهم "أشياء" لا عواطف لها. إن الشكل الذي بلغه الذكاء التحليلي في الرجل ضارب للنظر ومثير أكثر في حقيقة العبيد.

تحقق مؤسسة المُلكية أيضاً بداية سليمة في مجتمع الدولة العبودية. إذ يعتمد جوهر النظام على امتلاك المجتمع الفوقي للمجتمع التحتي، بكل ما فيه. فالملوك الآلهة ومساعدوهم هم أصحاب كل شيء. وتبني الأشياء هو الثمرة الطبيعية للحاكمية والهيمنة. و"أنا" الإنسان إذا ما وجدت الفرصة لبروزها، فهي تتسم بخصائص لا تعرف الحدود. أسفر انعدام المؤثرات المحدِّدة في عهد تأسيس النظام، عن بروز القوة المَلكية الإلهية. يتسلل نظام المُلكية، التي لم يشهدها المجتمع الطبيعي، إلى كل مؤسسة، بدءاً من مُلكية الدولة وحتى العائلة. وتُخلَق لدى الجميع عاطفة التملك. تُعد المُلكية دعامة الدولة، وتقدَّس وتبجَّل. لم يبقَ سوى استملاك كل العالم بعد ذلك. وتُنقَش حدود المُلكية في جينات البشرية بأشكال وأغطية متنوعة، من قبيل: حدود الدولة، أراضي السلالة، تخوم الوطن؛ لتمتد إلى يومنا الراهن وكأنها ضريبة إلهية. في الحقيقة، إن المُلكية تعني السلب الحقيقي، باعتبارها مصدر السمسرة. فهي المؤسسة الأكثر إفساداً وتعطيباً لتعاضد المجتمع الجماعي. لكنها من جانب آخر المؤسسة الأهم على الإطلاق، ولا غنى عنها لتغذية المجتمع الفوقي.

لقد سعينا لتعريف المجتمع الطبيعي بأنه الحالة التلقائية للمجتمع الأيكولوجي. كما أن تقهقر المجتمع الأيكولوجي خطوة خطوة، عمقاً واتساعاً مع تطور مجتمع الدولة، يُعد أحد التناقضات الاجتماعية الأولية المستمرة حتى يومنا الراهن. بقدر ما تصاعدت التناقضات الداخلية للمجتمع، تزايدت تناقضاته مع المحيط الخارجي. والتحكم بالإنسان يفضي إلى التحكم بالطبيعة. إذ جلي تماماً أن النظام الذي لا يرأف بالإنسان، لن يتورع عن ارتكاب أسوأ السيئات إزاء الطبيعة. وبالأصل، تحتل "الحاكمية" و"الفتح" مكانة مرموقة كظواهر مثلى في أخلاق الطبقة الحاكمة. إذ يُنظَر إلى التحكم بالطبيعة على أنه أخلاق نبيلة وسلوك راقٍ، بقدر التحكم بالإنسان. وتُدحَض حيوية وقدسية الطبيعة، التي تعود للمجتمع الطبيعي. بل و"تُفتَح" الطبيعة وتُغزى، وكأنها العدو اللدود. ولدى هيمنة هذه المصطلحات على ذهنية وسلوكيات المجتمع الدولتي، فهذا ما معناه فتح الأبواب على مصاريعها أمام الكوارث البيئية، التي وصلت أبعاداً ضخمة في أيامنا هذه.

قد يُواجَه قولي هذا بغرابةٍ وتعجب؛ فرغَم كلّ مساعي الاحتلالِ والاستعمارِ والاستغلال، تبقى المرأُة الصاحبَ الحقيقي للاقتصاد. فإذا كنا نود تقييَم الاقتصاد على نحوٍ قَيِّم سوسيولوجياً، فالموقفُ الأصح هو القول بكَونِ المرأة هي القوة الأساسية، ما دامت تَحمِلُ الجنينَ وتغذيه في بطنها، وتعتني بتنشئته ومأكله بعد مخاضاتِ الولادة الشاقة، إلى أنْ تَجعَلَه في حالٍ يقدر فيها على الوقوفِ على رِجلَيه؛ وما دامت المرأُة أيضاً هي المِهَنِية في مأكلِ المنزل. إنّ جوابي ردٌّ سوسيولوجي أكثُر تقديراً للحقيقة، مع أخذِ روابطه البيولوجيةِ بعينِ الاعتبار بكلّ تأكيد. علماً بأنّ المرأة لا تزال القوَة المحركةَ للعجلات في العديد من ميادينِ الحياة الاقتصادية، وليس فقط داخل المنزل، نظراً لدورها في

الثورة الزراعية، وقطفها وتجميعها الثمارَ على مدى ملايين السنين. وقد شَخَّصَ اليونانيون الأصليون، أصحابُ الشرف في إرساءِ أرضيةِ العلوم، هذه الحقيقةَ قبل آلافِ السنين، بإطلاقهم تسميةَ قانون البيت أو قانون المرأة على الاقتصاد.

أما التكوينُ الاقتصاديُّ الناشئُ في المرحلةِ المدينية المبتدئةِ مع نشوءِ الطبقةِ والمدينة والدولة، أي بؤرةِ تلك القوةِ التي يمكننا اختزالها في شخصِ الراهبِ – المَلِكِ – القائد؛ فيمكننا تسميتها بالدولة. وعلى الصعيدِ المؤسساتي، فهي تُؤَلِّفُ السلطةَ المكوَّنةَ من الدينِ – السياسةِ – العسكرة على نحوٍ متداخلٍ متشابك. والخاصيةُ الأوليةُ لنظامِ القوةِ ذاك، تَكمُنُ في تنظيمِها لاقتصادِها على شكلِ شيوعيةِ الدولة. إنه اقتصادٌ كنتُ قد أَسمَيتُه بـ"اشتراكيةِ فرعون" حتى قبلَ أنْ أَعلَم باستخدامِ هذا المصطلحِ من قِبَلِ ماكس فيبر أيضاً. في حين أنّ الاقتصادَ الأموميَّ يستمر بوجوده على شكلِ بقايا ضمن ثنايا الاقتصادِ الأبوي – الإقطاعيِّ العشائري. إنّ البَشَرَ يُشَغَّلون في اشتراكيةِ فرعون كعبيدٍ بسطاء. وتَقتَصِرُ حقوقُهم على كوبٍ فخاريٍّ من الشوربة، بما يَكفيهم للبقاءِ على قيدِ الحياة. والعثورُ على الآلاف من أكوابِ العبيد التي لا تزال تَكتَظُّ بها أبنيةُ المعابدِ والقصورِ القديمة، إنما يؤكد صحةَ هذه العلاقة.

دَخَلَ "الرجلُ القويُّ الماكرُ" بيتَ المرأةِ واقتصادَها خِلسةً كاللص. لَم يَكتَفِ بالنهبِ والسلب، بل والأنكى من ذلك أنه حَوَّلَ خَلِيَّةَ العائلةِ المقدسةِ إلى مرتعِ الأربعين حرامي، بإبقائه على المرأةِ تَئِنُّ تحت نيرِ اغتصابِه الدائمِ لها. ولم يَتَخَلَّ قَط عن حالتِه النفسيةِ المطابقةِ لحالةِ خائنٍ يَعي ماذا يفعل. وهكذا غُرِسَت أُولى بذورِ تَراكُمِ رأسِ المالِ في هذَين المكانَين: أولُهما؛ احتلالُه بالذاتِ لِجوارِ اقتصادِ المنزل. ثانيهما؛ التموقُعُ داخلَ أو في جوارِ مواقعِ تمركزِ الأربعين حرامي على شكلِ احتكارٍ خاصٍّ تجاه الاحتكارِ الرسمي الشرعي للدولة. وطافَ مبكراً بين الأماكنِ بوجهٍ مُقَنَّعٍ ومحتال، لأنه احتاطَ من عُيُونِ المجتمعِ والدولة. ونَصَبَ الكمائنَ خفيةً، فانقَضَّ على فريستِه كالأسدِ عندما سَنَحَت الفرصة. وأحياناً أخرى اصطادَ فريستَه بمَكرِ الثعلب، ولم يَتَخَلَّف عن تمويهِ نفسِه حسبَ الوسطِ مثلما الحرباء. وغدا خبيراً في التجارةِ في المواقعِ الهامشية، يَرصُدُ بعينٍ ساهرةٍ المدنَ والمناطقَ الريفيةَ التي عَجزَت الحضاراتُ عن الوصولِ إليها. إنه ماهِرٌ محترفٌ بالاستقرارِ في الثغراتِ الموجودةِ داخلَ أخاديدِ المجتمع، ويَعرِفُ كيف يُعَرِّي ويسلب الطرفَين بتَأدِيَتِه دورَ التوازن. إنه مدركٌ يقيناً للمكاسبِ الضئيلةِ التي يَجنيها من التجارةِ في الطرقِ القصيرة، وللمكاسبِ الطائلةِ التي تَدُرُّها عليه تجارةُ الطرقِ الطويلة. ومن أهمِّ قواعدِ مهنتِه هذه مَعرِفَةُ المناطقِ المُربِحة، والتوجُه إليها وكأنه يَشُمُّ رائحتَها بأنفه. ومن المفيد تقييمُ عملياتِه تلك كالقرصنةِ الاستراتيجيةِ على تلك الطرقات، حيث يُشارُ إلى هذا الواقعِ عبر القولِ المأثور: لا موطنَ لِرأسِ المال.

فعُقْبَ رسومِ المغاراتِ البسيطة تَشهَدُ المرحلةُ عدداً جماً من أشكالِ رسومِ الإلهةِ الأم ورموزِها، التي تُعتَبَر مواضيعَ Nesne الفن الأولى وسَلَفَ فنِّ النحت. ومع المجتمعِ المديني تُخَطُّ أشكالُ الإله والإداريِّ معاً بالتداخل. أما التمايزُ الطبقيُّ المتزايد، ومهامُّ الإدارةِ المتضاعفةُ، فتُمَهِّدُ لِتَدَوُّلِ الفنِّ أيضاً بقدرِ تَدَوُّلِ الدين. ونخصُّ بالذكرِ تسابقَ الإله والمَلِك والراهبِ فيما بينهم في استعراضِ قواهُم في الفنونِ المصرية والصينية والهندية، وكأنّ هذه الهياكلَ الضخمةَ والمحفورات الباهرة دليلٌ على التعريفِ بِقُواهم. ويَحذو الفنُّ المعماريُّ أيضاً نفسَ الحذو، حيث تُعتَبَر بيوتُ الدينِ والإداريين ساحاتِ تنفيذِ العَمار لتُشيَّدَ فيها المعابدُ والسرايا الفخمة. كما تُنشَأ القبورُ الضخمة. كلُّ ذلك دليلٌ صارخٌ ومروِّعٌ على الأبعادِ التي بَلَغَها العنفُ واستغلالُ الإنسانِ في المجتمعِ المديني، إذ يُستَهلَكُ مئاتُ الآلاف من البشر في سبيلِ تشييدِ هرمٍ أو معبد. ومع تَوَطُّدِ التجارةِ يصبح التُّجَّارُ أيضاً عاملاً هاماً يَطبع الفنَّ بطابعه. ومثلما الحالُ في الملوك، بالمقدورِ متابعة شؤونِ التجار الجبابرةِ في النتاجات الفنية أيضاً.

تأتي تقاليدُ الأنبياء في صدارةِ المقاوماتِ المتماسكة التي تَمَكَّنَت من إيصالِ صوتِها من مرحلةِ الإنشاءِ الأولى للمجتمعِ المديني إلى هذه الأيام. فأقاصيصُهم التي تَبتَدِئُ بسَردِ قصةِ آدم وحواء، أي أولِ إنسانَين على وجهِ البسيطة، إنما تَشتَمِلُ في أحضانِ جميعِ مزاياها على

بَصَمات الثقافة الأيديولوجية. فإذا قَيَّمنا آدَم وحواَء على منوالٍ سليمٍ وفقَ استيعابِ ذهنيةِ الحضارة المدينية المتألهة تجاه المجتمعِ النيوليتي، سنجد أنها تَمُدُّنا بأولى رؤوسِ الخيطِ الذي يُؤَدينا إلى الصراعِ بين السيدِ والعبد. حيث بِوسعِنا تفسيرُ محادثاتِ آدمِ مع الرب، وعلاقتِه مع حواء على أنها مؤشّرٌ للتمييزِ بين السيدِ والعبد، بقدرِ ما تَرمزُ إلى سقوطِ المرأةِ الأم إلى المنزلةِ الثانية. أما خروجُ نوح، فكأنه يُوحي لنا بإنقاذِه المجتمَعَ النيوليتي من قبضةِ السيدِ الجبارِ الطاغي، فيَحملُه على متنِ السفينة إلى منطقةٍ جبليةٍ يَستحيلُ وصولُ المدنية إليها، ليُعيدَ إنشاءَه من جديد. فالقصةُ بالأصل تَشرَحُ المجتمَعَ السومري، وكذلك المجتمَعَ النيوليتيَّ المقاوِم تجاهَه، والساعيَ للحفاظِ على وجودِه ملتئماً. إنّ إرجاعَ بداياتِ تقاليدِ هذَين النبيَّين إلى مرحلةِ إنشاءِ المجتمعِ المديني يُظهِر لنا وجودَ المقاومةِ منذ المراحلِ الأولى لدرجةِ أنها معمِّرةٌ ومستمرةٌ بقدرِ المدنية على الأقل. وكيفما يُمَثِّلُ تاريخُ السلالات تاريخَ الطبقاتِ العليا، فكذا يَكُونُ تاريخُ النبوةِ ممثلاً بالأغلب لتاريخِ الثقافاتِ والعشائرِ المقاوِمة وتاريخِ الأبطال. فجميعُها تتقاطعُ في نقطةٍ مشتركة، ألا وهي مناهَضَةُ الوثنية.

بالمقدورِ الجزم نظرياً بكَونِ الانتقالِ إلى المجتمعِ المديني قد جرى بالتداخلِ والتشابكِ مع الانتقالِ إلى المجتمعِ الديمقراطي. فالجدالاتُ المحتدمةُ الصارمةُ الدائرةُ في أولِ مجلسٍ للشيوخِ العجائز، ليست سوى أصداءٌ لأصواتِ أقدامِ المجتمعِ الديمقراطي وانعكاساته الأولى. وفي جميعِ المجتمعاتِ المارَّةِ بهذه المرحلة، نشاهدُ مثلَ هذه الثنائية: ثنائيةِ المجتمعِ الديمقراطي والمجتمعِ المديني. وبشكلٍ ملموسٍ ومفهومٍ أكثر: هي ثنائيةُ الدولةِ والديمقراطية. أي، ثمةَ قضيةُ الديمقراطيةِ في كلِّ مكانٍ تتواجدُ فيه الدولة، وثمةَ مخاطرُ التدولِ في كلِّ ساحةٍ تتواجدُ فيها الديمقراطية. وكيفما أنّ الديمقراطيةَ ليست شكلاً للدولة، فمن الخطأِ القولُ بمصطلحِ الدولةِ الديمقراطية. ينبغي الانتباَه بدقةٍ بالغةٍ لماهيةِ العلاقةِ الكائنةِ بينهما.

إنّ إشارتي الدائمة للاشتباكاتِ والنزاعاتِ الناشبةِ بين المجتمعِ الديمقراطي والمجتمعِ المديني لا تَدحضُ أو تُفَنِّدُ احتمالَ الوفاق. وعلى النقيض، فالوفاقُ أساسيٌّ بين هذَين المجتمعَين. أو بالأصح، كان يجبُ أنْ يَكُونَ أساسياً. ومن أُولى أسبابِ ذلك أنه لا وجودَ للمجتمعِ الديمقراطي والمجتمعِ المديني من دونِ بعضِهما، كنتيجةٍ للمفهومِ الجدليِّ القائلِ بأنّ الأطرافَ لا تَفني بعضَها البعض. فوجودُ أحدُهما ممكنٌ بوجودِ الآخَر. وكما نَوَّهتُ سابقاً، فانطلاقةُ الديمقراطيةِ وانطلاقةُ المدنيةِ تنبثقان من المجتمعِ المشاعي الأمِّ عينِه. وبينما يَغلبُ على الديمقراطيةِ أنها تتخذ من الغالبيةِ والتنوعيةِ السفلى المعرَّضةِ لقمعٍ واستغلالٍ وخيانةِ الطبقةِ الهرميةِ العليا قاعدةً لذاتها، تَقُومُ المدنيةُ بالأرجح باتخاذِ الشرائحِ العليا المطبِّقةِ للقمعِ والاستغلالِ وهيمنتِها الأيديولوجيةِ أساساً لها. وبالطبع، فهذه الشرائحُ لا تنفصلُ عن بعضِها أو عن المجتمعِ المشاعي الأم بحدودٍ فاصلةٍ. بل هي متداخلةٌ، ولكنها في نفسِ الوقتِ بُؤَرٌ متميزةٌ باختلافِها وفوارقِها أيضاً.

بالمستطاعِ رؤية اختلالِ التوازنِ في العلاقةِ بين المرأةِ والرجلِ على حسابِ المرأة منعكساً على أُولى التجاربِ الملحميةِ المُرَتَّبةِ على هيئةِ حواراتٍ بين إينانا وأنكي (الإلهةُ والإلهُ المؤسِّسان لمدينتَي أوروك وأريدو). إنها ملحمةٌ سابقةٌ لملحمةِ گلگامش، وتنصُّ على الصراعِ القائم بين النظام – أو المجتمع – المشاعيِّ الأمومي والمجتمعِ الأبوي الهرمي (مجتمع العبور إلى المدنية). نُدرك منها بكلِّ جلاءٍ أنّ تلك المرحلةَ قد شَهِدَت اللاعدالةَ التعسفيةَ والصراعَ المرير. كما أنّ المعطياتِ التاريخيةَ تَمُدُّنا بالبراهينِ والدلائلِ المشيرةِ إلى أنّ المجتمَعَ السومري شَهِدَ في بداياته مرحلةً يمكننا تسميتُها بالديمقراطيةِ البدائية. فمجلسُ الشيوخِ العجائزِ لَم يتحول بعد إلى نظامٍ أبوي بطرياركي. والجدالاتُ الحيويةُ للغاية تشيرُ إلى ضربٍ من ضروبِ الديمقراطية. ولَم تتشكلْ بعد أنواعُ المصطلحاتِ من قَبيلِ أوامرِ الإله وتعاليمه (هي في الحقيقة مبدأُ النظامِ العسكري الاستبدادي الأحادي الجانب، والنابعِ من النمطِ المُقَنَّعِ الذي اتخذه الرجلُ القوي الماكُر وعَمِلَ به). وبالأصل، فطرازُ المحادثاتِ في ملحمةِ إينانا حيويٌّ للغاية، ويسردُ ما يجري في المجتمع، وما يَسودُه من ظلمٍ وتَعَسُّف، وما يَحُلُّ بالمرأة

ومدخراتِها وأطفالِها من فواجَع ونكبات. ولو كانت الوثائقُ كثيرةً، لَكان بالميسورِ رؤية وملاحظة احتمالٍ قويٍّ يشيُر إلى وجودِ مرحلةٍ انتقاليةٍ ديمقراطيةٍ تتخطى بمسافاتٍ شاسعةٍ ديمقراطيةَ أثينا (ديمقراطية الطبقة العبودية).

إنه موضوعٌ سَعَيتُ للتذكيرِ به في كلِّ الأوقات: لماذا سَقَطَت قوّة مثلُ المرأة في وضعٍ بائسٍ يائسٍ لهذه الدرجة، ولماذا حُكِم عليها بالذلِّ والخنوعِ في قبضةِ الرجلِ الذي لا يتميزُ كثيراً بالإنتاجِ والإبداع؟ والجوابُ – بالطبع – هو دورُ العنف. ومع انتزاعِ الاقتصادِ من يدها، يُصبحُ الأسُر المروِّعُ أمراً لا مَهربَ منه. فقد أُخرِجَت المرأُة من كونِها ذاتَها لدرجةِ رضاها بسلوكٍ أَحَطّ وأدنى مستوياتِ الفنِّ الزوجي على مدى أربعين سنة، حتى تجاه صبيٍّ آمرٍ عنها. في حين أنّ مَلَكيةَ الرجلِ القويِّ أفظُع وأنكى.

ينبغي التفكير بالسلطة باعتبارها تقليداً، بل هي إحدى أقدمِ التقاليد، وليست تكامُلَ الأعمالِ التي يَسري حُكُم ولادتِها على المجتمعات يومياً. فضلاً عن ضرورةِ الإدراكِ بمنوالٍ أفضل بكثير أنها ليست مجردَ دولةٍ وحسب. فاختزالُ السلطة إلى الدولةِ وأشكالها، يُشَكّلُ أساسَ الأخطاءِ اللاحقة، مثلما يحصل ذلك بكثرة. سيّما وأنّ توحيدَ وعَرضَ الممارساتِ والأنشطةِ الحربيةِ مع تطبيقاتِ السلطةِ الأخرى الضاربةِ للنظر، سيَكُون التفسيرَ الأكثَر انتهازيةً للسلطة. كثيراً ما استَخدَمتُ عبارَة "الرجل الماكر والقوي" في عملي هذا كمصطلحٍ تَصَوُّرِيّ. أَولا يَدورُ الحديثُ عن "اليدِ الخفية" المرتّبةِ لشؤونِ الأسواق؟ تلك العبارُة أيضاً أَشبَهُ بشيءٍ كهذا، لكني على قناعةٍ بقِيمَتِها التعليميةِ المفيدةِ بدرجةٍ عُليا من حيث استيعابِ أساسِ السلطة. فكلُّ العلاقاتِ وأصحابها الذين يَطفون على الوجهِ أحياناً، ولكنهم غالباً ما يَبقَون عائمين تحت السطحِ المكشوف للمجتمع، ويُرَتّبون شؤونَ السلطة من هناك؛ إنما هم مؤسِّسو السلطة.

السلطة: ظاهرة متشكلة على نهب كدح المرأة

السلطةُ ظاهرةٌ اجتماعيةٌ تعني الاستعدادَ أكثر للتعمق والديمومة. ربما كان النصيبُ الأولُ والأعظُم فيها من حصةِ الرجلِ المُرَوِّض والمُدَجِّن للمرأة. حيث أنّ الشامانيين الذين أَسَّسوا الاحتكارَ اعتماداً على قوةِ المعنى، واكتَسَبوا الهويةَ الدينيةَ بِالرَّهْبَنَة؛ قد طغى تأثيرُهم على تقديسِ القوةِ العلنية للسلطة، وخلعِ مسحةٍ من السِّرِّية عليها. بالإمكان ربط ميثولوجيا السلطةِ وجميعِ اصطلاحاتِ التأليه بهذه المجموعة. فالعباراتُ المثيولوجيةُ والدينيةُ أَثَّرت بنسبةٍ قصوى في إنشاءِ السلطةِ وشَرْعَنَتِها. وثالوثُ النظامِ الأبويِّ الهرمي المؤلَّف من الراهب + الإداري الحاكم + القائد العسكري، هو بمثابةِ المجموعةِ الناشرةِ لأرضيةِ السلطةِ بين صفوفِ المجتمع على أوسعِ نطاق. وهم مبدعو تقاليدِ تأسيسِ أولِ عرشٍ للسلطة وترميزها. وما المصطلحاتُ مِن قَبيل: الألوهية، العرشِ، السمو، الفصلِ بين الإله والإنسان، الحطّ من شأنِ الإلهة الأنثى، والعبودية؛ سوى رموزُ السلطةِ المنيعةِ المتبقية من تلك المرحلة.

سلطةُ الدولةِ شكلٌ من أشكالِ السلطةِ الهرمية، راسخٌ وملموسٌ بشكلٍ أكبر تأسيساً على أرضيةِ تدجينِ المرأة واستعبادِ العِبَاد. ويُعَبِّر عن ترتيبِ علاقاتِ السلطةِ المستشرية للغاية في المجتمع، والوصولِ بها إلى حَدٍّ مُعَيَّن من المسؤولية، واستخدامِها بتأثيرٍ واقتصاديٍّ أكبر. السلطةُ تحتوي الدولة، ولكنها تحتوي الكثيَر جداً عداها. فالدولُ عبرَ التاريخ هي المؤسساتُ الاحتكاريةُ التي تُصَيِّر نفسَها على نحوِ مصطلحاتٍ بالأكثر، وتَبتَدِئُ التاريخَ مِن نفسِها. وهي في نهايةِ المطاف تُعَبِّر عن إخراجِ القوةِ الاقتصادية المتزايدةِ للمجتمع من كونِها موضوعاً للسياسةِ الديمقراطية، وعن تأسيسِ الاحتكارِ عليها بهيئةِ قوةِ السلطة، وبالتالي الاستيلاء على فائضِ الإنتاجِ والقيمة. وكلُّ الأمورِ الأخرى المتعلقةِ بالدولة خَلا ذلك، كالميثولوجيا والفلسفة والدين والعلم والحربِ والسياسة، إنما تَكُون مرتبطةً بهذا الهدفِ الأصلي. ولن تتغيَر النتيجة، حتى لو غَدَت دولةً شيوعية. تَحظى السلطةُ بالرسميةِ بين صفوفِ المجتمع بوساطةِ الدولة، وتُطَوِّر من شرعيتها.

وباقتضاب، علينا استيعاب حقيقةِ العائلةِ ونظامِ المرأة – الأم كي نستطيعَ فهَم هذه الظاهرةِ (هذا الوعي): فالزوجُ في عهدِ المرأة – الأم، إما أنه على الهامش، أو أنه غيُر معروف. فلدى إنجابِ المرأةِ – الأم الأولادَ لا تَكُونُ في وضعِ "المرأةِ الممارِسةِ للعشقِ مع الرجلِ الذي تحبه". فالعشقُ والمجتمُع الجنسويُّ لم يَبرُزا بعد. فلا المرأةُ مرتبطةٌ بأيِّ رجلٍ بروابطِ الزوجية، ولا الرجلُ في وضعيةٍ تُخَوِّلُه لِبَسطِ نفوذِه على المرأةِ أو القولِ "إنها زوجتي". والصيدُ بِحَدِّ ذاته التهاءٌ وليس بعملٍ قَيِّم عندما يَطُولُ زمنُه فلا يكون مثمراً. فضلاً عن أنه لا تزالُ رغبتُه ضامرةً بأنْ يَكُونَ له أطفالٌ ضمنَ المجتمع. فالأطفالُ عائدون للمرأةِ – الأم. وبطبيعةِ الحال، فالمرأةُ – الأمُّ أيضاً لا تبحثُ عن الجماعِ الجنسي لأجلِ اللذة، ولا تَتَجَرُّ وراءَ شَهَواتِها. بل تمارِسُ الجنسَ بقدرِ حاجتها كأيِّ كائنٍ حي، وعادةً ما تَكُونُ بِهَدَفِ التوالدِ والتناسل. والسببُ الأوليُّ وراءَ انتماءِ الأطفالِ إلى المرأةِ – الأم هو كدحُها في تنشئتِهم وتربيتِهم. فإنجابُها إياهم، وتغذيتُها لهم يَمنَحُها هذا الحقَّ بالطبع. بالتالي، فالحديثُ عن حقِّ الأُبُوَّةِ يعد هذياناً وخرفاً في العهدِ الذي لا تَتَّسِم فيه معرفةُ هويتِه ومَن يَكُونُ أيةَ معانٍ اجتماعية. ما يَهُمُّ هنا هو أَخُ المرأةِ – الأم، لأنه يترعرعُ معهم. وتتأتى رصانةُ الخالِ والخالةِ مِن حقوقِ المرأةِ – الأم تلك الغائرةِ في القدم. إذن، والحالُ هذه، فعائلةُ المرأةِ – الأم تَتَكَوَّنُ مِن الخالِ والخالة (وأولادِهما إنْ وُجِدوا) وأولادِ المرأة. والتعريفُ القائلُ بالعائلةِ الأموميةِ يُعَبِّر عن هذا الأمر. هكذا يُمكِنُنا شرح المرأةِ – الأم والتعبيرِ الاجتماعيِّ لعبادةِ الإلهةِ الأم المنبثقةِ منها، والتي تُشَكِّلُ حَجَرَ الأساسِ للعهدِ النيوليتي. فالرجلُ هامشيٌّ فيما عدا الأخوال، ولم تنشأ بعدْ اصطلاحاتُ الأبوةِ والزوجية.

تشكلت الدولة، مصطلحاً وإطاراً، في أحشاء رحم معابد الرهبان؛ كان البالغ بها إلى مستوى المؤسسة والقوة السلطوية بالأصل، هو مجلس الشيوخ وحاشية الرئيس العسكري في المجتمع الهرمي. تُحدَّد سلطة الدولة بين زوايا هذا المثلث ضمن علاقات وتناقضات كثيفة وطويلة المدى. فبينما كان الراهب المَلك هو المهيمن في البداية، أخلى مكانه بالتدريج لمجلس الشيوخ (المسنين) – الديمقراطية البدائية – أولاً، لتتطور فيما بعد حاكمية الرئيس العسكري وهيمنته كقوة حسم نهائية. تنعكس هذه المرحلة على ملحمة كلكامش بلغة شعرية ميثولوجية. فكلكامش بذاته يمثل الرئيس، البطل العسكري. أما الرهبان والراهبات الأقوياء القدامى، فلا أثر لهم. ينتصب أنكيدو أمامنا كأول مثال عن الجنود الانكشاريين – المعروفين– المجموعين من القبائل البربرية، خارج نطاق الإثنيات. أي أن تنظيماً خارج نطاق القرابة يتطور هنا .

يؤدي التأثير السحري للقوة، ولأول مرة، إلى فرض الخنوع والإذعان من جهة، وإلى إبراز الذات في صورة المَلك الإله، صاحب الإنتاج الفائض من جهة ثانية. ويبدأ عصر، تُعلِن فيه "أنا" الإنسان بأنها الأعظم والأقدر. وينعكس المجتمع والطبيعة بعد ذلك كأثر من آثار المَلك الإله. تُولي كل الميثولوجيات الأولوية الأولى لهذا السرد. يعود مفهوم "الإله، صاحب كل شيء" في أصوله إلى الميثولوجيات السومرية والمصرية. ومن هذا المنبع سينعكس ذاك المفهوم على الكتب المقدسة. هكذا ستغدو سلطة الدولة خالدة أبدية. من هنا يتأتى المفهوم القائل بـ"الدولة الأبدية"، الذي لا يزال يُهتَف به. فلو أن الدولة لم تتطور، وبالأخص لو أنها لم تُزيَّن أو تجهَّز بالميثولوجيا، لما تعدت إطار كونها مؤسسة بسيطة أو تنظيم هزيل لقطاع الطرق الأشقياء. ولكنّ كون سلطة الدولة شديدة النفع والنجوع في تلك الحقبة، أدى إلى تصويرها كمؤسسة مقدسة خارقة، وإلى ترسيخها بهذا الشكل في كافة الأذهان. إذن، ومن هنا يمكننا الإدراك أنها تنظيم النهب والسلب الأكثر دقة ومكراً. في هذه النقطة بالذات، تبرز أمامنا قوة الأيديولوجيا. إنها تؤمِّن تعريف تنظيم النهب والسلب الأكبر، بأنه مؤسسة مقدسة بأمر إلهي. علينا أن نفهم جيداً أنه بمقدار ما يُعلى من شأن سلطة الدولة، وتُزركَش بالزخارف في مكان ما، فهذا معناه أن السلب الأكبر والمصالح الكبرى موجودان في ذاك المكان. وعندما يعكس الملوك الآلهة ذواتهم على هذه الشاكلة، يتمأسسون بوعي تام منهم لهذه الحقيقة. القصور الفخمة، الحاشيات العسكرية المؤلفة من أشجع الجنود وأقواهم، الاستخبارات الجيدة، قصر الحريم المؤثر والمثير، السلالة الذائعة الصيت والشهرة، الأشجار المتأتية من أصول إلهية، أصول النَّسَب وسجلاتها، الوزراء المتملقون والعبيد العابدون؛ كل أولئك هم أعضاء لا غنى عنهم في هذا التمأسس. أما قبور الأهرامات، فهي في الحقيقة قصرٌ في عالَم أكثر ديمومة. فالثياب، الصَّولجان، والمُهر؛ هي إكسسوارات لا تنقص الموتى المدثورين فيها. وما يتبقى أمام كافة أعضاء المجتمع وعبيده، ليس سوى التعبد الدائم والشكران المتواصل لهذا الكيان المقدس. وما المصطلحات الكثيرة الكثيرة بشأن صفات الإله في الكتب المقدسة، سوى صُوَر مكرَّرة نسبياً، ومعدَّلة بنسبة أخرى، لصفات الآلهة الملوك الأوائل في سومر ومصر .

فإذا ما مات أولئك الآلهة الملوك – أو بالأحرى رحلوا إلى العالم الآخر – تُدفَن وإياهم حاشياتهم برمتها، وهي حية ترزق. ذلك أنه لا يمكن التفكير في حاشية منفصلة عن جسد المَلك. الغرض الأساسي من دفنهم مع الجثة، هو قيامهم على خدمة ملوكهم في العالم الآخر. أما ذُرِّيَّتهم الباقية على قيد الحياة في الدنيا، فهي مكلفة بمواصلة سيرورة وجودهم. بهذه الشاكلة – نوعاً ما – نشأ مصطلح "الخلود". إننا نرى في هذا المثال، وبما يثير الأنظار، كيف قام الذكاء التحليلي بتحويل المجتمع، بعد انقطاعه عن الحقائق الواقعية. فبناء هرم واحد من تلك الأهرامات يتطلب العملَ المميت من مئات الآلاف من العبيد. إن سلطة الدولة المؤسسة، هي زلزال دائمي مدمِّر، يتفجر على رأس الجنس البشري. وتبدأ اصطلاحات الظلم، المحشر، المنقذ بالتكون في لغة البشرية. وفي ظل هذه الظروف تتشكل الشخصية النبوية، كمقاتلة في سبيل الحرية. ويبرز الأنبياء كمنقذين من هذه الكوارث الكبرى. المنبع مرة أخرى، هو المجتمع السومري.

فلنلفت الأنظار، وبإيجاز، إلى ما أُدخِل على مؤسسة الدولة، لدى بلوغنا مرحلة الدولة الإقطاعية. ففي عهود الملوك الآلهة السومريين والمصريين، دفنوا الآلاف من النساء والرجال الخدَم – وهم على قيد الحياة – مع أولئك الملوك الآلهة لدى وفاتهم، كي يخدموهم في حياتهم الآخرة أيضاً. وشغَّلوا مئات الآلاف من العبيد لبناء قبر واحد من تلك القبور، حتى قضوا نحبهم عليها. وبينما تُبنى زاوية من جنات النعيم لأجل حفنة من أصحاب السلطة، عومِل الآخرون معاملة أسوأ من القطيع. وعَرفوا إبادة الكيانات الاجتماعية المتمردة على العبودية، كالكلانات والقبائل، سياسةً أولية لديهم. واعتَبروا نسج القلاع والأسوار من جثث الناس عملاً مجيداً. ولأول مرة أوجدوا فن القتل المنظم للإنسان،و الذي يخلو من أي جانب طبيعي، داخل المجتمع الإنساني. واتخذوا من الألاعيب والمراسيم المعتمدة على قتل الناس أساساً لهم، حتى في أوقات لهوهم ولعبهم. هذا وتفوقوا بمهارة في حبس النساء داخل الأقفاص. وقاموا بطلاء كل أحلام الأطفال الطبيعية بالنشاء. وأكرهوا الناس على اللجوء إلى أعماق البراري وذرى الجبال وقلب الغابات الموحشة، باسم الحرية. أما العبيد، فقد حُوِّلوا إلى أداة إنتاج اقتصادية، ليس بكدحهم فحسب، بل وبأبدانهم بكل ما فيها. وألّفوا من الذكاء التحليلي ميثولوجيا مهيبة تعتمد على الكذب والزيف. وكأن العنف المحض الذي يمارسه الأسياد لا يكفي، فجعلَ الرهبان – إضافة إلى ذلك – من القمع والاستعمار المعنوي لعالَم الآلهة، عنصر عقيدة وعبادة أساسي؛ ونقشوه في ذهن البشرية. واتخذوا من إعلاء الأخلاق والفن من شأنهم وقدرهم هم، وإضفائهما صفة الجمال عليهم باستمرار؛ عملاً أولياً. وعوضاً عن مفهوم الكون الحي المؤلف من البيئة الطبيعية والمجتمع البشري، وطدوا مفهوم آلهة السماء وآلهة الأرض، التي لا روح لها، والتي تحاسِب وتعاقِب. وبينما يستحيل التفكير بالعَوَز والفاقة لأجل زمرة الأسياد، عانت المجموعات الأخرى من التصدع والتخدش باستمرار، بسبب المجاعة وتفشي الأمراض.

انفصال الذكاء التحليلي عن الذكاء العاطفي

الخاصية الثانية الهامة المرتبطة بالموضوع، هو تحقق طفرة خطيرة وكبيرة نتيجة الانفصال فيما بين الذكاء التحليلي والذكاء العاطفي. الذكاء العاطفي هو الذكاء الخاص بكافة الأحياء. وبمعنى آخر هو وضع الذهن للذاتية " الذات الفاعلة" الخاصة بالمراحل الطبيعية. يبين الذكاء العاطفي ميله نحو الذكاء التحليلي لدى توجه سلسلة التطور الطبيعي نحو تطور نوع الإنسان. الاختيار أو التبيان يكون أسرع في الذكاء التحليلي، لهذا فإن موهبة قيامه بالتغيير عالية جداً. إلا أن جانب الانحراف فيه أيضاً عاليٌ بالنسبة نفسها. يملك الذكاء العاطفي قطعية خاصة بالغرائز الداخلية على الرغم من بساطته. يعني تحول ردود الأفعال المشروطة (الإرادية) إلى ردود أفعال غير مشروطة (غير إرادية).

الغرائز هي بنى مستقرة جداً على الرغم من كونها أبسط الأشكال التعليمية. وهي نتاج التجارب المعاشة لمئات الآلاف من السنين. لهذا السبب فهي لا تنخدع وتخطئ بسهولة. ومميزاتها الأخرى هي كونها على علاقة جد وثيقة مع الحياة. بحيث تعرب عن ردة فعلها مباشرة (ضمن اللحظة ذاتها) أمام أي تهديد أو أي شروط خارجية أو داخلية لها علاقة بالحياة. ولكن جوانبها هذه تمنعها من أن تلعب دور الذكاء التحليلي بشكل سريع. ومع ذلك فإن الذكاء العاطفي هو الذكاء الأساس والفعلي من أجل الحياة. لا تقوم بالتقييم بل تحيي. بقدر ما تطور التقييم، تتزايد نسبة الانحراف بذاك القدر. أما الذكاء التحليلي فيعمل من خلال القيام بالتقييم على الأغلب إضافة جوانب وأشكال

جديدة للسلوك على الذكاء العاطفي. فهو ذكاء عائدٌ وخاصٌ بنوع الإنسان المتطور على الأغلب. إذ أن طراز الحياة الاجتماعية للنوع البشري مرتبط عن كثب بمستوى تطور الذكاء التحليلي. الذكاء التحليلي هو المحقق للتطور الاجتماعي السريع. إلا أنه ولكونه محروم من الجانب العاطفي، يصبح خطراً جداً لدى بقاءه طليقاً. بالأخص أصبح الذكاء التحليلي رهيباً وفظيعاً بعدما تعلم و تعود على ثقافة الحرب والسلطة. فقد أظهر هذا الذكاء معناه الأكثر لفتاً للانتباه في حروب الإبادة التي قامت في العصور القريبة. فإن عمله القائم على أساس نظام آلة أو ماكينة، وحرمانه من مثل عواطف الحب، الخوف والألم، وعدم معرفته للتعاطف أو عدم التعاطف يجعل ميزته المبيدة هذه خطيرة للغاية. أما إذا عمل على تلاءم وتواءم مع الذكاء التحليلي فإن يلعب دوراً مؤثراً في تكوين مجتمعات أو أفراد سليمة لها موهبة عالية في التحليل.

لقد تطور الانفصال الكبير فيما بين هذين الذكائين في المجتمع الدولتي العبودي. إذ أننا ربما نواجه ولأول مرة طبقة عقلٍ وذكاءٍ تتعمق على الاستبداد والاضطهاد والظلم فقط بانقطاعها عن الذكاء العاطفي الحاكم في المجتمع الطبيعي. إنه تطورٌ سيؤدي إلى ولادة نتائج وخيمة وخطيرة جداً. يشكل فائض الإنتاج الوفير أكثر للدولة العبودية المتطورة استناداً على فائض الإنتاج المتحقق في المجتمع النيوليتي الأساس المادي لهذا التكون الطبقي. بحيث يتم الاستيلاء على المنتوجات بنسبة كبيرة من خلال إدارة الإنتاج فقط. فإن ما يبقى في هذه الحالة هو إنشاء ذهنية جديدة من أجل حماية طريقة الإنتاج الجديدة هذه.

إنها محصلة طموحات الذهنية وبحوثاتها. إنها مرحلة جذرية من الذكاء التحليلي. والموضوع الذي عُني به هذا النموذج من الذكاء بالأغلب، هو إيجاد القواعد المساعدة على إدارة العبيد، وإبرازها لهم كتعاليم الإله الخالد. تتأتى عظمة الرهبان السومريين والمصريين من الأهمية القصوى التي يتسم بها هذا الموضوع في تاريخ البشرية. فذكاءاتهم المنقطعة عن المجتمع الطبيعي وحياته، ابتدعت نظاماً تصورياً ميثولوجياً مدهشاً وكاملاً. ولكي يُقنِعوا العبيد بكل ذلك، أسسوا الأنظمة المدرسية (الأكاديميات) والمعابد والهياكل على نحو أكثر إثارة للدهشة وأكثر سلباً للعقول. وبإحلالهم الديانات التي يغلب عليها الإله الحاكم المقتدر، محل الديانات الروحانية غير الخطيرة، والتي كانت سائدة في المجتمع الطبيعي؛ طوروا الخنوع والإذعان على الدوام. وأفهَموا العبيد بدقة لا متناهية دوافع ضرورة خوفهم من الآلهة الجديدة – بتحريفهم لماهية مشاعر الخوف – وماذا ستكون مكافآتهم في حال امتثلوا لأوامرها حرفياً. ولأول مرة في التاريخ، أوجدوا اليوتوبيات المتضمنة مصطلَح الجنة والنار. إنهم بذلك يطورون أصلاً النظام الأيديولوجي اللازم للامتثال التام لطبقة الأسياد الجدد، وإطاعتها. أما كون طراز تفكيرهم ميثولوجياً، فهو يتناسب وروح عصرهم. في الحقيقة، إن الديانة الأرواحية (Aminism)* تنادي بالحرية والمساواة. في حين أن الدين الجديد ذا الميثولوجيا الغالبة، هو دين الطبقة، دين العبودية واللامساواة. ويأمر بالاعتماد أساساً على الإذعان المطلق للآلهة (الأسياد).

هذه الثورة الذهنية المضادة المتحققة في تاريخ البشرية، هي بحق إحدى أعظم انطلاقات الذكاء التحليلي. إنها تَطوُّر العقل الطبقي. وغدا واجباً إعادة صياغة التاريخ والآداب والفن والقانون والسياسة، وفقاً لهذه الذهنية الطبقية. نرى أكثر حالات هذه المرحلة أصالة وقوة، في الميثولوجيا السومرية والمصرية. لقد شرعت الأيديولوجية الطبقية المهيمنة الاستعمارية فيها بولوج الدرب اللازمة لتغدو مجتمعاً فوقياً ودولتياً. وكل خطوة ستُخطى على هذه الدرب، ستكون باسم المجتمع برمته، وستكون مُلكاً له. أما أيديولوجية المرأة الإلهة، المتبقية من المجتمع الطبيعي، فستُستعمَر وتُستغَل تدريجياً، وستُفرَغ من محتواها وتذاب، لتُحفَّز بالتالي على خدمة نظام الرجل الإله. تماماً مثلما تحفَّز المرأة على خدمة الرجل (أي على الفحوش والدعارة العامة والخاصة). وسيتحول كافة أعضاء المجتمع الطبيعي، الأحرار والمتساوين، إلى طبقة عبيد جديدة. ثمة ملحمة سومرية تذكر أن الناس خُلقوا من "بُراز" الآلهة وقاذوراتهم. ومسألة خلق المرأة من ضلع الرجل، يمر ذكرها

– أول مرة – في ملحمة سومرية. حقاً، لقد أنجزت الميثولوجيا السومرية نجاحاً باهراً وخارقاً، بحيث أثرت على كل الميثولوجيات اللاحقة لها، وشكلت عيناً أصيلة للأديان التوحيدية والآداب والقانون. وقد انعكست خاصية كلكامش المذكورة في الملحمة، بتأثيرات مشابهة، على كافة الملاحم الأخرى في العالم .

باعتبار أن صياغة الحل الشمولي للبنية العقلية السومرية ليست موضوع عرضنا هنا، لذا، وباختصار نقول أنه ما من جدل في أنها تشكل المنبع الرئيس للبدء بالتاريخ (وبالتالي الحضارة)، ليس بقمعها فحسب، بل وبذكائها التحليلي أيضاً. علينا البحث عن جذور الفكر الميتافيزيقي الظاهر لاحقاً، في هذا الذكاء بالذات. فما يجري في الأعلى ليس مجرد عيش حفنة من الأسياد أيامهم العابرة في حياة القصور الأشبه بجنات النعيم. بل إنهم يضعون فيها اللبنات الأولية لعالَم الملاحم واليوتوبيات التي ستُلهي البشرية بها. أي أن ما يجري هو تجذر "كذبة المجتمع العظيم" في ذهنية البشرية جمعاء، والوصول بها إلى مستوى المؤسسات، عبر كافة أنواع الميثولوجيات والملاحم والمعابد والمدارس .

إن الثورة المضادة المتحققة في المجتمع السومري على شكل تحول عقلي، هو الأوطد والأكثر جذرية في التاريخ؛ إنما غيَّرت براديغما الإنسانية – وجهة نظرها الأولية تجاه الطبيعة والكون – من جذورها، وفي مقدمتها المجتمع الشرق أوسطي. فمفهوم "الطبيعة والبيئة" الحيوي في المجتمع الطبيعي متنوع ومثمر. لا يرى الطبيعة كظالم أو غول شبح، بل يراها كالأم. فلفظ "أماركي "Amargi الذي يرمز إلى الحرية في اللغة السومرية، إنما يعني في الوقت نفسه العودة إلى الأم. وحتى هذا اللفظ لوحده يسلط الضوء بكل جلاء على الذهنية الثورية المضادة المتحققة. في حين أن وجهة النظر الميثولوجية الجديدة مليئة بالآلهة الذكور المتحكمين في الطبيعة والبيئة، والمعاقِبين إياهما. وكأن الآلهة – الذين هم في الحقيقة الاستبداديون القمعيون والاستعماريون – المرفوعين إلى ما فوق وخارج المجتمع، مع مواراة أنفسهم تدريجياً؛ قد جففوا الطبيعة وأصابوها بالقحط. ثمة تصعيد لمفهوم الطبيعة الميتة، الطبيعة المادة. ومثلما هي حال العبيد المخلوقين من بُراز وقاذورات الآلهة، فسيُحَط من شأن كافة الكائنات الحية مع مرور الزمن. يجب النظر إلى هذه البراديغما المتجذرة تصاعدياً، على أنها المسبب الرئيسي في حالة الإغماءة التي يعاني منها مجتمع الشرق الأوسط اليوم، وعجزه عن الصحو، بعد أن شُلّت ذهنيته بالكاد.

المجتمع الجنسوي

الانكسار الثقافي الكبير الأول والثاني

أما حالة المرأة المحبوسة في القفص، فثمة تغييرات طرأت عليها، بما يفيد بتمرين صوتها وتطوير زينتها، لا غير. ثمة عبودية غائرة ومتوارية بأبعاد لا تصدق. لقد تعرضت امرأة العصور الوسطى للانكسار الثقافي الكبير الثاني الجاري للمجتمع الجنسوي. فبينما نشاهد حصول الانكسار الثقافي الكبير الأول في ثقافة الإلهة إينانا – عشتار – في فترة ولادة الدولة العبودية؛ يمكننا مشاهدة الانكسار الثقافي الذي عاناه النظام الناضج (المستوي) إزاء المرأة، متمثلاً في مثال "ماريام" الأخت الكبرى لسيدنا موسى، وفي "مريم" أم سيدنا عيسى، و"عائشة" زوجة سيدنا محمد؛ بشكل ضارب للنظر. بالتالي، ومثلما لم يَعُد هناك أي أثر للألوهية الأنثوية، بات يُنظَر إليها ككائن أدنى إلى

الشيطان. وأي اعتراض بسيط من المرأة، قد يجعلها الشيطانَ بعينه. وقد تبيع روحها إلى الشيطان في أية لحظة. وقد تُضِل الرجل وتحرفه عن هُداه. وفي حالة سوء أخلاقها، يتوجب حرقها وهي حية، لتلتهمها الألسنة الحمراء. ثمة ثقافة مجازر تمتد إلى حد وأد البنات وهن صغيرات، ورجمهن بالحجارة حتى الموت، واتهامهن بأنهن مخلوقات مثيرة للشهوات الجنسية لدى الرجال وسالبة عقولهم. لقد تسللت حالة العبودية الغائرة في الأعماق، داخل المجتمع منذ آلاف السنين، إلى أن بلغت أبعاداً لا تطاق. حقيقةً، لا يمكن استيعاب أبعاد مستوى عبودية النظام، ما لم تحلّل المرأة. فما الحلقات المدورة* المعلقة في كل طرف فيها والمهر وأشياء الزينة، سوى انعكاس لثقافة العبودية. وقد حُرِمَت من التفكير وكأنها خرساء مبتور لسانها. إنها أُمٌّ جافة مجدبة، وحقل يستطيع الرجال استخدامه وحرثه كما يشاؤون. كما خرجت من كونها "جوهر، ذات" منذ أمد بعيد، فغدت "مادة، شيء". لم يعد هناك أثر من الألوهية الأنثوية للمجتمع الطبيعي. لم يعد ثمة أي أثر للمرأة الحكيمة، مديرة شؤون الأطفال واليافعين؛ المرأة التي يلتف حولها الرجال ويدورون في مدارها. يتجذر التحول العقلي تجاه المجتمع الطبيعي، ليستمر في نظام المجتمع الإقطاعي أيضاً. لقد تحققت انفتاحات عظمى عن طريق الذكاء التحليلي. وألف شكل التفكير الديني والفلسفي على السواء، الذهنيةَ المهيمنة للمجتمع الجديد. ويهيمن هذان الشكلان من التفكير مجدداً في العناصر المتحولة للمجتمع القديم. وكيفما قام المجتمع السومري بتشكيل تركيبة جديدة مع قيم المجتمع النيوليتي داخل نظامه الجديد؛ كذلك قام المجتمع الإقطاعي بتشكيل تركيبة جديدة مؤلفة من القيم المعنوية الموجودة في البنى الداخلية للنظام القديم من جهة، ومن القيم المعنوية للطبقات المسحوقة والإثنيات المقاوِمة، الموجودة في الجوار الخارجي من جهة ثانية. إنَّ تدفق السياق العملي هو المحدِّد في هذه المرحلة. فالسياق العملي، بمعنى من معانيه، هو الوجود المشكّل للزمان كقوة بحد ذاتها. والزمان هو السياق العملي المتكون.

تقوم العقلية بتحديث الخصائص الميثولوجية عبر الاصطلاحات الدينية والفلسفية. فعوضاً عن وجود آلهة متعددة، هزيلة وخائرة القوى؛ تنعكس قوة الإمبراطورية المتسامية على صورة تطور طبيعي يتجه نحو الاعتقاد بإله واحد عظيم، يمثل القوة العالمية. إن أحداث الحياة اليومية ومجرياتها تجد مرادفاتها في الذهنية أيضاً. ثمة تغذية وتعزيز متبادل بينهما. يتعلق إحلال الإله الواحد محل تعدد الآلهة في الأديان، بهذه المرحلة.

تُعتَبر العبودية هنا حالة طبيعية متأتية من الله، في الحياة الاجتماعية. أي أن اصطلاح "العبودية" هو حالة فطرية منذ بداية الحياة، وليس حالة مكتسبة فيما بعد. فالناس يولدون ويموتون وهم عبيد. ويستحيل التفكير في شكل حياة أخرى عدا العبودية. إذ، ثمة الله، وثمة عباده. أما الملائكة والأنبياء، فهم الرسل المبلّغون بأوامر الله . إذا ما حوَّلنا ذلك إلى اللغة السوسيولوجية، فالله هنا يمثل سلطة الدولة المجردة المتمأسسة. في حين ترمز الملائكة إلى جيوش الموظفين، ويشير الأنبياء والملائكة الأساسية إلى الوزراء وزمرة البيروقراطية العليا. أما إدارة شؤون المجتمع، فتتم عبر نظام "رموز" مريع حقاً. ثمة أواصر وطيدة بين الإدارة الظاهرية والإدارة الرمزية. وبدون فك رموز العلاقة الكائنة بين جانبَي الإدارة الملموس والرمزي، يستحيل بلوغ فهم وإدراك سليم للمجتمع.

بمعنى آخر، إذا كنا نود استيعاب ماهية إدارة المجتمع بوجهها الحقيقي، فعلينا نزع الستار البانتيوني* (النظام الألوهي). وحينها سنرى أن الوجه الظالم والقبيح للقمعيين والاستعماريين الاستغلاليين مستتر تحت غطاء القدسية منذ آلاف السنين.

يمكننا استنباط ما تعلمناه من الميثولوجيا من الأديان أيضاً، وخاصة من الأديان التوحيدية. فقسطاس موسى في تقاليد سيدنا إبراهيم هو تأديب المرأة وضبطها بشكل مطلق. لم تكن المرأة حُطَّت منزلتها كلياً لدى سيدنا إبراهيم. فثنائية إبراهيم – سارة أدنى إلى القوة المتكافئة. أما في ثنائية موسى – ماريام، فالأخت ماريام محكوم عليها بالفشل الذريع المؤلم، حيث تفتقر إلى بقايا قوتها المتبقية. وفيما يتعلق بسيدنا داوود وسيدنا سليمان، فالمرأة مادة شهوانية أحادية الجانب، وما من أمارة تدل على وجود سلطة لها. المرأة هنا مادة للّذة واللهو والغبطة

بالنسبة للمَلَكليات المتصاعدة. وهي أداة لاستمرار النسل. ورغم ظهور بعض الشخصيات بين الفينة والفينة، مثل أستر ودليلة؛ إلا إنها لا تذهب أبعد من كونها أداة استثمار واستغلال. وفي ثنائية سيدنا عيسى – مريم لا نسمع مريم تتفوه ولو بكلمة واحدة. وكأن لسانها مبتور. تشكل الديانة المسيحية هنا خطوة عملاقة للوصول إلى المرأة الراهنة. أما في ثنائية سيدنا محمد – عائشة، فثمة مأساة تراجيدية. فعائشة الصغيرة السن تشكو بحدة من سلطة الإسلام الإقطاعي المتنامية. حيث ينقل المؤرخون عنها تذمرها قائلة: "يا رب، ليتك صنعتني قطعة حجر، عن أن تخلقني امرأة!". وهذه الجملة هي لعنة لُفِظَت بحنقة الإدراك باستحالة أخذ النتائج المرجوة، حتى لو كانت الزوجة الأحب إلى قلب النبي في لعبة السلطة.

يمكننا اعتبار هذه المرحلة بكاملها، مرحلة محو المجتمع وإفنائه، فكراً وروحاً. إذ لا يوجد سوى صوت المجتمع الفوقي الصاخب بصوت "الله" وقرقعة "السيوف" وطقطقة "النعال". كل الملاحم تتميز بالدراما المبنية على الاقتتال والفتح. قد تكون هذه اللوحة مبالَغ فيها. لكن الحقيقة الروحية لتلك المرحلة، تنعكس بما يتناغم وجوهَر هذه اللوحة. لقد احتل النظام العبودي الكلاسيكي الأكثر استقراراً وثباتاً، محله بدل العبودية بشكلها البدائي الأولي. تعيش الدولة هنا، والمجتمع الذي تمثله، ذروة مراحلها، مرحلة النضوج التام. هذا ووُطِّدَت كافة المصطلحات والمؤسسات الأساسية المعنية بالنظام، بحيث تُعلِن الجوامع والكنائس والكنيسد* واجب تقديس النظام كل يوم، عبر الأذان ودقات الأجراس. وما يأتي بعد ذلك، ليس في مضمونه سوى المدة الأخيرة من مرحلة الأزمة العامة، التي سيلجها المجتمع، وإن بدى ظاهرياً بأنه قوي ومتماسك؛ لتبدأ الدولة الرأسمالية بإبداء قدرتها وكفاءتها في التطور. فمن المعلوم أن أكثر المراحل عظمة وأبّهة، إنما هي مرحلة الانحلالات والتفككات المتأزمة، والمتوالية. يسري مفعول هذا القانون العام للطبيعة أكثر فأكثر بالنسبة للمراحل الاجتماعية أيضاً.

إن العبودية الاجتماعية ليست مجرد ظاهرة طبقية. فالطبقات والشرائح الاجتماعية برمتها مُلحَقة بها، عدا الاستبداديين (وهم أيضاً في الحقيقة أسرى النظام). ما من نظام تَبَعي مستتر بعمق أكثر من النظام العبودي. والمرونة فيه دليل على مدى تجذر النظام وتوغله. البراديغما الأساسية للمجتمع هي، نظام عبودي أزلي وأبدي، لا بداية له ولا نهاية. فالنظام سيستمر إلى الأبد كيفما هو عليه منذ الأزل. يعود هذان المصطلحان (الأبدية والأزلية) بالأرجح إلى دولةِ عهدِ النضوج. الامتحان وتبدُّل المكان متعلقان بالدنيا الآخرة. لذا، فمناهضة النظام، حتى على الصعيد الفكري أو الروحي، تُعد أكبر ذنب. فما بالك بالتمرد الفعلي عليه! العبودية المثلى هي الفضيلة والقُدرة الكفؤ عينها، بالنسبة لكل من يعرف كيف يذعن له ويطيعه بشكل مطلق. وغدا المبدعون المبتكرون القائمون على خدمة الجماعة بأفضل الأشكال في عصر البطولة والبطولات، في المجتمع الطبيعي وعهد الهرمية الإيجابية؛ يمثلون الشخصيات الشيطانية الأخطر على الإله (الأسياد) في عصر العبودية، بحيث تستحق العقاب واللعنة. وقد طُوِّرت "الشيطانية" كاصطلاح، تجاه مجموعات الناس الرافضة للعبودية. أُطلِق هذا المصطلح ذو الجذور الشرق أوسطية، على المجموعات الشعبية المتنافرة مع النظام. من هنا، يُطلَق اسم "عُبّاد الشيطان" على الشرائح الكردية المتشبثة بتقاليد الحياة الطبيعية لديها، وغير المعتنقة للأديان التوحيدية. إن تقديس تلك الشرائح الكردية للشيطان، ذو معاني عظيمة .

الدنيا في عين النظام العبودي لعصر النضوج، هي مكان مفتوح لارتكاب الآثام في كل لحظة. لذا، يجب تجنب الحياة الدنيا. وبقدر ما تود العيش فيها فإنك تقترف الذنوب. الشكل الأمثل والأكمل للحياة، هو إعداد الذات للموت، بكل جوانبها. وبينما يرى هذا التقرب في الطبيعة مجرد مادة ميتة يجب عدم الدنو منها أبداً، فهو بالمقابل يَحكُم باستحالة الخلاقية والإبداع مسبقاً. إذ يستحيل التفكير بمفهوم الطبيعة الحية من أجل العبيد. في الحقيقة، ثمة آثار مروعة من القمع والاضطهاد والاستعمار في ولادة هذا الانتظام والترتيب. يكمن السبب الروحي الأولي في عدم لملمة المجتمع الشرق أوسطي أشلاءه وقواه حتى اليوم، في هذا النواع من التقرب إزاء الطبيعة. مقابل ذلك، ثمة عالَم بَرّاق

ومبهر على وجه البسيطة بالنسبة لدنيا الأسياد، بحيث لا يذكّرهم بالبحث عن جنات نعيم أخرى. إنهم، وآلهتهم الملقبة بنفس اللقب – الرب – (مصطلحات الإدارة) يعيشون حياة رغيدة ومحظوظة للغاية، إلى أنْ تبلغ "حكايات ألف ليلة وليلة"، التي ما هي سوى سرود ميثولوجية لنظام الدولة الناضجة (المزدهرة) في العصور الوسطى.

الحداثة الرأسمالية: عدو المرأة

وحسبَ رأيي، فالرأسماليةُ هي شكلُ المجتمعِ الذي ساَد أوروبا الغربية اعتباراً من القرنِ السادس عشر، انتَظَمَت على الصُّعُدِ العسكرية والسياسيةِ والثقافية استمراراً لتقاليدَ قديمةٍ تَتَّبِع أساليبَ المكرِ والحيلةِ المُنَظَّمةِ والممنهجةِ على أساسِ نهبِ وسلبِ القِيَمِ الاجتماعية، وفي مقدمتِها المدخراتِ المادية. هذا ويمكننا تعريفُ ولادتِها أيضاً على أنها الحلقةُ العصريةُ لتقاليدِ النهبِ التي لجأَ إليها أولُ رجلٍ قويٍّ بِمَعِيَّةِ مجموعتِه السَّلابةِ النَّهَّابةِ الملتفةِ حوله، والتي نَهَبَت القِيَمَ الاجتماعيةَ الملتفةَ حولَ المرأةِ – الأم. إنها الممارسةُ العمليةُ التي قامَت بها المجموعاتُ الرأسماليةُ الأولى بالتداخلِ مع الدولة. تلك المجموعاتُ البارزُة في إنكلترا وهولندا، ومن قَبلِها في مدائنِ جنوى ، فلورنسا ، والبندقية التي تَتَصَدَّرُ الدولَ المدنَ في إيطاليا؛ والتي تنفردُ بأنماطِ حياةٍ خاصةٍ بها وكأنها مذهبٌ بِحَدِّ ذاته، وتُبدِي مهاراتِها في المُضارَبةِ على الأموالِ بالاستفادةِ من التجديداتِ التي قامت بها، والنَّهَّابَةِ السَّلابَةِ لِكَمٍّ هائلٍ من القِيَمِ بالتلاعبِ بالأسعارِ الدائرةِ في الأسواقِ المنتشرةِ في كافةِ أصقاعِ المعمورة، والتي لا تتوانى عن اللجوءِ المستمرِّ للعنفِ الشديدِ عند اللزوم، وتتميز بِرُقِيِّ ذكائِها التصوري. وتُسَمَّى هذه المجموعاتُ في بعضِ الأماكن بالسلالةِ أو الشرائحِ الأرستقراطيةِ أو البورجوازية. والفرقُ الوحيدُ الهامُّ بينها وبين اللصوص النشالين في العصورِ الأولى والوسطى، هو تَموقُعُها في المدن، وتَداخُلُها مع سلطاتِ الدولة، واستعمالُها العنفَ لدى الحاجة بشكلٍ أكثر ستراً وبالدرجةِ الثانية. فظاهرياً، ثمة قوانينُ للاقتصاد، وتلك المجموعاتُ أيضاً تربحُ بالاستناد إلى ذكائها وأموالها الأولى المُدَّخَرة بحوزتها. لو نبشنا ونَقَّبنا على منوالٍ صحيحٍ في تاريخِ الرأسمالِ، سنجد هذا السلوكَ جديراً بأنْ يَكُونَ حكايةً حقاً.

ومثلما جرى في كل نظام مجتمعي قمعي واستعماري، فولادة الرأسمالية أيضاً لا تكون بدون الدولة. كانت دوغمائية النظام الإقطاعي ذات وعية دينية، في حين كانت ميثولوجية في العبودية البِدْئِيّة. وبينما تجسَّد الإله في إحداهما في شخص المَلك وسلالته بالذات، كان الإله في اللاحقة منهما يمثل ذاته في الوجود المجرد للدولة، بمواراة ذاته وتستره. فعصور الذهنية البشرية كانت تستلزم ذلك.

يتميز تحليل الخصائص الاجتماعية للنظام ضمن واقع المرأة بالأرجح، بقيمة تعليمية عليا. ومنذ البداية علينا التنويه إلى أن التدقيق في أي ظاهرة اجتماعية بشكل منفرد ضمن التصنيفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها؛ إنما يتضمن مخاطر حقيقية. فكل أنظمة البنى الفوقية والتحتية للمجتمعات التي تعيش التكون المستمر ضمن تكامل تاريخي متواصل؛ تعمل ككل متكامل، كما أجزاء الساعة. إن مرض التقسيم المفرط إلى أجزاء، يتأتى من خاصية افتقار العلم الغربي لتكامل الظاهرة. ومن المهم بمكان عدم غض النظر عن التكامل من الناحية العلمية، لدى اللجوء إلى هذا السلوك، الذي يعقّد إدراك الحقيقة بنسبة لا يستهان بها.

يتوجب رؤية المرأة كاختزال للنظام القائم برمته، وتحليلها وفقاً لذلك. فكيفما يكون المجتمع الرأسمالي امتداداً لكافة المجتمعات الاستغلالية القديمة، ويشكل ذروتها؛ فالمرأة أيضاً تعيش ذروة التأثير الاستعبادي لكل هذه الأنظمة. وبدون فهم المرأة المتشكلة ضمن الطوق الخنّاق لقمع واستعمار المجتمع الهرمي والدولتي الأقدم والأكثر كثافة على الإطلاق؛ لا يمكننا تعريف المجتمع على نحو صحيح وصائب. كذلك، فالفهم الصحيح للعبودية الإثنية والقومية والطبقية، يمر من تعريف المرأة. تعود البحوثات المتعلقة بالمرأة، والتي سعى علم الاجتماع لتمحيصها ودراستها كمواضيع علمية بحد ذاتها، إلى الربع الأخير من القرن العشرين. ولكنها تحتل حيزاً بسيطاً ومحدوداً للغاية في العلم، بحيث لا يمكن إخفاء عيوب وفشل تلك الدراسات، تماماً مثلما لا يمكن إخفاء المزراق في كيس صغير. لقد بدأت الحركات الفامينية والبيئوية بالحث على التفكير في الخصائص الجنسوية للتاريخ والهيمنة والدمار المروِّع الناجم عن الحروب والسلطة. تشير هذه النقطة إلى السمة الجنسوية لكل البنى العلمية – بما فيها علوم الاجتماع – التي يجب أن تكون أكثر موضوعية. إنها جنسوية العلم .

بينما أدع تفسير حالة المرأة إيجابياً إلى الفصل اللاحق، لننظر معاً إلى ما أضفَتْه الرأسمالية على العبودية التقليدية. علينا التحديد يقيناً أن جلب الرأسمالية للحرية أولاً، هو أمر مناقض لجوهر النظام القائم. إن الزعم القائل بأن القيود المكبِّلة للمرأة تكسرت بسبب تمزيق الرأسمالية للتقاليد الموجودة، هو تضليل يغلب عليه الخداع .

تتمثل علاقة الأنظمة التحكمية المتسلطة مع الحرية في تحديد الأساليب الأدق أو الأغلظ، الواجب اتباعها لتأمين سيرورتها هي. فالمرأة التي تُنظَّم باسمها ملاحُم العشق بكثرة، تماثل في حالتها المرأة المتعرضة لأشد أنواع العبودية فظاظة وقبحاً. فالمرأة كطائر الكناري الموضوع في القفص (البيت الذي يهيمن عليه الرجل). قد تكون محبوبة، ولكنها أسيرة. وكيفما إذا أطلقنا سراح العصفور من القفص، فسيخرج منه محلّقاً دون أن يلتفت وراءه، فإذا ما وَعَت المرأة – ولو قليلاً – وأدركت أن هناك مكان حر يمكنها الذهاب إليه، لن يبقى حينها بيت أو قصر أو غنى أو قوة أو إنسان ولن تهرب منه. ثمة طاقة كامنة لديها تخولها للفرار من كل ذلك. حيث ما من موجود أو كائن تعرَّض للأسر كالمرأة، وذلك بقمع أو إزالة الشروط الموضوعية والذاتية لتطورها الحر. ثمة علاقة بين مستوى عبودية المرأة وعدم ثبات صحة التحليلات الاجتماعية كلها وعدم توطدها، وعدم إدراج المخططات والبرامج المعَدَّة حيز التنفيذ، وظهور التطورات الخارجة عن نطاق الإنسانية. من هنا، وبدون تأمين الحلول المرجوة للمرأة وتحقيق حريتها ومساواتها، لا يمكن تحقيق الحلول القديرة لأي ظاهرة اجتماعية أخرى، أو تأمين حريتها أو مساواتها.

وبإضافة الرأسمالية إلى حلقة النظام السائد، فإن النظر إلى مظهر المرأة بمستوى التبضُّع والسلعية، سيُدْنينا من الحقيقة أكثر. كلنا على علم تام ببيع المرأة وشرائها أكثر من غيرها في أسواق النخاسة في عهد العبودية الكلاسيكية. استمرت هذه الحال واتسع نطاقها في العبودية الإقطاعية على شكل جاريات. ما يتم بيعه هنا هو المرأة بكاملها. وما المهر والسمسرة السياسية عليها، سوى أشكال لانعكاس هذا النظام حتى داخل العائلة. أما في الرأسمالية، فأُضيفَ إلى ذلك عناصر جديدة، بحيث يُحدَّد سِعر كل طرف فيها، تماماً كما يمزق القَصّاب اللحم إلى أجزاء ليحدد أسعارها. بدءاً من شعرها وحتى عُقب قَدَمها، من ثدييها إلى وُركها، من بطنها حتى عضوها الجنسي، من كتفيها إلى ركبتيها، من ظهرها وحتى ساقيها، من عينيها إلى شفتيها، من خديها إلى طولها. باختصار، يكاد لا يتبقى فيها أي مكان إلا ويُجزَّأ وتُحدَّد قيمته. لكن، ومع الأسف، لا يخطر على البال السؤال: هل لها روح أم لا؟ وإن وُجدَت، فكم تساوي روحها؟ أما من ناحية العقل، فهي "ناقصة العقل" منذ الأزل. إنها السلعة المانحة للذة في دُور الدعارة وفي المنازل الخاصة. وهي آلة لإنجاب الأطفال. لكن لا تُعد عملية الإنجاب هذه من أنواع الكدح، رغم أنها أصعب عمل. علاوة على أن تنشئة الطفل، التي تُعتبَر عملاً شاقاً للغاية، لا أجر لها أبداً. أما مكانة المرأة في كافة المؤسسات الهامة، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والعسكرية؛ فهي رمزية لا غير. في حين أنها الأداة التي

لا غنى عنها في الدعايات. بالإضافة إلى أنها الموجود الفريد من نوعه، المعروض للسوق بعد تحويل جنسيتها إلى سلعة باهظة الثمن. كما أنها موضوع الشتم والسب والضرب بالأغلب. وأكثر من يكون أداة ووسيلة لخداع العشق ورياءه. ويتم التدخل في كل شيء فيها. إنها الهوية التي يتم تشكيلها بعناية ودقة، لتتكلم بطريقة أنثوية، ويُضبَط صوتها ولغتها ولسانها وكلامها بموجب ذلك. هي الإنسان الذي يستحيل مصادقته كإنسان. هي الإنسان الذي لا يتخلى أكثر الرجال اعتداداً بنفسه عن عاطفة الهجوم والتهكم عليها. لقد غدت المرأة المادَة الشيء الذي اعتقد كل رجل نفسه إمبراطوراً عليها .

يمكننا إغناء التعريف أكثر. لكن الغريب في الأمر هو اعتقاد المجتمع الذكوري المهيمن بإمكانية عيشه براحة وطمأنينة تجاه هذه الهوية المُحَمَّلة بهذا الكم من الخواص السلبية. إذن، هذا ما يفضي إلى الاعتقاد بأنها عبد هادئ ومطيع للغاية. في الحقيقة، إن الحياة المشتركة مع ظاهرة منظمة بهذا القدر صوب السلبيات، تُعتبَر بالنسبة للرجل الإنسان صاحب الكرامة، شاقة جداً ومخادعة. رغم النقد الموجَّه إلى أفلاطون لتهميشه المرأة كلياً وإبعاده إياها خارج دائرة الدولة والمجتمع، إلا إن هذه الخاصيات المُحطّة من القدْر بارزة ومؤثرة في سلوكه. يجب قراءة هذه النقطة الموجودة في شخص فيلسوف بعين سليمة وصائبة. فعلى سبيل المثال: تُعَد الحياة المشتركة مع هذه الخصائص لدى "نيتشه" مخرِّبة للشخص ومُفسِدة إياه. إذن، والحال هذه، لماذا يتميز عجز المرأة واعتلالها بقوته في المجتمعات؟ لأن هذه المجتمعات ذاتها أصبحت عاجزة ومعتلة. لأن الرجل نفسه غدا عاجزاً ومعتلاً. وهذا بدوره يأتي من الخاصية الانتقالية للعبودية. فالعبد المفيد بهذا القدر، سيكون الشريك المرغوب بالأكثر – بالطبع – بالنسبة للأناس المعتادين على العبودية. بالتالي، فالمرأة الغاصّة والغارقة تعني مجتمعاً غاصّاً، ورجلاً عاجزاً معتلاً. "هذا المشط لذاك الرأس". باقتضاب، من دون تسليط الضوء بكفاءة ومهارة على ظاهرة الأنوثة، وبدون توحيد أنوثة المرأة الأم الحرة للمجتمع الطبيعي مع أنوثة المرأة الواعية الحرة للحضارة الطبقية؛ يستحيل خلق شريك الحياة بشكل متوازن. وبدون تكوين الذكورة على نحو مماثل مجدداً، لا يمكن تحقيق الوحدة بين الجنسين .

بمقدورنا ملاحظة طراز تكوُّن الرأسمالية وإدارتها للشؤون في الساحة الاجتماعية من خلال العديد من الظواهر، وخاصة في الرجل، الأسرة، العمل والموظفية، والعديد من الميادين الأخرى كالميدان التعليمي، الصحي، والقانوني وغيره. وإذا ما قمنا بصياغة تعريف موجز للأسرة، فإنها الحُجْرة (الخلية) وأصغر جزيء في هذا النظام البؤرة الذي يعد المؤسسة الأولية للمجتمع الهرمي والدولتي. فالإمبراطور المتربع في القمة، ينعكس على الأسرة على شكل "إمبراطور صغير". إنها – الأسرة – النظام الذي تنعكس عليه العبودية المتفشية في المجتمع. ذلك أن العبودية التي في الأسرة، هي صمّام الأمان، والضمان الأس للعبودية المجتمعية. وكأن النظام يتم خلقه في العائلة، في كل يوم، بل وكل ساعة. والعائلة تنوء تحت عبئه الثقيل الوطأة. فالعائلة هي الحمار الهادئ المطيع للمجتمع الهرمي والدولتي، بحيث يمكن امتطاؤه على الدوام، بل وتحميله العبء أيضاً. بشكل عام، فانعكاس إسقاط النظام الرأسمالي المتبعثر والمتفسخ على العائلة بشكل ضارب للعين، ينبع من هذه الأواصر الكثيفة فيما بينهما.

كلما تعمقتُ في الكفاحِ ضد الرأسمالية، تَخطُر ببالي دائماً علاقةُ الزوج – الزوجة. فكما يكونُ من العسير جَرّ الزوجةِ إلى الكفاحِ ضد زوجها في حالٍ كان هيأ لها حياةً عادية تتوافق مع الوسط المحيط، فكذلك من العسير أيضاً جرّ العامل إلى الكفاح ضد سيده الرأسمالي، إذا كان الأخير يمده بأجرٍ مرتفع. ودعك من التحرر، بل إنّ العاملَ المستميتَ تجاه سيده الرأسمالي في سبيل الحظي بأجرٍ زهيد، قد غدا خادماً في حلقةِ نظامِ سيده ضد التعدديات الاجتماعية. بل وعندما يتعاظم جيشُ العاطلين عن العمل ككرةِ الثلج، فإنّ أيَّ عاملٍ ضامنٍ لنفسه يشعر أنه في أمان بقدرِ موظف الدولة، بل وربما أكثر.

إنّ مجتمَع المدينة بحالته المحلّلة والمفكّكة – والذي جذبني إليه كالمغناطيس ليُبعِدَني عن المجتمع الريفي – هو بالنسبة لي المكانُ الأساسيُّ للقضايا الاجتماعية. فالمذنبُ الأول في التفسخ الداخلي للمجتمع بقدرِ اغترابه وانقطاعه عن المحيط، إنما هو المدينةُ والمجتمعية المتمخضة عنها. أو بالأحرى، هو مجتمُع مدينةِ الحضارة الدولتية الطبقية. فأكثُر مجتمعاتِ الكلان بدائيةً ليس بجاهلٍ تجاه الحياة بقدرِ ما هي عليه حضارةُ المدينة. بل وعلى النقيض، فإذا كان مجتمُع المدينة المتحضر قد تَحَوَّلَ في مرحلته الرأسمالية إلى قاتلٍ مدمرٍ للبيئة بكل معنى الكلمة، فذلك نابع – وبكل تأكيد – من الجهالة المنهجية المتفشية في بنيته.

وما العقلُ المنفصلُ عن الذكاءِ العاطفي، والجنسانيةُ المفتقدة لمعناها منذ أَمَدٍ بعيد؛ سوى مؤشراتٌ وأعراضٌ أولية لواقعِ سرطانيةِ الرأسمالية. فبدءاً من الاعتماد على الوحشية النووية المروعة لأجل السلطة، وصولاً إلى التضخم السكاني الذي لا يَسَعُهُ العالُم في سبيل تكوينِ جيشٍ من اليدِ العاملة الرخيصة؛ كلها مواضيع متعلقة بجوهرِ النظام، وبالأخص بتكويناتِ السلطة فيه. أما الحروبُ العالمية، وحروبُ الاستعمار والاستغلال، ومنازعاتُ السلطة المؤثرة في المجتمع برمته وعلى جميع الأصعدة، والمتسربة حتى أوردته الشعرية الدقيقة؛ فجميعها لا معنى لها عدا كونها دليلٌ فاضحٌ على إفلاسِ النظام القائم.

من أبرزِ المؤثراتِ في الوصولِ إلى هذه النقطةِ هي – مثلما ذَكَرنا آنفاً – تَصنيعُ الجنسانيةِ وعرضُها. فأقحَمَت البشَر في حالةٍ يَبحثون فيها عن النجاح في قوةِ الجنس. بَيْدَ أنّ الجنسانيةَ في جميعِ الكائناتِ الحيةِ ذاتُ وظيفةٍ فعالةٍ ومفيدةٍ في معرفةِ الحياةِ وتخليدها. وبالإمكان تعريف وظيفةِ الجنسانيةِ على هذا المنوال، بدءاً من الكائناتِ الوحيدةِ الخلية، وصولاً إلى النوعِ البشري. بالتالي، فهي ثمينةٌ ومقدسة. وقد اتَّخَذَت الجماعاتُ البشريةُ هذا النمطَ من التفسيرِ أساساً لها على مَرِّ التاريخ. وجميعُ البحوثِ الأنثروبولوجيةِ تُؤَكِّدُ صحةَ هذا التفسير. وإنْ كان ثمة علاقةٌ أو علاقاتٌ يَستحيلُ تَبضيعُها (تصنيعها)، فالعلاقاتُ الجنسيةُ تأتي في مقدمتِها، ذلك أنها معنيةٌ بقدسيةِ الحياة وسُمُوِّها وديمومتِها. وهي مفعمةٌ بالأغلب بمسؤوليةِ عدمِ الانحرافِ كي لا تُشَكِّلَ خطراً يهددُ أنماطَ الحياةِ الأخرى.

بالمستطاعِ القول أنّ الاستغلالَ الجنسيَّ من أهمِّ وسائلِ النظام في بسطِ هيمنته. فهو لَم يَقتصر على تبضيعِه وتصييرِه صناعةً عملاقةً، بل وقَام بتمييعِ ألوهيةِ فالوس الهندية في المجتمع، وحوَّلها إلى دينِ الهيمنةِ الجنسانيةِ الرجولية، بحيث تُضارعها أربعين مرة. ونخصُّ بالذكرِ مكانةَ هذه المؤشِّراتِ الدينيةِ الجديدةِ لدى كلِّ رَجُلٍ باعتبارِها حجر الزاوية في الفنون، وعلى رأسِها الآداب؛ لِتَتَحَوَّلَ إلى أدواتِ تخديرٍ بكلِّ معنى الكلمة. وكأنّ المخدراتِ الكيميائيةَ أصبحَت صِفراً على الشمالِ مَقابلَ دينِ الجنسانيةِ الجديدِ ذاك. وتَحَوَّلَ كلُّ أفرادِ المجتمع إلى مخلوقاتٍ شاذّةٍ جنسياً عن طريقِ حملاتِ الدعايةِ الإعلامية (التي لا تَقتَصِرُ على الدعاياتِ المألوفةِ عادةً). الجميعُ يُستَخدَم دون أيِّ تمييزٍ بين شابٍّ أو عجوزٍ أو حتى طفل. أما المرأةُ فَصُيِّرَت موضوعاً Nesne جنسياً هو الأكثر تطوراً، حيث حُكِمَ عليها بذهنيةٍ، وكأنها لن تساوِيَ قرشاً واحداً، إنْ لم تُذَكِّر كلُّ ذرةٍ فيها بالجنس. وتَحَوَّلَت بؤرةُ العائلةِ المقدسةِ إلى صومعةٍ جنسية. ولم يَتَبَقَّ من الأمِّ والإلهةِ المقدسةِ سوى "زوجات شمطاوات" لا فائدةَ تُرجى منهن، قابعات في زوايا مهملة. إنه وضعٌ مؤلِّم ومؤسفٌ حقاً. أما تَصييرُ المرأةِ أداةً جنسانيةً تماماً مع التلقيحِ الاصطناعي، فقد بَلَغَ بالمرحلة ذروتَها.

أنّ كلَّ عمليةٍ جنسيةٍ بالنسبة لكلِّ رجلٍ قد تحولت إلى عمليةٍ سلطوية. لقد جُرِّدَت عمليةُ الجنس، أو بالأحرى حُرِّفَت، من وظيفتها البيولوجية الرامية لتأمينِ استمرارِ الحياة والجنس البشري، لِتتحول إلى وظيفةٍ فاعلةٍ في تحقيقِ الإكثار والانتشار اللامحدودَين للسلطة الرجوليةِ المهيمنة في الميدانَين الاجتماعي والسياسي. كما تحولت العمليةُ الجنسية إلى عمليةٍ سلطوية. حيث أدت علاقةُ السلطة دوراً مُعَيِّناً ومصيرياً في كافةِ أشكالِ العلاقات الجنسية، اللواطيةِ منها والشّبَقية. ورغم اتساعِ نطاقِ الأساس التاريخي لمثلِ هذه العلاقات، إلا أنها لم تتكاثر بهذا الإفراط، ولم تُطَبَّق بهذه المنهجيةِ النظامية، ولم تُمارَس بهدفِ السلطة (بالتالي بهدف الاستعباد)، ولم تَستفحِل أفقياً

وعامودياً في أيِّ شكلٍ من أشكالِ الدولة والمجتمع بقدرِ ما هي عليه في الدولةِ القومية ومجتمعها. أي أنّ التعصبَ والتحكم الجنسوي الاجتماعي يعني حَدَثَ وعلاقةَ وظاهرَة السلطة الاجتماعية والسياسية.

أدت السياساتُ المتعلقة بالجنس، والتي طَبَّقَتها الدولةُ القومية داخلَ الأسرة وخارجَها على السواء، إلى شذوذِ السلطة والسيادةِ بكلِّ ما للكلمةِ من معانٍ. إذ تتحول المرأةُ إلى سلعةٍ جنسية، ويصبح الرجلُ أداةً للسلطةِ والسيادةِ الجنسية. وهم بذلك لا يَجُرّون أنفسَهم والمجتمَع إلى الأزمة والتفكك الأخلاقي وحسب، بل ويصبحون هم والمجتمع ضحيةَ حربِ السلطة والسيادة.

يُبيِّن المجتمُع قبولَه لامرأةٍ ما عندما تَرتَبِطُ بِرَجُلٍ، وتَقدِرُ على العيشِ معه بنمطٍ نسمِّيه بالمشرِّف تحت سقفِ بيتٍ يجمعهما. كيف سيَكُون الوضعُ حينما تَخرُجُ المرأةُ من كونها كذلك، لِتُسكِنَ في بيتها عدةَ رجال، أو العكس، عندما يَقُوم الرجلُ بإسكانِ عدة نساءٍ في منزله؟ بطبيعةِ الحال، وبأخفِّ الأقوال تعبيراً، سوف تنقلب الأمورُ رأساً على عقب. الأمورُ أكثر تعقيداً في موضوعِ المال. لِنستطردْ في مثالنا. عندما تُخِلُّ المرأةُ بما أَجمَعَ عليه العموم، قد تُطرَد من البيت للوصول إلى حلٍّ ما. ولكن، قد لا تَسير الأمورُ في مسألةِ المال بهذه السهولة. فمَن يَكُون المالُ بحوزته – إنْ لَم يَكُن شريفاً – يمكنه القول: أوافقُ على ما يُضافُ إلى الأموال مِن مالٍ آخر. علماً أنّ المجتمَع بقَبُولِه ذاك لم يُصَيِّر المالَ وسيلةً، تماماً مثلما الحالُ في مسألةِ المرأة. بل وتَرجح كفةُ الاحتمالِ بِكَونه نَظَر إلى تكديسِ المال على أنه الذلُّ واللاشرفُ الأكبر.

أما المرأة والطفل والعجوز، وهم من الشرائح التي تعاني أفظع الحالات؛ فيغدون في حالة أشد سوءاً وإجحافاً. فالمرأة التي لا تنفك تئن تحت وطأة القوة الفظة والبلادة والشهوانية النهِمة الشبع للرجل الحاكم عليها منذ تأسيس الهرمية؛ تُكبَّل بالسلاسل والأكبال بألف مِثْل في ظل النظام الرأسمالي. المرأة هنا هي الموجود الذي ابتدع الرجل بحقه الكذب والرياء بالأكثر. يقال بأنه حتى فرويد، الذي مارس أكثر النشاطات شمولية بصدد الجنسية، تلفظ بآخر جملة وهو على فراش الموت قائلاً: "ماذا تعني المرأة؟". هذا أمر غير اعتيادي. إنه الوضع الذي أحاطته الأيديولوجية الذكورية المهيمنة المريعة حول المرأة. فالرجل الحاكم، الذي لا يود معرفة المرأة إطلاقاً، يلجأ إلى أحد أهم أسلحته التمويهية، ألا وهو آداب العشق المزيفة. العشق بالنسبة للرجل الحاكم يساوي مواراة الكذب والرياء، اللااحترام المستتر، عمى الوعي والبصيرة، واكتساب المساحة والديمومة في الغرائز الشهوانية العمياء. وإيصال المرأة إلى النقطة التي تبلع فيها ذلك وتهضمه، منوط بمدى غور العقم واللاحل تحت وطأة الكبت والقمع. لقد فُصِلَت عن شروط الحياة المادية والمعنوية بنسبة، غدت فيها بائسة يائسة في قبول أكثر ألفاظ الرجل انحطاطاً وتهكماً واعتداءاً، بأنها حقه المشروع.

وبالنسبة لي شخصياً، فإني مذهول دوماً من قبول المرأة على ذاتها بالحياة في ظل "الوضع القائم" الذي أُقحِمَت فيه. لكن، علّي الاعتراف بحدسي الذي مفاده أنه عندما يجلب القصّابُ الشاةَ للذبح، فإن الشاة تدرك ذلك، فترتعد أفصادها خوفاً وهلعاً. وموقف المرأة إزاء الرجل يذكّرني دائماً بتلك الرعشة. فالرجل لا يرتاح له بال، ما لم ترتجف المرأة أمامه. هذا هو الشرط الأولي لهيمنته. لكن القصّاب يذبح الشاة لمرة واحدة، في حين أن الرجل يذبح المرأة طيلة العمر. هذه هي الحقيقة الواجب الإفشاء بها. أما مواراة ذلك بأغاني العشق، فهو استحقار وازدراء دانٍ. فأكثر المواد والمصطلحات افتقاداً للمعنى في ظل الحضارة، هي تلك المُقالة في العشق. فما لم يفلح فيه أي رجل، ولم يرغب الفلاح فيه بتاتاً، هو إبداء القدرة على التقرب من المرأة بطبيعته العادية الموجودة. وأنا مضطر شخصياً لاعتبار كل رجل قادر على إبداء هذه القدرة بأنه بطل حقيقي. الفرق هنا لا ينجم عن ضعف بسيط أو اختلاف جنسي بيولوجي. بل إنه يصدر من توطين المجتمع الهرمي الدولتي للمرأة في أسفل القاع، باعتبارها مادة الطبقة السفلية الأولى. وينبع كونها أعمق مشكلة في المجتمع من خصائص الوضع القائم المترسخ فيه. واهتمام السوسيولوجيا بمحدودية, وفي وقت متأخر، بهذا الموضوع، منوط بمرحلة أزمة الرأسمالية.

لدى انكشاف النقاب عن كل شيء، من المنتَظَر أن تتبدى الأمور بجميع أبعادها في ظاهرة المرأة أيضاً. من الضروري الإدراك الشامل لعناصر القمع والاستغلال لدى الرجل، إزاء ظاهرة الأنوثة في النظام الرأسمالي. فالمرأة، حسب الزعم، أثمن سلعة. وما من نظام بَضَّع المرأة بهذه النسبة. فعبودية المرأة، التي هي جزء من العبودية العامة السائدة في العصور الأولى والوسطى؛ لم تكن تختلف حينها عن كونها جارية بالنسبة للنظام القائم. إذ لم يكن ثمة تبضيع أو عبودية خاصة بالمرأة. كان ثمة حَرَم رجالي أيضاً، وكان هناك الرجال الخَدَم، وكان لهم أولادهم المخصيون .

تضع الرأسماليةُ الفرقَ الأكبر بالنسبة لمفهوم الجنسية في النظام، بحيث يكاد لا يبقى أي عضو في المرأة إلا ويُبَضَّع. وهي تقوم بزخرفته بغطاء من الفن، عبر الآداب والروايات. لكن المرأة تُقحَم في وضعية تجتر فيها النصيب الأعظمي من وطأة عبء النظام الثقيلة، كآلية أساسية في هذه الفنون. فبينما يُحدَّد الأجر لكل عمل، أياً كان؛ نجد أن أكثر الأعمال وطأة، أي الحمل، تنشئة الطفل، ومختلف أنواع العمل المنزلية؛ تكون بلا أجر. بل ولا أجر لأن تكون المرأة عبدة شهوات الرجل الجنسية. فحتى الأجر المتعاطى في بيوت الدعارة، لا يقابله إبداء أية قيمة للمرأة في المنازل الخاصة .

ما يسمى بشرف الزواج وكرامته، ليس في حقيقته سوى تحمل بلاء "الإمبراطور الصغير" برمته. فكيفما إذا حصل شيء لأملاك الدولة، التي يَعتَبِرها الإمبراطور الكبير شرفه، فإنه يَعتَبِره دافعاً للحرب؛ فالإمبراطور الصغير أيضاً، إذا ما حصل شيء للمرأة، شرفه ومُلكه، فإنه يُعِدّ ذلك مسألة شرف كبرى، أي سبباً للمنازعة والشجار. الأغرب في الأمر هو إفراغ المرأة كلياً كروح، والوصول بها شكلياً إلى حالة أنثوية مفرطة أشبه بـ"العصفور في القفص" ذي اللون الزاهي والصوت الباهي. فنظام الصوت والمكياج يتطلب حالة من إنكار هوية المرأة الذاتية بشكل ساحق، وقتل شخصيتها رغماً عنها. الأنوثة هنا تعني تجريد المرأة من شخصيتها بشكل خاص. إنها من ابتكار الرجل وفروضاته. ورغم أن الأمر كذلك، فهو لا يتوانى عن اتهامها؛ وكأن هذا هو موقفها الطبيعي .

رغم أن النظام السائد هو المسؤول بالذات عن استخدام المرأة كأداة دعاية وتشهير وإظهار؛ فإنه يقترب منها وكأن كل ذلك لائق بجوهرها الطبيعي. لقد قبع شرف المرأة في أسفل القعر مع ظهور الرأسمالية. ولكن ما يُضرَب بالقاع ويُسقَط فيه ممثَّلاً في هوية المرأة هو أصلاً – وفي الوقت نفسه – قِيَم المجتمع المشاعي. فمنطق النظام محتاج لذلك، لأنه أمر مصيري معيِّن.

لقد أُسقِط جنس المرأة المجرَّد من كل قدسياته عبر الإباحية في الرأسمالية، إلى مستوى فصيلة الثدييات البدائية في التاريخ. بقدر ما يرتبط محو المرأة من المجتمع، بالتطورات الهرمية والطبقية الحاصلة طيلة التاريخ الحضاري؛ فهو منوط أيضاً بإعلاء الرجل من مرتبة المجتمع الذكوري المهيمن. من جانب آخر، بقدر ما تفقد المرأة تأثيرها في المجتمع، تغدو بعيدة بنفس النسبة عن قيمها المشاعية. طبيعة المرأة أدنى إلى قيم المجتمع المشاعي. وبما أن ذكاءها أكثر حساسية وواقعية إزاء خصائص الطبيعة، فالذكاء العاطفي لديها في المقدمة. في حين تكون أواصر الذكاء التحليلي لديها محدودة مع الحياة لكونه تصوري بالأرجح. أما تطوُّر الذكاء التحليلي لدى الرجل، فمتعلق بعناصر سماته الماكرة والقمعية في منزلته الاجتماعية .

تعكِس شدة وطأة النظام على دنيا الأطفال، الحالةَ العامةَ السائدة. فالأطفال السابحون في عالم الخيال، مناقضون جذرياً لعالَم النظام القائم في الحسابات الجليدية. لا تتوافق الطفولة والرأسمالية إطلاقاً. والعجوز كالطفل المسن. لكن العالِم الحكيم المقدس، الذي كان يُكَنُّ له الاحترام سابقاً، غدا اليوم عبئاً ثقيلاً في الإنتاج الرأسمالي، ومادة لا نفع منها. أما الأطفال، فيمكن الانتفاع منهم عندما يكبرون، في حين أن العجائز لا يعبِّرون عن أية قيمة، لأنهم سيموتون. يُجرَّد المجتمع من سموه وقدسيته تماماً، ممثَّلاً في شخص العجوز. فإذا ما تُرِك في

دار العجزة، يُبدي النظام إجحافه وصورته القبيحة بكل أبعادها. حتى مشكلة الشيخوخة مليئة بالتساؤلات التي بمقدورها البرهنة على عدم جدوى النظام القائم من أجل المجتمع، من كثير من النواحي.

وانطلاقاً من طبيعةِ النظامِ القائم، ثمة وضعٌ مناقضٌ تنامى لحدودٍ لا تُطاق. فالرغبةُ في الحظيِ بأولادٍ كُثُر – وبالأخص الذكورُ منهم – باعتبارِها ضمنياً من تقاليدِ المجتمعِ الأبوي، قد أَسقَطَت النساءَ من الطبقاتِ السفلى إلى مستوى آلةٍ لإنجابِ الأطفال، وخاصةً مع ظهورِ التقنياتِ الطبيةِ الأخيرة. وهكذا، يُوضَعُ موضوعُ تربيةِ الأطفالِ بكلِّ عِبئِه الثقيلِ على كاهلِ الفقراءِ لتلبيةِ الحاجةِ في توفيرِ الأيدي العاملةِ الشابةِ من جهة، ولخَلقِ رعونةٍ وبلادةٍ عائليةٍ لا يمكن النفاذُ منها من الجهةِ الأخرى. أي، تُصابُ عدةُ عصافير بحجرٍ واحد. فبينما يَعمَلُ الرجلُ والمرأةُ من الطبقاتِ العليا على تمييعِ مصطلحِ الابنِ والبُنُوّة عبرَ الجنوحِ إلى المولودِ الاصطناعي، أو تَبَنِّي الأطفالِ وتربيةِ الحيواناتِ لتلافي نواقصِهم؛ فهم يَجهدون بالمقابل على البقاءِ جنسانيين لأبعدِ الحدود، لِيُغشى عليهم بِتَحويلِهم دينَ الجنسانيةِ الجديدِ إلى طقوسٍ وشعائرٍ مقدسة. والمحصلة؛ تضخّم سكانيٌّ لا يُطاق ولا معنى له، بطالةٌ لا نظيرَ لها في أيةِ مرحلةٍ من مراحلِ التاريخ، وأزمةٌ بيئويةٌ فريدةٌ من نوعها؛ لِيَصيرَ الإنسانُ في وضعٍ لا يُطيقُ تَحَمُّلَ عبئِه إطلاقاً.

وتتحول المدينةُ والتمايزُ الطبقي إلى اصطلاحاتٍ بارزةٍ مع النظام الرأسمالي بالأغلب. إلا أنّ إيضاحَ جذورها وأصولِها أَهَمُّ من ذلك بكثير. حيث من المحال إضفاءُ المعاني الكافيةِ على أيةِ علاقةٍ اجتماعية، ما لم تُوضَّح جذورُها أو انبثاقُها. ولا يزال تكوينُ المدينةِ بعيداً عن أنْ يَكُونَ شبكةَ علاقاتٍ مفككةٍ ومحلّلةٍ كلياً. فهو هامٌّ بقدرِ أهميةِ ظهورِ الرأسمالية بأقلِّ تقدير، ويَستلزُم الإيضاحَ والإنارة. وقناعتي الشخصيةُ هي أنه لن نَكُونَ على خطأٍ إذا ما أَسمَينا المدينةَ بالرأسمالية البدئية أو القَبْلِية. فكيفما أنّ السوقَ ساحةُ علاقاتٍ تواجدت وتَغَذَّت الرأسمالية اعتماداً عليها، فكذا يُمكن تعريف المدينة بأنها المكانُ الذي تطورت فيه السوق واستقرت. أما علاقةُ ذلك بموضوعنا، فتَكْمُنُ في كونِ المدينةِ الموطنَ والسوقَ الأكثَر تقدماً للذكاء التصوري. وانطلاقاً من ماهيتها التسوقية، فالمدينةُ بذاتها مؤسسةٌ تقتضي الذهنيةَ التحليليةَ المجردة، بل وتَعمَلُ على إبرازِها أكثر فأكثر، وهي أداةُ تحقيقِ المجتمعيةِ المكثفة. كما أنها وسطٌ من العلاقاتِ التي تُسَرِّع من وتيرة التطورات التاريخية، حيث تَعمَلُ على عقلنةِ العالَمِ الميثولوجي والعالَمِ الديني، وتُسَرِّعُ من وتيرةِ بروزِ العِلمِ بقدرِ ما تُعَجِّلُ في تحريفه، وتُمَهِّدُ الطريقَ في الوقتِ نفسِه لظهورِ الفلسفة أيضاً. إنها تنشط بالأرجح عبر الذكاء التحليلي. الرأسماليةُ عدوُّ المرأة، التي تُعَدُّ القوةَ الأمَّ الخالقةَ للاقتصاد. كلُّ تحليلاتنا تبرهن أولويةَ منزلةِ المرأة ورفعةِ مستواها في الحياةِ الاجتماعية، وأسبقيةَ قيمتها الاقتصادية. إنّ حقيقةَ "المرأة المُبعَدَة عن الاقتصاد" الموجودةَ على طولِ سياقِ التاريخ الحضاري، بدأت تعيش أكثر مراحلها إجحافاً وجُوراً في عصرِ المدنية الرأسمالية، لتغدو بذلك تناقضَ المجتمع الأكثَر عمقاً ولفتاً للأنظار. فقد تُركت نسبةٌ ساحقةٌ من الجماهير النسائية عاطلة. ورغم كونِ أشغالِ المنزل من أصعبِ الأشغال، إلا أنها لا تساوي خمسةَ قروش. ورغم أنّ إنجابَ الطفل وتنشئتَه من أصعبِ الأعمال في الحياة، فهو لم يَعُد بخسَ القيمة وحسب، بل وبات التفكيرُ يَسُودُ بكونه بلاءً مسلطاً. إنها (المرأة) ماكينةٌ رخيصة، عاطلة، منجبةٌ ومربية للأطفال بألفِ مشقةٍ ومشقة. وهي بالمقابل بلا أجر، بل وحتى مذنبة! لقد وُضِعَت المرأة في الطابق الأسفل من المجتمع على مَرِّ التاريخ الحضاري. ولكن، ما مِن مجتمعٍ استطاع امتلاكَ قوةِ استغلالِها بقدرِ ما هي الرأسمالية، التي تطبقها عليها، وبمنوالٍ ممنهَجٍ ومنسَّقٍ للغاية. ففي هذه المرة، باتت المرأةُ موضوعَ Nesne اللامساواة واللاحرية واللاديمقراطية، ليس في الطابق السفلي وحسب، بل وفي جميع طوابق المجتمع! والأنكى من ذلك، أنه يتم تعويدُ الإنسان بِعَوراته ومحرماته، وترويضُه على سلطةِ المجتمع الجنساني، بالإكثار منها بكثافةٍ وَحِدَّة لا نظيرَ لها في أيةِ مرحلةٍ من التاريخ؛ وتحويلُ المرأة إلى صناعةٍ جنسية، واستفحالُ التعذيب في كافةِ طوابقِ المجتمع، وتصعيدُ "المجتمع الذكوري المهمين"

إلى حَدِّه الأعظم في عهدِ المدنية الرأسمالية، وكأنها تنتقم من "الأكونوموس"، أي من الذات الخالقة للاقتصاد؛ لتبرهن بذلك عداءها للمرأة والاقتصاد في كلِّ مكانٍ وكلِّ زمانٍ منها!

كيف يمكننا تعريفَ بَذلِ الكدحِ الذي تَبذلُه أُمٌّ تَحملُ البروليتاريَّ في بطنِها تسعةَ أشهرٍ، وتَجتَرُّ آلامَ ألفِ مشقةٍ ومشقة إلى أنْ تَجعَلَ منه قوةَ عَمَلٍ فاعلة؟ كيف سنُحَدِّدُ نصيبَ أصحابِ أدواتِ الإنتاجِ المصنوعة بزخمِ الخبراتِ المتبقيةِ من آلافِ السنين، والتي يَنهَبُها المستثمِرُ بكلِّ نَهَمٍ وجشع؟ علينا ألا ننسى أنه ما مِن أداةِ إنتاجٍ قيمتُها تعادلُ سعرَها المطروحَ في السوق. ذلك أنّ مجردَ الاختراعاتِ التقنيةِ لأيِّ معملٍ ليست سوى ثمرةُ الإبداعِ المتراكمِ بجهودِ آلافِ المخترعين. فكيف يمكننا تحديدُ قيمتِها، ولِمَن سندفُع الثمن؟ أَويمكن عدم التفكيرِ بنصيبهم الاجتماعي دون دحضٍ ونبذِ الأخلاقِ كليًّا؟ وهل اقتسامُ هذه القِيَمِ التاريخيةِ الاجتماعيةِ بين شخصَين اثنَين فقط يتناسب والعدالة؟ بَيْدَ أنّ لهذَين الشخصَين عوائلُهم وأوساطُهم الاجتماعية. أَوليس لتلك العوائلِ والأوساطِ الاجتماعيةِ التي تحمي هذَين الشخصَين وتدافع عنهما أيُّ حقٍّ عليهما؟ يمكننا الإكثار من الأسئلةِ الأكثرِ حرجاً وحساسيةً، لكنّ هذا كافٍ لإظهارِ مدى إشكاليةِ وعُسرِ ثنائيةِ الربحِ – الأجر.

لا داعي أبداً للحديث عن اقتصاد الرأسمالية. ذلك أن الرأسمالي بذاته هو لُبّ الاقتصاد. إنه بالأساس النظام الذي يضع كل شيء نصب عينيه ويقوم به من أجل الربح والمنفعة. وهو الاستغلالي الأكبر، والمبارِز الوحشي الأعظم. ما من ظاهرة في المجتمع لم يتم تبضيعها. المجتمع المتبضّع هو المجتمع المراد إنهاء شأنه. ومجتمع كهذا، إنما يعني النظام الذي أكمل عمره، وبالتالي يستوجب إنهاءه.

يكمن التفريق بين الرأسمالي والعامل في أساس الأخطاء والنواقص المرتكَبة. فهذا التفريق لا يختلف، من حيث المضمون، عن التفريق بين السيد والعبد، الذي كان سائداً في الأراضي الحرة لروما العبودية. والتشبيه سارٍ على علاقة القن والآغا أيضاً. إذا ما قابلنا بين شكل تنظيم الرجل ومقوماته في عائلة أبوية ما، وبين شكل تنظيم المرأة التابعة ومقوماتها؛ فالغالب في أي صراع هو أمر بيِّن منذ البداية. وفيما عدا الحالات الاستثنائية، فالرجل الغالب في شجار ما، يواصل وجوده أكثر تعززاً من المرأة المُساء معاملتها، لتغدو المرأة مُلكاً له بدرجة أكبر. التناقض موجود مرة أخرى. لكنه، وبقدر تحوله، يذوب خطوة أخرى داخل النظام الذكوري الحاكم. يمكننا تعميم هذا المثال على كافة النظام الاجتماعي. فصياغة نظرية ما، ورسم خطها العملي بما يتواءم والشروط التي تعاني خلالها المرأة من هيمنة الرجل وتقييده إياها بألف غِل وغِل ضمن حضارة المجتمع الطبقي – بل وما قبلها، أي داخل المجتمع الهرمي – ومن ثم انتظار التحرر منها؛ إنما هو أبعد من الخيالية، ولا يُشيد بأي شيء سوى بالقول للمرأة "تَلَقّ الضرب أكثر، تقيَّدي أكثر". ومنذ اللحظة التي تقبل فيها المرأُة الأنوثةَ الزائفة، تكون قد أُودِعَت بالأصل للخسران والهزيمة. كَم ستفلح الشاة التي بين يدي القصّاب، في إنقاذ نفسها إذا ما كَدَّت؟ إن فرصة الشاة في الحياة منوطة بإنصاف القصّاب ورحمته، وبمنفعته. قد ينتفع من حليبها وصوفها، وقد يذبحها أيضاً.

لم تَدُم أجواء الانتصارات "المناهضة للفاشية" بعد الحرب العالمية الثانية طويلاً. نمَّت الحركات الشبيبية والإرشادات الثورية الصادرة عام 1968 عن متغيرات براديغمائية مهمة. وتطورت النقمة والحنقة تجاه النظام السائد كلياً. وأُدرِك مدى عجز الاشتراكية المشيدة والتحرر الوطني والديمقراطية الاجتماعية عن تلبية الآمال المرتقبة. فالعالَم الموعود ليس أفضل حالاً من سابقه. بالمقدور القول أن أعوام السبعينات كانت مرحلة شهدت افتقاد الكثير من التيارات الثقافية العقلية المرتبطة بالماركسية قوتها وطاقتها منذ ثورة 1848. كما تَعرَّفت على الكثير من التيارات الجديدة، وعلى رأسها الحركات النسائية والأيكولوجية واليسارية الجديدة. وحدثت الانفتاحات الواسعة نحو الفامينية والأيكولوجيا والأنتولوجيا* مع ارتجاج الثقة الغائرة إزاء الاشتراكية المشيدة – بقدر الرأسمالية – وأشكالها، وقيام الثورة العلمية الثانية الكبرى فيما بعد الخمسينات، وظهور المستجدات الجديدة في ميادين علم الاجتماع والثقافة. تشهد بنى المجتمع الموجودة في القطب المضاد للنظام السائد حالة مشابهة من التساقط والتشوش. وقبل كل شيء، تعيش العائلة التبعثر الأكثر كثافة في تاريخها المديد. فقرابة نصف الزيجات تبطل

وتفسد، مما تقود إلى تعاظم العلاقات الجنسية غير المضبوطة واللاأخلاقية، كالسيل الجارف. وكأن عمر "الزواج المقدس" قد انتهى. أما الأطفال، العجائز، وعلاقات الوالدين، فقد وقعوا في حالة نتنة فاسدة لا معنى لها من الناحية الاجتماعية، باعتبارهم الضحية المؤسفة للتبعثر ارتباطاً بوضع العائلة. كلما انسدل الستار عن الممارسات القمعية والاستغلالية المطبقة على المرأة منذ القديم الغابر، كلما تحولت قضية المرأة إلى أزمة متفاقمة، بكل ما للكلمة من معنى. وكلما تعرفت المرأة على ذاتها، كلما تحولت إلى العنصر الأكثر تأثيراً في علاقة الفوضى التامة، بما يختلجها من نقمة ونفور على إقحامها في وضع السقوط والتردي. إن انهيار المرأة يؤول إلى انهيار المجتمع. وانهيار المجتمع يفضي إلى انهيار النظام القائم أيضاً.

خلاصة الكلام؛ الاحتمال الأقوى هو أن المرحلة المقبلة قد فات الأوان فيها على زمان الإرادة الأحادية للرأسمالية، وأن ما ينتظرنا فيها هو تجاوز الشعوب للشوفينية والحروب المشحونة بالنعرات القوموية، وفرضها دمقرطة ذاتها وسلامها، والتحامها بحقيقتها الثقافية والمحلية. ما يندرج ضمن هذا الاحتمال هو عدم قيام الشعوب بذلك بمفردها، بل بالاشتراك مع النظام ذي الدولة النواة – ولكن ببناها المحجَّمة والمقوَّضة – وعلى خلفية مبادئ واضحة. وبدلاً من البنية الطبقية والجنسية والإثنية والثقافية السلطوية لحضارتنا، ستتحول خلال فترة تاريخية مصيرية إلى "حضارة عالمية ديمقراطية" تعترف بقيم الشعوب الديمقراطية والمشاعية، ومنفتحة نحو الحرية الجنسية، ومتخطية للقمع الإثني والقومي، ومعتمدة أساساً على التعاضد الثقافي.

المرأة أقدم وأحدث امة مستعمرة

إنّ النظَر إلى المرأة كجنسٍ بشريٍّ له فوارقُه البيولوجية، يَتَصَدَّر العواملَ الأساسيةَ للعَمى فيما يخصُّ الواقَع الاجتماعي. إذ من المحالِ أنْ يَكُونَ الاختلافُ الجنسيُّ بمفردِه سبباً لأيةِ قضيةٍ اجتماعيةٍ كانت. فكيفما لا يتمُّ تناوُلُ ثنائيةِ كلِّ ذَرَّةٍ لأيِّ كائنٍ حيٍّ في الكون على أنها مُعضِلة، كذا الثنائيةُ في وجودِ الإنسانِ أيضاً لا يُمكِن تعاطيها كقضية. أما الجوابُ على سؤالِ "لماذا الوجودُ ثنائيّ؟"، فلا يُمكِن إلا أنْ يكون فلسفياً. قد تبحثُ التحليلاتُ الأونطولوجيةُ (علم الوجود) عن جوابٍ لهذا السؤال (وليس القضية). أما جوابي، فكالتالي: لا يُمكِن تأمينَ وجودِ الوجودِ خارجَ إطارِ الثنائية. الثنائيةُ هي النمطُ الممكن للوجود. فحتى لو لَم تَكُن المرأُة والرجلُ بحالِهما القائمة، وكانا منفردَين (لا قرينَ لهما)؛ فلن يستطيعا الخلاصَ من تلك الثنائية. هذا هو الحدثُ المسمى بالجنسانيةِ المزدوجة (الخناثة). ينبغي عدَم الاستغراب. لكنّ الثنائياتِ مَيَّالةٌ دوماً للتَكَوُّنِ المختلف. ولدى البحثِ عن برهانٍ فيما يتعلقُ بالذكاءِ الكونيِّ المطلقGeist ، بالمقدورِ البحث عنه في ميولِ هذه الثنائيةِ أساساً. كِلا طَرَفَي الثنائيةِ ليسا جيدَين أو سيئَين. بل هما مختلفان، لا غير. ويجب أنْ يَكُونا مختلفَين بالضرورة. فإذا ما تَماثَلَت الثنائيات، فمن المحالِ تَحَقُّق الوجود. وعلى سبيلِ المثال، من المستحيلِ عندئذٍ حلّ قضيةِ التناسلِ في الوجودِ الاجتماعيِّ من خلالِ امرأتَين أو رَجُلَين. تأسيساً عليه، فسؤالُ "لماذا المرأُة أو الرجل؟" لا قيمةَ له. وإذا كان لا بُدَّ من جوابٍ عليه، فبالمستطاعِ إعطاءَ جوابٍ فلسفيٍّ مفادُه أنّ الكونَ يجبُ أنْ يَتَكَوَّنَ هكذا بالضرورة (مُرغَماً، مَيَّالاً، عاقلاً، راغباً)، لا غير. من هنا، فالبحثُ والتمحيصُ في المرأة باعتبارها كثافةَ العلاقاتِ الاجتماعية، ليس ذا معنى فحسب، بل ويتسُم بأهميةٍ قصوى من حيث تَخَطّي (تفكيك) العُقَدِ الاجتماعيةِ العمياءِ أيضاً. وبما أنّ الرؤيةَ الرجوليةَ السلطويةَ قد خُلِعَت عليها مِسحةٌ من المَناعةِ والحَصانة، فإنّ تحطيَم العَمى المعنيِّ بالمرأة بمثابةِ ضربٍ من

تحطيمِ الذَّرَّة، إذ يتطلبُ بذلَ جهودٍ فكريةٍ عظمى وكسرَ شوكةِ الرجولةِ السلطوية. أما في جبهةِ المرأة، فينبغي تحليلَ وتفكيكَ المرأةِ المُنشَأةِ اجتماعياً في الأصل، والتي تَكادُ تَجعلُ مِن ذلك نمطاً وجودياً لها؛ وتحطيمَها بالمثل. فالإحباطاتُ المُعاشةُ في نجاحٍ أو فشلِ كلِّ كفاحاتِ الحريةِ والمساواةِ والديمقراطيةِ والنضالاتِ الأخلاقيةِ والسياسيةِ والطبقية (العجز عن تجسيد اليوتوبيات والمناهج والمبادئ في الحياة العملية)، مشحونةٌ بآثارِ شكلِ العلاقةِ الحاكمة (السلطوية) التي لَم تتحطم (فيما بين المرأة والرجل). ذلك أنّ العلاقاتِ المُغَذّيةَ لشتى أنواعِ اللامساواةِ والعبوديةِ والاستبداد والفاشيةِ والعسكرتاريةِ تستقي مصدرَها العينَ مِن شكلِ العلاقةِ ذاك. بالتالي، إذا كُنّا نَودُّ إضفاءَ السَّريانِ الذي لا يُسَبِّبُ خيبةَ الأملِ والإحباطَ فيما يتعلقُ بالكلماتِ التي طالما يَدُورُ الحديثُ عنها، مِن قَبيلِ المساواة والحرية والديمقراطية والاشتراكية؛ فينبغي حينها تفكيكَ وتمزيقَ شبكةِ العلاقاتِ المنسوجةِ حولَ المرأة، والتي هي قديمةٌ بقدرِ قِدَمِ علاقةِ الطبيعةِ والمجتمع. وفيما خلا ذلك، ما مِن سبيلٍ آخَر يؤدي إلى الحريةِ والمساواة (الملائمة للفوارق) والديمقراطيةِ الحقيقيةِ والأخلاق غيرِ الازدواجية.

منذ ظهورِ الهرميةِ أُضفِيَ المعنى على التعصبِ الجنسويِّ كأيديولوجيةِ السلطة. إنه مرتبطٌ عن كثب بالتحولِ الطبقيِّ والسلطويّ. كلُّ البحوثِ والمشاهداتِ الأثريةِ والأنثروبولوجية والراهنة تدلُّ على أنه ثمة مراحلُ كانت المرأُة فيها منبَعَ الاقتدار، وأنها استمرَّت مدةً طويلةً من الزمن. هذا الاقتدارُ ليس بسيطرةِ السلطةِ المتأسسةِ على فائضِ الإنتاج، بل بالعكس، إنه اقتدارٌ ينبُع مِن العطاءِ والإنجاب، ويُعَزِّزُ الوجودَ الاجتماعي. ذلك أنّ الذكاءَ العاطفيَّ الذي لا يَبرَحُ قويَّ التأثيرِ لدى المرأة، له أواصرُه الوطيدةُ مع ذاك الوجود. وعدُم احتلالِ المرأةِ مكاناً ملحوظاً في حروبِ السلطةِ المتأسسةِ على فائضِ الإنتاج، وكذلك نمطُ وجودِها الاجتماعي؛ إنما مرتبطان بوضعها هذا.

تشيُر اللُّقى التاريخيةُ والمشاهَداتُ اليوميةُ بجلاءٍ ساطع إلى أنّ الرجلَ لَعِبَ دوراً ريادياً في تَطَوُّرِ السلطةِ المتمحورةِ حول النظامِ الهرميِّ والدولتي. ولتحقيقِ ذلك كان ينبغي تَخَطّي وكَسَرَ شوكةِ اقتدارِ المرأةِ المتنامي حتى آخِرِ مرحلةٍ مِن المجتمعِ النيوليتي. هذا وتُؤكِّدُ اللُّقى التاريخيةُ والمشاهَداتُ اليوميةُ مرةً أخرى أنه تَمَّ خوضُ صراعاتٍ ضاريةٍ متنوعةِ الأشكالِ وطويلةِ المدى ضمن هذا السياق. والميثولوجيا السومريةُ بالأخص مُنيرةٌ للغاية، وكأنها تكادُ تَكُونُ ذاكرةَ التاريخِ والطبيعة الاجتماعية.

المرأة أول وآخر مستعمرة

تاريخُ المدنيةِ هو تاريخُ خُسرانِ وضياعِ المرأةِ في الوقتِ نفسه. هذا التاريخُ بآلهته وعباده، بحُكامه وأتباعه، باقتصاده وعلمه وفنه؛ هو تاريخُ رسوخِ شخصيةِ الرجلِ المسيطر. بالتالي، فخُسرانُ وضياعُ المرأةِ يعني التهاوِيَ والضياعَ الكبيرَ باسمِ المجتمع. والمجتمُع المتعصبُ جنسوياً هو ثمرةُ هذا السقوطِ والخُسران. فالرجلُ المتعصبُ جنسوياً يتميزُ بِنَهَمٍ كبيرٍ لدى بسطِه نفوذَه الاجتماعيَّ على المرأة، لدرجةِ أنه يُحَوِّلُ أيَّ

تَماسٌّ معها إلى استعراضٍ للسيطرة. إذ بُسِطَت علاقةُ السلطةِ باستمرار على ظاهرةٍ بيولوجيةٍ كالعلاقةِ الجنسية. فلا يَنسى الرجلُ بتاتاً أنه يُضاجِع المرأَة جنسياً بنشوةِ الانتصارِ عليها. لقد كَوَّنَ عادةً جدَّ وطيدةٍ على هذا الصعيد، وابتَدَع الكثيَر من العباراتِ مثل: "تَمَكَّنتُ منها"، "أَنهَيتُ أمرَها"، "العاهرة"، "لا تُنقِصْ المَنَي من رَحِمها، ولا العصا عن ظهرِها!"، "الفاحشة، المومِس"، "إنه صبيٌّ كالبنت"، "إذ ما أَطلَقتَ عِنانَ ابنتِكَ، فستَهرِبُ إلى الطَّبَّالِ أو الزَّمَّار"، و"اعقِلْها فوراً" وغيرها مِن القصصِ غيرِ المعدودةِ التي يُضرَبُ بها المَثَل. ساطِّع سطوعَ الشمسِ كيف تُؤَثِّر العلاقةُ بين الجنسويةِ والسلطةِ ضمن المجتمع. فحتى في يومنا الراهنِ يَتَمَتَّع الرجلُ بحقوقٍ لامَعدودةٍ على المرأة، بما فيها "حقُّ القتل"؛ كواقعٍ سوسيولوجيٍّ قائم. وتُمارَسُ تلك الحقوقُ يومياً. بالتالي، فالعلاقاتُ تتسُم بطابعِ الاعتداءِ والاغتصابِ بنسبةٍ ساحقة.

أُنشِئَت الأسرةُ كدولةِ الرجلِ الصغيرةِ بموجبِ هذا المنظورِ الاجتماعي. وما الرسوخُ المستمرُّ للمؤسسةِ المسماةِ بالأسرة بنمطها الحاليِّ على مَرِّ تاريخِ المدنية، إلا بسببِ القوةِ التي تُزَوِّد بها أجهزَةَ السلطةِ والدولة. أولاً؛ يتمُّ فرض التَحَوُّلِ السلطويِّ على الأسرةِ بالتمحورِ حول الرجل، لِتغدَو خليةَ مجتمعِ الدولة. ثانياً؛ يتمُّ ضمان عملِ المرأةِ فيها بلا حدود أو مقابل. ثالثاً؛ تُنشِئُ الأولادَ بغرضِ تأمينِ الحاجةِ السكانيةِ اللازمة. رابعاً؛ تؤدي دورَ النموذجِ في نَشرِ السقوطِ والتَّرَدِّي والعبوديةِ بين صفوفِ المجتمعِ بأكمله. في الحقيقة، الأسرةُ بمضمونِها هذا تُعَدُّ أيديولوجيا. إنها المؤسسةُ التي نَشَطَت فيها الأيديولوجيةُ السلالاتية. فكلُّ رجلٍ في الأسرةِ ينظُر إلى نفسه وكأنه صاحبُ مَملَكة. للأيديولوجيةِ السلالاتيةِ تلك تأثيرُها البليغُ المُتَستِّرُ وراء النظرِ إلى الأسرةِ كواقعٍ جدِّ هام. وبقدرِ ما يزدادُ عددُ النساءِ والأطفالِ في الأسرة، يَتَمَتَّع الرجلُ بالضمانِ والشرفِ بالمثل. مِن المهمِّ أيضاً تقييم الأسرةِ بوضعها الحاليِّ كمؤسسةٍ أيديولوجية. فإذ ما سَحَبتُم المرأَة والأسرَة بوضعهما القائمِ مِن تحتِ نظامِ المدنية، أي السلطة والدولة؛ فلن يتبقى إلا النذرُ القليلُ باسمِ النظام. إلا أنّ ثمنَ هذا الطرازِ هو نمطُ وجودِ المرأةِ المؤلِمِ والبائسِ والمقهورِ والمتردي والمهزومِ في ظلِّ حربٍ دائمةٍ منخفضةِ الشدةِ ولا هوادَةَ فيها. وكأنه "احتكارُ الرجل" المُسَلَّطُ على عالَمِ المرأةِ كسلسلةٍ احتكاريةٍ ثانيةٍ موازيةٍ ومشابهةٍ لما فَرَضَته احتكاراتُ رأسِ المالِ على المجتمعِ طيلةَ تاريخِ المدنية. بل وهو الاحتكارُ الأعتى والأقدم عمراً. مِن هنا، فتقييمُ وجودِ المرأة بِعالَمِ المستَعمَرةِ الأقدم، سيؤدي إلى نتائجَ أكثر واقعية. وربما من الأصحِّ نَعتَ النساءِ بأقدمِ شعبٍ مستعمَرٍ لَم يصبح أُمّة.

أما الحداثةُ الرأسمالية، ومثلما لَم تُصَيِّر الوضعَ المتوارَثَ حراً تَسُودُه المساواةُ رغَم كلِّ التزييناتِ الليبراليةِ البراقة، فقد أضافت إليه وظائفَ جديدةً على عبءِ المرأة، فأَقحَمَتها في وضعٍ أشدّ وطأَةً مِن سابقه. فالأوضاعُ مِن قبيل: العاملة الأرخص، عاملة المنزل، العاملة المجانية، العاملة المرنة، والخادمة؛ تشير إلى وضعٍ أَشَدَّ وطأة. وفوق هذا، تَجَذَّر استغلالُها أكثر فأكثر ككائنٍ أو كأداةٍ مُفَضَّلَةٍ في الإعلامِ المُصَوَّرِ والدردشةِ والدعايات. فحتى جَسَدُها يُبقى عليه ضمن مستوى السلعةِ التي لا غِنى لرأسِ المالِ عنها، كونَها أداةَ الاستغلالِ الأكثر تنوعاً. إنها أداةُ الدعايةِ المُثيرة على الدوام. وباقتضاب، هي أكثرُ ممثلي العبوديةِ العصريةِ عطاءً. فهل يُمكِن تَصَوُّر سلعةٍ أفضلُ وأثمنُ مِن العبدِ الذي يَدُرَّ الأرباحَ الطائلة، ويَكُونُ أداةَ متعةٍ لامحدودةٍ في آنٍ معاً؟

القضيةُ السُّكّانيةُ على علاقةٍ كثيقةٍ مع التعصبِ الجنسويِّ والأسرةِ والمرأة. فسكانٌ أكثر يعني رأسَ مالٍ أكبر. و"امرأة المنزل" هي مصنعُ السكان. ويُمكِننا تسميتَها بمصنعِ إنتاجِ البضائع، أي "الدُّرِّيَّة" الأثمن مما يحتاجه النظامُ بشدة. وللأسفِ الشديد، أُقحِمَت الأسرةُ في هذا الوضعِ في كنفِ السيطرةِ الاحتكارية. وبينما يُفرَضُ اجترارُ كلِّ المصاعبِ والمشقاتِ على المرأة، فإنّ قيمةَ هذه السلعة هي أنها الهديةُ الأثمن المُهداةُ للنظام. والتزايدُ السكانيُّ يُهلِكُ ويُنهِكُ المرأَة بالأكثر. الأمرُ كذلك في أيديولوجيةِ السلالاتِ أيضاً. فالنزعةُ العائلية، التي تُمَثِّلُ الأيديولوجيةَ المُفَضَّلَةَ للحداثة، هي المرحلةُ الأخيرةُ التي بَلَغَتها السلالاتية. كلُّ هذه الأمورِ أيضاً تتكاملُ زيادةً عن اللزوم مع أيديولوجيةِ

الدولتيةِ القومية. فما الذي عَساه يَكُونُ أثمن مِن تنشئةِ الأولادِ باستمرار لأجلِ الدولةِ القومية؟ فالمزيدُ مِن سكانِ الدولةِ القوميةِ يعني المزيدَ مِن القوة. وهذا ما مفادُه أنّ ما يَقبَعُ وراءَ الانفجارِ السكانيِّ ليس سوى المصالحُ الحياتيةُ لاحتكاراتِ رأسِ المالِ والرجلِ المنَظَّمة بتَراصّ. بمعنى آخر، فكلُّ المشقات، القهر، الإهانة، الآلام، الاتهامات، الحرمانِ والمجاعةِ مِن نصيبِ المرأة؛ بينما مكاسِبُها ومُتعَتُها مِن نصيبِ "سيد"ها ورأسماليِّها. ما مِن عصرٍ في التاريخِ تَجَرَّأَ على إبداءِ القدرةِ أو الخبرةِ في استخدامِ المرأةِ كأداةٍ للاستغلال مِن مناحَي كثيرةٍ بقدرِ راهننا. إنّ المرأَة تَعيشُ أحرجَ فتراتِ تاريخها، مِن حيث كونِها أولَ وآخِر مستعمَرة.

بَيْد أنّ شَراكةَ الحياةِ المُنَسَّقةَ مع المرأةِ بفلسفةٍ مفعمةٍ بروحِ الحريةِ والمساواة والديمقراطيةِ الجذرية، تَمتَلِكُ الكفاءَة التي تُخَوِّلُها لتأمينِ أعلى مستوياتِ الكمالِ في الجمالِ والفضيلةِ والصواب. أنا شخصياً أرى الحياةَ مع المرأةِ ضمن الأوضاعِ القائمة مُعضِلةً إشكالية، بقدرِ ما هي قبيحةٌ وسيئةٌ وخاطئة. والحياةُ مع المرأةِ في ظلِّ الأوضاعِ القائمة، هي من أكثرِ المواضيعِ التي تَضعُفُ فيها جرأتي منذ الطفولة. ذلك أنّ موضوعَ البحثِ هو حياةٌ تتطلبُ المساءلةَ في غريزةٍ وطيدةٍ للغاية كالغريزةِ الجنسية. فالغريزةُ الجنسيةُ إكرامٌ لأجلِ ديمومةِ الحياة. وهي معجزةُ الطبيعةِ التي تستحقُّ التقديس. لكنّ احتكارَ رأسِ المالِ والرجلِ قد لَوَّثَ المرأة، لدرجةِ أنّ هذه المهارَة التي تُعَدُّ معجزَة الطبيعةِ قد صُيِّرَت مؤسسةً مُنحَطَّةً بالأكثر، وبمثابةِ "مصنعِ الدُّرِّيَّة" المنتجِ للسلع. وبينما يُقلَبُ المجتمُع رأساً على عقب بهذه السلع، فإنّ البيئةَ أيضاً تَشهَدُ الانهيارَ لحظةً بلحظة تحت وطأةِ التضخمِ السكانّي (تعداده حالياً ستة مليارات؛ فلنتَصَوَّر البيئةَ لدى بلوغه عشرة مليارات أو خمسين ملياراً إنْ استمرَّ بهذه الوتيرة). لا ريب أنّ العيشَ مع امرأةٍ وأطفال يُعتَبَر في جوهره حَدَثاً مقدساً، ومؤشِّراً على أنّ الحياةَ لن تنضب، مما يُشعِرُ بالخلود. أَوَثمة شعورٌ أثمن مِن ذلك؟ فكلُّ نوعٍ يحيا نشوةَ التطلعِ إلى الخلودِ انطلاقاً مِن هذه الحقيقة. لكنّ هذا الوضعَ لدى إنساننا الراهنِ بالأخص، يُعاشُ في المستوى الذي قالَ فيه أحدُ الشعراء "ذُرِّيَّتُنا بَلاءٌ على رؤوسنا". مِن هنا، محالٌ إنكار كَونِنا – مرةً أخرى – وجهاً لوجه أمام أفدحِ رذالةٍ وقُبحٍ وخطأٍ لاحتكارِ رأسِ المالِ والرجل، والذي يتعاكسُ مع الطبيعتَين الأولى والثانية.

ما شُيِّدَ بيَدِ الإنسانِ يُمكِن هدمَه بيَدِ الإنسان. فلا قانونُ الطبيعةِ موجودٌ هنا، ولا القَدَر المكتوب. بل موضوعُ الحديثِ هو الترتيباتُ الواجب تحطيمَها، والتي تُشَكِّلُ أيدي الحياةِ السرطانيةِ والهرمونيةِ للعصاباتِ والاحتكاراتِ والرجلِ القويِّ الماكر. لَطالما شَعَرتُ مِن الصميمِ بعُمقِ تَفاهُمِ ثنائيِّ الحياةِ الخارقِ كلياً في الكون (حسبما هو معلوم). وأبدَيتُ أولاً الجرأَة على التفكيرِ مع المرأة، ثمَّ النقاشَ معها حولَ مكانِ وزمانِ ومقدارِ الفسادِ الموجود، وكيفيةِ تلافيه؛ ووضعَ أهميةِ ذلك في مقدمةِ كافةِ العلاقات. دون أدنى شك، فالمرأُة القوية، المُفَكِّرَة العاقلة، الفاضلة، الجميلة، التي تَتَّخِذُ القراراتِ الصائبة، وبالتالي تَجعَلُني معجَباً بها بتَخَطّيها إياي، والتي يُمكِن أنْ تَكُونَ مُحاوِراً لي؛ ستَكُونُ مِن أحجارِ الزاويةِ في بحثي الفلسفّي. ولَطالما آمنتُ بأنّ ألغازَ تَدَفُّقِ الحياةِ في الكونِ ستَجِدُ معناها مع هذه المرأةِ بجانبها الأفضل والأجمل والأصح. ولكني آمنتُ أيضاً بأخلاقي التي لا تَسمحُ بتاتاً بمُشاطرةِ طرازِ وجودي مع بضاعةِ "الرجل ورأس المال" المنتصبةِ أمامي، أي مع "هرمز ذي التسعين ألفِ زوج"؛ ولدرجةٍ لن يَقدِرَ عليها أيُّ رجلٍ كان. حينها، قد يَكُونُ مصطلحُ "علم المرأة" Jineoloji جواباً أفضل للهدف، وبما يتعدى نطاقَ الفامينية.

لَطالَما تَوطَّدت الحاكميةُ الرجوليةُ التي طَوَّرَتها الهرميةُ التقليديةُ وسَلَّطَتها على المرأةِ طيلةَ تاريخِ المدنية. والسلطةُ البالغةُ حَدَّها الأقصى في شكلِ الدولةِ القومية، إنما تنتهلُ قوتَها هذه بنسبةٍ كبرى من الجنسويةِ التي وسَّعَتها وعَمَّقَتها. ذلك أنّ الجنسويةَ ليست وظيفةً بيولوجيةً طبيعية، بل هي أيديولوجيا تُنتِجُ السلطةَ والدولةَ القوميةَ بقدرِ القوميةِ على الأقل. فجنسُ المرأةِ بالنسبةِ للرجلِ الحاكم، هو موضوعٌ شيئانيٌّ وأداةٌ طَبَّقَ عليها شتى أشكالِ طمعِه ونَهَمِه. وعبارةُ "نساؤكم حرثٌ لكم فأتوا حرثَكم أنّى شئتم" المذكورةُ في الكتبِ المقدسة، وعبارةُ المدنيةِ

القائلةُ "المرأُة كالعُود، فاعزفوا عليه كما تشاءُون"؛ إنما تُشيدان بهذه الحقيقة. علاوةً على أنّ مقولةَ "لا تُنقِصْ العصا عن ظهرِها، ولا المَنَي من رَحمِها" تَعكِسُ الطابَع الفاشيَّ للسيطرةِ الحاكمية.

عليَّ التبيانَ بمنتهى الصراحةِ أني أَجِدُ تحليلاتِ الجنسويةِ الاجتماعيةِ وضعية Pozitivist. ولا أعتَقِدُ بإمكانيةِ تحليلِنا للمرأةِ بالمواقفِ الموضوعانيةِ الفظة. خاصةً وأننا نَجهَلُ رموزِ العبوديةِ المُرَسَّخةِ في المرأة. إني على قناعةٍ بأنّه ثمةَ تَدَنُّسٌ وانغماسٌ زائدٌ في عقليةِ القضيبِ – المهبَل، وأنّ هذه العقليةَ تَشلُّ مهاراتِ الإنسانِ الأخرى. والأمرُ اللافتُ للنظرِ في هذا السياق، هو أنّ ظاهرةَ الجِماعِ والاتصالِ الجنسيّ، التي تتميزُ بوظيفةٍ قَيِّمةٍ وبفترةٍ بَيِّنةٍ وشكلٍ محدودٍ في عالَمِ النباتِ والحيوانِ أجمع، قد اتَّخَذَت لدى النوعِ البشريِّ حالاً هيوليةً لا شكل ولا فترة لها، وتتفسخُ فيها معالُم وظيفتِها إلى أقصاها. ومن المؤكَّدِ أنّ هذا دليلُ رعونةٍ وتَفَسُّخٍ اجتماعيٍّ المنبع. أو بالأحرى، بالمقدورِ التبيان أنّها حالةٌ تَطَوَّرَت تزامُناً مع ولادةِ وتعميمِ القضيةِ الاجتماعية (القمع والاستغلال). من هنا، فالقدرةُ على تحديدِ كونِ قضيةِ المرأةِ من جميعِ مناحيها هي قضيةُ المجتمعِ الأوليةُ النابعةُ من تفكيكِ للمجتمعِ الأمومّي، إنما هي ضروريةٌ لصياغةِ تعريفٍ سليم.

الجنسانيةُ الاجتماعيةُ وحشٌ اجتماعيٌّ خطيرٌ كما الرأسمالية بأقلّ تقدير. ولَكَم مؤسفٌ أنّ حاكميةَ الرجلِ الجائرِ والماكرِ يَسلكُ موقفاً تعسفياً لا هوادَة فيه من أجلِ عرقلةِ ظهورِ حقيقةِ هذه الظاهرةِ إلى الوسط. الجنسانيةُ هي الحقلُ الاجتماعيُّ المتروكُ في الظلماتِ الدامسة، على الرغمِ من كونِها تقتضي البحثَ والتمحيصَ بقدرِ الرأسمالية. فكلُّ أيديولوجياتِ السلطةِ والدولةِ تستقي أُولى مناهِلِها من المواقفِ والسلوكياتِ الجنسانية. وعبوديةُ المرأةِ هي الحقلُ الاجتماعيُّ الأعمقُ والمحجوبُ الذي طُبِّقَت عليه شتى أشكالِ العبوديةِ والقمعِ والاستغلال. إنها الموضوعُ الشيئانيُّ الاجتماعيُّ الذي جُرِّبَت عليه جميعُ أشكالِ السلطةِ والدولةِ ورأَته مصدراً لها.

السؤالُ الأساسيُّ الواجب طرحه في هذا المضمارِ هو: لماذا يصبحُ الرجلُ حَسوداً ومتحكّماً وجانياً لهذه الدرجةِ بشأنِ المرأة، ولِم لا يتخلى عن العيشِ في وضعِ المغتَصِبِ المُعتَدي أربعاً وعشرين ساعةً في اليوم؟ ما من ريبٍ في أنّ الاغتصابِ والتَّحَكُّم مصطلحان مرتبطان بالاستغلالِ الاجتماعيّ. فهما يُعَبِّران عن الماهيةِ الاجتماعيةِ للمُجريات، وغالباً ما يُذَكِّران بالهرميةِ والبطرياركيّةِ والسلطة. أما معناهما الآخرُ الكامنُ في الأعماق، فهو تعبيرُه عن خيانةِ الحياة. لكنّ تَشَبُّثَ المرأةِ بالحياةِ من نواحي عديدة، بمقدورِه الكشف عن الموقفِ الجنسويِّ الاجتماعيِّ للرجل. فالجنسويةُ الاجتماعيةُ تُعَبِّرُ عن فناءِ غِنى الحياةِ تحت نيرِ الجنسانيةِ الشَّالِّ والاستهلاكيّ، وما يتولّدُ عنه من حقدٍ واغتصابٍ وموقفٍ تَحَكُّمِيّ. علاقةُ غريزةِ الجنسِ باستمرارِ الحياةِ واضحة. ولكن، يستحيلُ رصد أيِّ كائنٍ حيٍّ يتميزُ بِعَقليةٍ تَغُوصُ في النَّهَمِ والجوعِ الجنسيِّ على مدارِ الساعة. كما وساطّع أنّ الحياةَ ليست عمليةً جنسيةً محضة. بل، وعلى النقيض، بالإمكان القول أنّ الاتصالَ الجنسيَّ ضربٌ من لحظاتِ الموت، أو بالأحرى، أنه حملةٌ فانيةٌ للحياةِ تجاه الموت. بناءً عليه، فمزيدٌ من الممارسةِ الجنسية، يعني أيضاً فقدانَ الحياةِ بالمِثل.

لا أشيرُ إلى أنّ العمليةَ الجنسيةَ مُميتةٌ وفانيةٌ كلياً. بل وتَحمِلُ بين أحشائِها هدفَ خلودِ الحياة. لكنّ هذا الهدفَ ليس الحياةَ بالتحديد. بل بالعكس، هو تدبيرٌ وإجراءٌ إزاءَ ذُعرِ الموت. وهذا ما يُمكِنُ القول أنه لا يَحمِلُ قيمةَ الحقيقةِ كثيراً. بالإمكان إيضاح هذا القول كالتالي: هل تكرارُ دوامةِ الحياةِ هو الهامّ، أم الدوامةُ بِحَدِّ ذاتِها منفردةً؟ فبَعدما يُعَبِّرُ تماماً عن حقيقةِ المنفردِ بذاتِه، فإنّ تَكرارَ الدوامةِ إلى مالا نهاية لا يَحتَوي معاني كثيرة. والمعنى الذي سيَحتَويه، هو الحاجةُ إلى بلوغِ "المعرفةِ المطلقة". وفي هذه الحال، فبمقدارِ ما تُدرِكُ الدوامةُ نفسَها جيداً، سيَكُونُ قد تمَّت تلبيةُ احتياجِ المعرفةِ المطلقةِ بنفسِ القدر. وهذا ما مفادُه أنه لا تبقى هناك قيمةٌ أو معنى ملحوظٌ للدوامات، وبالتالي للتكاثُرِ الجنسّي.

والرأسماليةُ والدولةُ القوميةُ اللتان تتحركان بوعيٍ وإدراكٍ عميقٍ لخصائصِ عبوديةِ المرأةِ هذه، إنما تتوخيان العنايةَ الفائقةَ في استخدامِ المرأةِ كأرقى أداةٍ لرأسِ المالِ والسلطة. لذا، ينبغي العلَم يقيناً أنّه من دون عبوديةِ المرأة، لا فرصةَ لأيِّ شكلٍ عبوديٍّ في التطورِ والحياة. تفيدُ الرأسماليةُ والدولةُ القوميةُ عن حاكميةِ الرجلِ الأكثر تمأسُساً على الإطلاق. وبصراحةٍ أكثر، فالرأسماليةُ والدولةُ القوميةُ هما احتكاريةُ الرجلِ الطاغي والجبارِ والمستَغِل. وربما تحطيُم هذه الاحتكاريةِ أصعبُ من تحطيمِ الذّرة.

طَوَّرَت الحداثةُ الرأسماليةُ هذا النظَام أكثر فأكثر. فالترتيباتُ الحاصلةُ لصالحِ المرأةِ في الحقلِ القانونيّ، بعيدةٌ عن تأمينِ المساواةِ الفعلية. هذا وبالمستطاع تعريف الزواج بمؤسسةِ شرعنةِ الجنسويةِ الاجتماعيةِ والحاكميةِ الرجوليةِ المُصَعَّدةِ تحت ظلِّ طابعِ المدنية. إنها عبارة عن الحالةِ التي تنعكسُ فيها احتكاريةُ الهرميةِ والسلطةِ والدولةِ على الوحدةِ Birim الأكثر انتشاراً، والتي تعتَبَر خليةَ المجتمع. كما ثمة تناقضٌ مستورٌ بين جوهرِها وشكلِها وشرعَنَتِها. فهي بمنزلةِ أفضلِ مؤسسةٍ لتمويهِ عبوديةِ المجتمعِ العامةِ ممَثّلةً في شخصِ المرأة. حيث يُعمَلُ على تأنيثِ المجتمعِ خطوةً تلَو الأخرى، باتّخاذِ سياقِ تأنيثِ المرأةِ أساساً (إسقاطها والحطّ من شأنها وتصييرها امتداداً للرجل). لقد نُفّذَت عبوديةُ الرجلِ بعد تأنيثِ المرأةِ وبالتداخُلِ معها على الدوام. فالعبوديةُ والتأنيثُ المُطبَّقان على المرأة، واللذان أَثمَرا عن نتائجِهما، كانتا ستُوَطّدان لاحقاً على الرجالِ والطبقاتِ المسحوقة. هذا السياقُ المتصاعدُ مع المدنية، يَصِلُ أَوجَهُ مع الحداثةِ الرأسمالية. والفاشيةُ ذات معنى خاصٍّ في سياقِ تأنيثِ المجتمع. فهي تُفيدُ بالمجتمعِ الصائرِ مستسلماً. بينما الحداثةُ تُعَبِّر عن المجتمعِ المَخصيِّ والمفتقرِ لمهارتِه في الدفاع، وعن مجتمعِ الزوجاتِ العموميات، الذي بات فيه الجميعُ أزواجاً وزوجاتٍ لبعضِهم البعض. ذلك أنّ تراكُم رأسِ المالِ المتحققِ باستمرار، يتطلبُ الروحَ الهجوميةَ والبربريةَ لدرجةٍ لا يُتيحُ فيها الفرصةَ لشكلٍ آخر من المجتمع. إنّ الزواجَ هو الميدانُ الذي تُشَرعَنُ وتُطَبَّقُ فيه العبوديةُ والاغتصابُ باسمِ الشرفِ حتى أعمقِ الأعماق. أما المؤسسةُ التي تُزيحُ قناعَ الحداثةِ وتُسقطُه، فهي حالةُ إفلاسِ الأسرةِ أيضاً. فإفلاسُ الأسرةِ في المدنيةِ الغربيةِ لا يُشيرُ فقط إلى هشاشةِ الأواصرِ الاجتماعية، بل ويَدُلُّ أيضاً على مدى غورِ تناقضِها مع المجتمع، وعُمقِ حالةِ الأزمةِ ووضعِ الفوضى فيها. فكيفما أنّ عبوديةَ المرأةِ تُحَدِّدُ مستوى العبوديةِ الاجتماعية، فحالةُ الفوضى في العلاقةِ بين المرأةِ والرجلِ أيضاً تَعكِسُ تناقضاتِ الحداثةِ الرأسماليةِ الراهنةِ وحالةَ الفوضى لديها.

الجنسويةُ الاجتماعيةُ ليست مصطلحاً محدوداً بالسلطةِ الكائنةِ في العلاقاتِ بين الجنَسين. بل تُشيدُ بسلطويةٍ مستفحلةٍ في كافةِ مستوياتِ المجتمع. وهي تُظهِرُ سلطةَ الدولةِ البالغةَ أقصاها مع الحداثة. إذ ما مِن شيءٍ مُحَرِّضٍ ومثيرٍ وصالحٍ لأنْ يَكُونَ موضوعَ سلطةٍ، بقدرِ ما هي المرأةُ المتحوِّلةُ إلى شيء. فالمرأةُ ككيانٍ مُشَيَّأٍ تتسُم بمزايا جعلِ السلطةِ قصوى. ويُبقى عليها دوماً في وضعِ المُحَرِّضِ والمُضاعِفِ للسلطة. إنّ تحليلَ علاقةِ المرأةِ بالسلطةِ ضمن هذا الإطار، هامٌّ على صعيدِ كشفِ النقابِ عن حقيقتِها. فكلُّ رجلٍ يتمتّع زيادةً عن اللزومِ بعَقليةِ تطبيقِ جشعِه في السلطةِ على شخصِ المرأة. وتتكاثُر العقليةُ نفسُها بممارسةِ النساءِ إياها على بعضهنّ بعضاً وعلى أطفالهن في هيئةِ جشعِ السلطة. وتَغدو المرأةُ ذئبَ المرأةِ هذه المرة. وهذا هو الحدثُ المسمى بردودِ الفعلِ المتسلسلة. ذلك أنّ دورَ المرأةِ داخلَ نظامِ الاستغلالِ الرأسماليِّ منفتحٌ ومُساعِدٌ أكثر بكثير. فهي لا تكتفي بإنجابِ وتنشئةِ الأطفالِ بلا أَجرٍ من أجلِ النظام، بل وتَنساقُ وراءَ كلِّ عملٍ بأبخسِ الأجور، ويُبقى عليها في وضعِ المُخَفّضِ الدائمِ للأَجرِ من جهة، وكأداةِ ضغطٍ على جيشِ العاطلين عن العملِ من جهةٍ أخرى. ولَكَم هو مؤلِم أنه، وبالرغمِ من كونِها صاحبةُ الكدحِ الأكثر قهراً، إلا أنه ما مِن تعاليم – بما فيها الماركسية – ترى داعياً للتحدثِ عن حقوقِ المرأةِ وكدحِها، أو لصياغةِ تحليلٍ أو إبداءِ موقفٍ سياسيٍّ لازمٍ لأجلِ ذلك. المؤشرُ الآخَرُ معنيٌّ بكدحِ المرأة، حيث يُبرهِنُ استشراءَ الجنسويةِ الاجتماعيةِ لحاكميةِ الرجل.

باتت الديموغرافيا، أي قضيةُ التزايُدِ السكانيِّ المُفرطِ تُهَدِّدُ العالَم والمجتمَع تدريجياً بنحوٍ أكبر من قضيةِ الطبقة. التزايُدُ السكانيُّ مرتبطٌ عن كثب بالمجتمعِ الجنسويِّ والحداثةِ الرأسمالية. فالشهوةُ الجنسيةُ التي لا تَعرِفُ السكونَ على مدارِ الساعة، والثقافةُ السلالاتيةُ والأُسَرِيّة، وسياسةُ الرأسماليةِ والدولةِ القوميةِ في التزايدِ السكانيِّ بُغيةَ الربحِ والقوة؛ كلُّ ذلك يَجلبُ معه انفجاراً سكانياً كالتَّيهور. ولدى إضافةِ مساهماتِ التقنيةِ والطبِّ إلى ذلك، فالواقعُ البارزُ للعَيانِ يُعَبِّرُ عن أخطرِ المَهالِكِ من جهةِ إمكانيةِ سيرورةِ المجتمعِ والبيئة. والفوضى الديموغرافيةُ متعلقةٌ بهذا الواقع. فكوكبُنا والبيئةُ قد بَلَغا مشارِفَ استحالةِ تَحَمُّلِ الحجمِ القائمِ منذ زمنٍ بعيد (إذا ما استمرَّ تزايُدُ السكانِ الذين يبلغ تعدادُهم ستة مليارات ونصف المليار). لذا، فتقييمُ إفلاسِ النظامِ من جانبِه هذا أيضاً أمرٌ هامّ. يجب الإدراك على أحسِ وجهٍ أنّ المرأة أُقحِمَت تحت عبءٍ مُرَوِّعٍ يصعبُ تَحَمُّله، بوصفِها أداةً لإنجابِ أطفالٍ كُثُر. فالقضيةُ تَنبُع من نظامِ سُخرَةٍ إلزاميةٍ شاقةٍ للغاية، وتتعدى كثيراً مسألةَ امتلاكِ الأطفال. علاوةً على أنه ينبغي الاستيعاب جيداً أنّ إنجابَ الأطفالِ ليس ظاهرةً بيولوجية، بل ثقافيةٌ معنيةٌ بالنظام. ذلك أنّ كلَّ مولودٍ يعني موتَ المرأة، ليس مرةً واحدة، بل مراتٍ عديدةً على صعيدِ الثقافةِ القائمة. ما يَلزُم هو ثقافةٌ تَقنَع بالقليلِ جداً، وتَعُمُّها الإجراءاتُ الصحية، وتقتضي قبلَ كلِّ شيءٍ الإعدادَ الذهنيَّ لإنجابِ الأطفال. كما إنّ إسنادَ فكرةِ الخلودِ والقوةِ إلى المعرفةِ المطلقةِ والجمالياتِ ونَماءِ المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيّ، لا إلى الأطفال، وتحليلَ تنشئةِ الأطفالِ ضمن هذه الأولوياتِ وضمن كُلّياتيةٍ متكاملة؛ سيَكُونُ أثمنَ معنًى وَجُودَة. وباختصار، ينبغي حلّ وتحليل موضوعِ تنشئةِ الأطفالِ بناءً على احتياجاتِ المجتمعِ الاقتصاديِّ والأيكولوجيِّ وفلسفةِ الحرية.

وبِمَعِيّةِ الحداثة، تَقُومُ الديموغرافيا (علم السكان) بوصفِها فرعاً جانبياً من الجنسويةِ الاجتماعية، بربطِ نِسَبِ الولادةِ بمعاييرٍ مثالية، مستفيدةً في ذلك من الإحصائياتِ في سبيلِ تكوينِ الجيشِ العسكريِّ وجيشِ العاطلين عن العملِ ومجتمعِ الأمةِ المعياريّ. والأيديولوجيا المسماةُ بالمالتوسيةِ تُشيدُ بذلك. إنّ الزيادةَ السكانيّةَ التي تُهَدِّدُ المجتمَع والأيكولوجيا ليست قضيةً بيولوجية، بل هي جوهرياً محصلةٌ لاستثمارِ الأيديولوجيةِ الجنسويةِ من قِبَلِ الرأسماليةِ والدولةِ القومية. ولَربما أنّ الأيديولوجيةَ والممارساتِ الجنسويةَ للرأسماليةِ والدولةِ القومية، بما في ذلك الأسرةُ العصرية، هي مصدرُ أعظمِ القضايا بالنسبةِ للمجتمعِ والبيئة. بالتالي، ينبغي تقييم الجنسويةِ الاجتماعيةِ ارتباطاً بالدولةِ القوميةِ على أنها منبعُ خامسِ أكبرِ قضيةٍ اجتماعية.

ثاني أهمِّ مؤسسةٍ اجتماعيةٍ تَمّ بَعثَرتها بَعدَ مجتمعِ الزراعةِ – القريةِ في عصرِ الرأسماليةِ الصناعية، هي الأسرةُ والمرأة. كما أنّ الأسرةَ والمرأة موضوعٌ هامٌّ حَجَبَته السوسيولوجيا الغربية، حيث تتجنبُ إيضاحَ أسبابِ وكيفيةِ تعريضِ العائلةِ للدمار. قد يُوَضَّحُ هذا الواقعُ ارتباطاً بعدمِ حقِّ العبيدِ في تكوينِ أسرةٍ في العصورِ الأولى. فالشروطُ الماديةُ لمؤسسةِ العائلة، التي باتت تقليديةً في مجتمعِ المدنية، قد زالت من الوجودِ بنسبةٍ كبرى نتيجةَ البطالةِ والحرمانِ المتزايدَين. هذا ولا يَبقى أيُّ معنى اجتماعيٍّ للأسرة. وبينما يُبتَر الفردُ من المجتمع، فإنّ نصيبَ المرأةِ في هذا الأمرِ هو الرمْيُ بها في الشارع، والاستسلامُ للرجلِ الحاكمِ الذي يَفرضُ عليها ظروفاً شاذةً عن طبيعتها رغماً عن إرادتِها وبمنوالٍ متعجرفٍ وجائرٍ للغاية. أي أنّه، وكما رُوِّجَ للمرأةِ العبدةِ في هذا العصر، فإنها لَم تَنَل حريتَها. فعبوديةُ المرأةِ في الرأسماليةِ هي عبوديةٌ سُوقيةٌ مُجَذَّرةٌ لدرجةٍ لَم تَبقَ فيها خليةٌ واحدةٌ من المرأةِ إلا وبُضِّعَت. ويُسَلَّطُ أهمُّ عناصرِ الأزماتِ المُعاشةِ في عصرِ الصناعويةِ على العائلةِ والمرأة. ليست حالاتُ الطلاقِ الجمّةِ والزيادةُ في عددِ أطفالِ الشوارعِ فحسب، بل والجنسانيةُ الاجتماعيةُ التي لا تَعرِفُ حدوداً في السلطويةِ والاستغلالية، إنما تَعكِسُ مدى عُمقِ هذه الأزمةِ والانهيار. من هنا، فحلُّ قضيّتَي الأسرةِ والمرأةِ في المجتمعِ يُشيرُ إلى الحاجةِ الماسّةِ لجهودٍ عظيمةٍ نظرياً وعملياً، بوصفِهما أهمَّ عناصرِ الحياةِ الحرة.

لا استغناء عن التحرك وفق نظرية وممارسة عملية أخلاقيتين، كمبدأ وسلوك أولي مصيري، لدى إنشاء المجتمع الديمقراطي والأيكولوجي التحرري الجنسوي؛ ذلك لأن المجتمع الرأسمالي تأسس على أساس إنكار الأخلاق ودحضها.

صُعِّدَت النزعةُ الجنسانيةُ واستُخدِمَت بالأغلب كعنصرٍ أيديولوجيٍّ تاريخياً في عهدِ الليبرالية. فالليبراليةُ التي وَرِثَت المجتمَع الجنسانيّ، لَم تَكتَفِ بتصييرِ المرأة عاملاً مجانياً في المنزلِ فقط. بل وأكثر من ذلك، استولَت عليها بتبضيعِها وعرضِها في السوق كموضوعِ جنس. وبينما كان الكدحُ فقط مُبَضَّعاً لدى الرجل، باتت المرأةُ بضاعةً بكلِّ جسدِها وروحِها. هكذا كان يُنشَأُ أخطرُ أشكالِ العبوديةِ في حقيقةِ الأمر. ذلك أنّ "زوجةَ الزوج" باتت تُشَكِّلُ موضوعاً لاستغلالٍ محدود، ولو أنها ليست صفةً حسنة. لكنّ التَّبَضُّعَ بكلِّ شخصيتِها، مفادُه استعباداً أسوأ من العبوديةِ لفرعون. فالانفتاحُ على العبوديةِ للجميع أخطر أضعافاً مضاعفةً من العبوديةِ لدولةٍ أو شخصٍ واحد. هذا هو الفخُّ الذي نَصَبَته الحداثةُ للمرأة. فالمرأةُ المنفتحةُ على الحريةِ ظاهراً، كانت ساقطةً إلى مستوى أرذَلِ أدو اتِ الاستغلال وأَحَطِّها. فالمرأةُ أداةُ الاستغلالِ الأساسيةُ، بدءاً من أداتيتِها الدعائية إلى أداتيتِها الجنسيةِ والإباحية. يمكنني القول بكلِّ سهولة أنّ المرأة أُقحِمَت تحت أثقلِ عبءٍ في تَحَمُّلِ الرأسماليةِ واستمرارِها.

تؤدي المرأة دوراً استراتيجياً بالنسبة للنظامِ القائمِ في الإكثارِ من الاستغلالِ والسلطة. فالرجلُ كممثلِ الدولةِ ضمن الأسرة، يَعتَبِر نفسَه صاحبَ الصلاحياتِ والمسؤولَ عن ممارسةِ الاستغلال والسلطةِ معاً على المرأة. حيث تُحَوِّلُ كلَّ رجلٍ إلى جزءٍ من السلطةِ من خلالِ تعميمِ القمعِ التقليديِّ على المرأة، فتَظهَر على المجتمعِ بهذه الطريقةِ أعراضُ مَرَضِ التحوُّلِ إلى سلطةٍ قصوى. فوضعُ المرأةِ يَمُدُّ مجتمَعَ الهيمنةِ الرجوليّةِ بمشاعرِ وأفكارِ السلطةِ اللامحدودة. من جانبٍ آخر، فثَمَنُ جميعِ السلبياتِ تَدفَعُه المرأةُ الكادحة، بل المرأةُ نفسُها؛ بدءاً من تَكَوُّنِ العاملِ المتنازِلِ إلى البطالة، ومن ظاهرةِ العُمّاليةِ المجانية إلى العملِ بأبخسِ أجر. أيديولوجيةُ الليبراليةِ الجنسويةُ التوفيقيةُ لا تَكتفي بتحريفِ هذا الوضعِ وإظهارِه مُغايِراً عما هو عليه، بل وتُحَوِّلُه إلى بدائل أيديولوجيةٍ مُصاغةٍ للنساءِ بِحرص. إنه أَشبَهُ بِفَرضِ تَقَبُّلِ عبوديتِها بيَدِها.

بالإمكان القول أنه باستغلالِ النظامِ للمرأةِ أيديولوجياً ومادياً لا يتغلبُ فقط على أَشَدِّ أزماتِه وطأة، بل ويُرَسِّخُ وجودَه ويَضمَنُه أيضاً. المرأةُ بمثابةِ أقدمِ وأحدثِ أمةٍ مستعمَرةٍ في تاريخِ المدنيةِ عموماً، وفي ظلِّ الحداثةِ الرأسماليةِ على وجهِ الخصوص. وإنْ كان هناك وضعٌ متأزِّمٌ من كلِّ النواحي، ويستحيلُ الاستمرارُ به، فإنّ حِصّةَ استعمارِ المرأةِ تتصدرُ أسبابَ ذلك.

نُظِرَ إلى الفامينيةِ والحركاتِ الأيكولوجيةِ والثقافيةِ كعائقٍ أمامَ الصراعِ الطبقي. ولَم يَجرِ التحليلُ الشاملُ للاستعمارِ الثقيلِ الوطأةِ المُطبَّقِ على المرأة بكلِّ بَدَنِها وروحِها، وليسَ بكدحِها وحسب. ولم يتم تَخَطّي معاييرِ المساواةِ في قوانينِ البورجوازية. هذا الكادحُ الأقدم والأحدثُ عمراً في التاريخ، والذي غالباً ما يَعمَلُ مجاناً أو نادراً ما يَقبضُ أجراً زهيداً، لَم يَكُ يَعني شيئاً أبعَدَ من كونه موضوعاً شيئانياً بِحُكمِ تاريخِ الحاكميةِ الذكورية. جليٌّ أن ما يجري تحليله هو الطبقةُ الرجولية. هذا وتم تعاطي الأيكولوجيا أيضاً بمنوالٍ مشابه. فمثلما لم يُنظَر بِعينِ البَصيرةِ لهكذا قضايا، فقد زُعِمَ أنها قد تَنعَكِسُ سلباً على تَكامُلِ الصراعِ الطبقي. أما الحركاتُ الثقافيةُ، فلم تتخلَّصْ من تقييمِ إحياءِ الماضي بأنه عنصرٌ آخَر من العناصرِ المُفسِدةِ للصراعِ الطبقي. والنتيجةُ انعَكَسَت كنزعةٍ طبقيةٍ تجريديةٍ مبتورةٍ من كلِّ حلفائها المُحتَمَلين، وغارقةٍ في النزعةِ الاقتصادوية.

تُسَلِّطُ البحوثُ البيولوجيةُ الضوءَ على الدورِ الجذريِّ للمرأةِ ضمن النوعِ البشريّ. فالمنقطعُ عن الجذعِ الأصليِّ هو الرجل، لا المرأة. فعاطفيةُ المرأةِ تتأتى من عدمِ انحرافها المفرطِ عن جدليةِ التكوينِ الكونّي. ونخصُّ بالذّكرِ الإبقاءَ عليها في المنزلةِ السفلى ضمن سياقِ

المدنية، والذي أثَّر في تَحَلِّيها ببُنيَتِها هذه، وصَونِها إياها إلى يومنا الراهن. أما عقلُ المرأةِ المفعَم بالعواطفِ والمشاعر، فيُرادُ عَكسُه دائماً على أنه "ناقص"، وأنه بالذات طابعُ المرأة. لقد سَيَّرَ العقلُ الرجوليُّ عِدَّة حملاتٍ تمشيطيةٍ كبرى على المرأة، ولا يزال.

أولها؛ تصييرُها أولَ عبدٍ منزليٍّ له. وهذا السياقُ مشحونٌ بالسحقِ والمجازرِ والإهانةِ والقمعِ والاعتداءِ والاغتصابِ الرهيب. ودورُها المعتَرَفُ به مجردُ إنتاجِ "النسل والذُّرِّية" لنظامِ المُلكِيةِ قدرَ الحاجة. فأيديولوجيةُ السلالةِ مرتبطةٌ بوثوقٍ بليغٍ بهذه الذُّرِّية. والمرأةُ ضمن هذا الوضعِ مُلكٌ مطلق. إنها مُلكُ وشرفُ صاحبِها، لدرجةِ استحالةِ الكشفِ عن وجهها لغيره.

ثانيها؛ كونها أداةً جنسية. الجنس ُمعنيٌّ بالتناسلِ في الطبيعةِ بأكملها، حيث يَهدِفُ إلى استمرارِ الحياة. في حين أنه لدى الإنسانِ الرجلِ أُنيطَ الجنسُ والشهواتُ الجنسيةُ الشَّبَقِيَّةُ وتَطَوُّرُها المنحرفُ بدورٍ أصليّ؛ وخاصةً بالتزامنِ مع أَسْرِ المرأة، وبشكلٍ أخص ّوأثقل وطأةً مع مرحلةِ المدنية. ففتراتُ التزاوُجِ المحدودةُ جداً لدى الحيوانات (غالباً ما تَكُونُ سَنَوِيّة)، يُرادُ تصعيدُها لدى الإنسانِ الرجلِ لدرجةِ ممارستِها طيلةَ أربعٍ وعشرين ساعة في اليومِ تقريباً. المرأةُ في راهننا هي الأداةُ التي يُجَرَّبُ عليها الجنسُ والشهوةُ الجنسيةُ والسلطةُ الجنسيةُ بشكلٍ دائم، بحيث غدا الفصلُ بين البيوتِ العامةِ (الماخور) والخاصةِ فاقداً معناه. فكلُّ مكانٍ بات بيتاً عاماً وخاصاً، وكلُّ امرأةٍ باتت امرأةً عامةً وخاصة.

ثالثها؛ كونها كادحاً بلا أُجرة أو مَقابل. ويُفرَضُ عليها تنفيذُ أصعبِ الأعمال. أما ثمنُ ذلك، فهو الإرغامُ على أنْ تَكُونَ "ناقصةً" أكثر قليلاً. لقد حُطَّ من شأنِها لدرجةٍ باتت هي نفسُها تَقبَلُ فعلاً أنها "ناقصةٌ" جداً نسبةً للرجل، فشَرَعَت بالتشبثِ بيَدِ الرجلِ وسيادته، وتَعضُّ عليها بالنواجذ.

رابعها؛ جعلُها أدقَّ أنواعِ السلع. يقولُ ماركس في المال "إنه مَلِكُ السلع". في الحقيقة، إنّ هذا الدورَ مُناطٌ بالمرأةِ أكثر. أي أنّ المَلِكَةَ الحقيقيةَ للسلع هي المرأة. إذ، ما مِن علاقةٍ لا تُعرَضُ فيها المرأة. وما مِن ميدانٍ لا تُستَخدَمُ أو تُستَثمَرُ فيه المرأة. اللهمَّ إلا بشرطٍ وحيد، ألا وهو أنه، ورغَم وجودِ ثمنٍ مُصادَقٍ عليه مقابلَ كلِّ سلعة، فهو لدى المرأةِ عبارةٌ عن قلةِ احترامٍ مُهَوِّلة، بدءاً من وقاحةِ "عشقٍ" فظيع، وصولاً إلى كذبةِ "كدح الأمهات لا يُعَوَّض".

قضية المرأة، السلالة، العائلة و السكان في الشرق الأوسط

واحَيفَتاه على المرأة التي وَجَدَت دورَ الإلهة الأمِّ خليقاً بها بهويتها الاجتماعية البهية والعظيمة مع بزوغِ فجرِ التاريخ، فاختُزِلَت إلى مستوى أَبخَسِ سلعةٍ في الشرقِ الأوسطِ الراهن. نحن نفتقُر لإمكانيةِ الشرحِ البارزِ لتاريخها هذا، الذي ينبغي أنْ يَكُونَ قصَتها المأساويةَ القائمةَ بذاتِها. لكننا نستطيعُ انتقادَ نتائجِه. ذلك أنّ كشفَ النقابِ عن حقيقتِها بِتَبديدِ سحاباتِ الضبابِ المَحفوفةِ بالمرأةِ بِيَدِ الإنسان، هو من أُولى المهامِّ الاجتماعيةِ العاجلة.

مجتمُع الشرقِ الأوسطِ هو المجتمُع الأبكُر في تَعَرُّفِه على قضايا الطبقةِ والهرميةِ والسلطةِ في التاريخِ الكونّي. نحن نَعلُم أنَّ أولَ منظومةٍ هرميةٍ قَبلَ السلطةِ تأسست على الشبابِ والمرأة. فتحالُفُ الرجلِ المُستَبِدِّ الماكر + الشامان والراهب + الرجال العجائز الخبراء هو نموذجٌ بدئيٌّ لكافةِ الهرمياتِ ولجميعِ السلطاتِ والدولِ التي ستتصاعدُ بعدَها. إنه مَهدُ كلِّ القضايا الاجتماعية. إننا نَشهَدُ عهدَ آل عُبَيد الهرميَّ (5000 – 3500 ق.م) في ميزوبوتاميا السفلى قَبلَ هيمنةِ مدينةِ أوروك. إنها هرميةٌ انتشرت في كافةِ أصقاعِ ميزوبوتاميا. هي نظامٌ منسوجٌ حولَ البيتِ الكبيرِ والأسرةِ الواسعة، وبدايةُ نظامِ السلالة. ما يَتَكَوَّنُ هنا هو تَصَوُّرٌ وتطبيقٌ لِعالَمٍ تَخضَعُ فيه المرأةُ والشبابُ وكلُّ الباقين خارجَ الشريحةِ الهرميةِ الفوقيةِ إلى استعبادٍ ممَنهَج، وبالتالي، تتأسسُ فيه أرضيةُ القضيةِ الاجتماعيةِ لأولِ مرة. وميزوبوتاميا تتميزُ أيضاً بحقيقةِ قيادتِها الكونيةِ لهذا النظام. وهي أيضاً أصلُ الأيديولوجيةِ السلالاتيةِ والعائلية. وكُونُ هاتَين المؤسستَين لا تَبرَحان منيعتَين في الشرقِ الأوسط، هو على علاقةٍ كثيبةٍ بهذه العِلَّةِ التاريخية. هاتان المؤسستان ذاتا الريادةِ الرجوليةِ والأقدم في المجتمع، قد أَبدَتا تطوراً مستمراً على مرِّ التاريخ. فبينما تَحَوَّلَت السلالةُ إلى بؤرةٍ أساسيةٍ للسلطةِ وإلى شكلِ الدولة، فإنّ النزعةَ العائليةَ صارتَ الخليةَ النواةَ الرسميةَ لكافةِ المجتمعات. وحروبُ السلطةِ الناشبةُ طيلةَ التاريخِ بهدفِ إنشاءِ أو هدمِ السلالاتِ والعوائلِ الكبيرة، لا عدَّ لها ولا حصر. وبهذه الحروبِ لا تُصَيَّرُ المجتمعاتُ مصدراً للقضايا فحسب، بل وكأنها تُستَهلَكُ وتُستَنفَذُ ضمنياً أيضاً.

تتضمن مؤسسات البنى الاجتماعية، وبشكل خاص ظاهرة الأسرة، تشابكاً وتعقيداً، يماثل ما عليه في ظاهرة السلطة، بأقل تقدير. فالرجل والمرأة الشرق أوسطيَّين يتميزان بتشابك يستلزم بالضرورة تحليلاً خاصاً بهما. وأي تحليل للأسرة والمرأة والرجل الحاكم، من خلال القوالب السوسيولوجية العامة، سيحتوي نواقص مهمة جداً. فالواقع السياسي والأيديولوجي والأخلاقي ينعكس على الرجل والمرأة، بأكثر جوانبه قساوة وحِلكة. والتناقضات القائمة في مؤسسة الأسرة، ليست أقل مرتبة من تلك التي في مؤسسة الدولة. فالأسرة هنا أبعد من أن تكون مؤسسة اجتماعية، وأدنى إلى أن تكون "الثقب الأسود" للمجتمعات. إذا ما وضعنا المرأة تحت عدسة المجهر، لربما تَمَكّنّا من قراءة جميع دراميات الإنسانية فيها.

أما في العائلة، فتُكتَم الأنفاس أكثر فأكثر، باعتبارها خلية سفلى قابعة تحت وطأة التقاليد المقتاتة على العنف في المجتمع. بل وتُشَكِّل حالةً من الحرب الخفية والمستترة على المرأة بشكل خاص. وكأنه لا تبقى خلية في وجود المرأة إلا وترتعش من وطأة العنف. وحال الأطفال مثيلة لها. فالأسلوب التعليمي الأساسي الملقَّن لهم هو العنف. بيِّن تماماً أن الطفل المروَّض والمربَّى على العنف، سيُنتَظَر منه السلوك ذاته عندما يكبر، حيث يتفاخر بهيمنته المعتمدة على العنف ويتباهى ويتلذذ بها. وبينما يتوجب النظر إلى عاطفة القوة المعتمدة على السلطة والعنف كأخطر مرض اجتماعي، يُعلَن عنها بأنها أسمى العواطف وأكثرها بعثاً على الغبطة. هكذا تُقدَّم الظاهرة التي تتوجب لعنتها، على أنها الفضيلة الأسمى.

بالمقدور مراقبة المأساة الاجتماعية التي يحددها العقم والظلم السياسيَّين، ضمن واقع المرأة بالأكثر. حيث يصعب التفكير في نمط حياة للمرأة خارج إطار كونها أسيرة التقاليد الدولتية والهرمية، الممتدة على طول خمس آلاف سنة. لا تنبع الصعوبة هنا من التقاليد وحسب. بل إن القيم الأنثوية التي أفرزتها الحضارة الأوروبية أيضاً مدِّمرة في تأثيراتها، بقدر التقاليد الدوغمائية كأقل تقدير. حيث تدخل المرأة في أعقد حالات الحيرة والارتباك حقاً، من ذهولها إزاء ثقافة تصل حدود الإباحية من جهة، وثقافة تُلبِسها البرقع الأسود الداكن من جهة أخرى.

قضايا المجتمعِ في الشرقِ الأوسطِ هي قضايا الأسرةِ والسلالةِ والطبقةِ والسلطةِ والدولة، والتي تُعاشُ في راهننا برواجٍ وكثافةٍ أكثر بكثير من أيِّ وقتٍ مضى.

ستتطوُر السلالاتيةُ حصيلةَ قَلبِ هذا النظامِ القائمِ رأساً على عَقِبٍ من حيث الأيديولوجيا والتنفيذ. وفي هذا النظامِ المسمى بالأبويِّ ستتجذُر الإدارةُ البطرياركيةُ الأبويةُ بتحالفِ كلٍّ مِن تجربةِ وخبرةِ "الرجلِ المُسِنِّ" مع الحاشيةِ العسكرية لـ"الرجلِ القوي" إلى جانبِ الشامانِ الذي هو نوعٌ من قيادةِ القدسيةِ السابقة لعهدِ الرهبان. من المهم بمكانٍ استيعاب خاصيةٍ هامةٍ للسلالاتية مِن جهةِ أننا معنيون بها راهناً عن كثب، ألا وهي أنّ رغبةَ العائلة ومؤسَّسةِ العائلة في امتلاكِها لعددٍ جَمٍّ من الأطفال الذكورِ تُعتَبُر اللَّبِنَةَ الأساسيةَ لأيديولوجية السلالة. أي أنّ تَعَدُّد الزوجات، والرغبةَ في الأولادِ الذكورِ على الدوام هو المَرامُ الأوليُّ لأيديولوجيا السلالة. والدافُع المفهوُم وراَء ذلك يَكمُنُ في القوةِ السياسية. فبينما انتقلَ الراهبُ إلى الريادةِ بالارتكازِ إلى قوةِ "المعنى"، فسيلجأ الشخصُ القويُّ الحاذقُ في السلالةِ للمراهنة على الريادة بالارتكازِ إلى القوةِ "السياسية". ولدى عدمِ الامتثالِ لمصطلحِ القوةِ السياسيةِ يبدأُ العنفُ بالسَّرَيان. في حين أنّ قوةً معنويةً منبِّهةً ومنذرةً من قَبيلِ "غضبِ الرب" هي المؤثرُة في قدرةِ الراهبِ لدى عدمِ الامتثالِ لها. أما المنبُع العينُ للقوةِ السياسية فهو "الحاشيةُ العسكريةُ للرجلِ القوي"، تماماً مثلما حُوصِرَ الرجلُ في مرحلةِ الصيدِ السابقة، وبالأخصِّ في مرحلةِ سيادةِ نفوذِ المرأةِ – الأم.

أولُ اغترابٍ جادٍّ في ثنايا الحياةِ الاجتماعيةِ يَبدأُ مع سلطةِ هذه النخبة. هذا وتَعُوُد بُنى العائلةِ والسلالةِ النخبويةِ بمصادرِها إلى الهرميةِ أيضاً. فبينما تتشكلُ السلالاتيةُ كدولةٍ من جانب، فهي من الجانبِ الآخَرِ تنتقلُ بالحياةِ الاجتماعيةِ إلى معنى وشكلٍ مختلفٍ بصفتِها أُسْرَوِيّة. موضوعُ الحديثِ هنا هو تَحَوُّلٌ جذريّ.

يُعَبِّر النظاُم الأبويُّ (الذي يُلاحَظُ أنه بدأَ بالتصاعدِ بدءاً من أعوامِ 5000 ق.م) عن النظامِ الذي جُرِّبَ فيه أولُ قمعٍ واستغلالٍ اجتماعيَّين، حيث بَرَزَ بعدَ النظامِ الأموميّ، الذي تُؤَيِّدُ مختلفُ البراهينِ على أنه تمَّ عيشُه بقوةٍ وطيدةٍ في ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ الاجتماعية. عبوُر الحاكميةِ على الأطفالِ والأملاكِ إلى الرجل، أي إلى مؤسسةِ الأُبُوّة، هي ثورةٌ جذريةٌ مضادةٌ للمرأة. إنها ثورةٌ مضادةٌ بالأكثر، نظراً لتمهيدِها المجالَ أمامَ نظامٍ متزمتٍ وقمعيٍّ واستغلاليّ. ويَلوحُ أنّ الرغبةَ في امتلاكِ عددٍ جمٍّ من الأولادِ هي أولُ نظامٍ تَمَلُّكِي. فبقدرِ ما يَكثُر الأولاد، فإنّ امتلاكَ القوةِ والأملاكِ والأموالِ يتضاعفُ بالمِثل. إنّ علاقةَ البطرياركيةِ والسلالاتيةِ مع المُلكيّةِ جليةٌ بسطوع. السلالاتيةُ أولُ مؤسسةٍ عائليةٍ واسعةِ النطاق، وهي أكبر من الكلان، وأوعى منها، ومُتَعَرِّفةٌ على المُلكيّة. إنها الشكلُ الأولُ للنظامِ الأبويّ. وتراجُع

حاكميةِ المرأة على الأطفالِ والأملاكِ يَسري جنباً إلى جنبٍ مع تَدَنّيها وانحطاطِها. وتتنحى ثقافةُ الإلهةِ الأُمِّ عن مكانِها لثقافةِ الآلهةِ الذكورِ – المُلوك. وتُستَشَفُّ هذه المستجداتُ في الثقافةِ السومريةِ بنحوٍ صاعقٍ للأنظار. هذا وتتطورُ مؤسسةُ الزواجِ والأُسرةِ طيلةَ تاريخِ المدنية، تحت ظلِّ تأثيرِ نموذجِ السلالة. هكذا يُعاشُ الزواجُ المعتمِدُ على توازن القوى بين المرأةِ والرجلِ بمنوالٍ محدودٍ أكثر. فبِحُكمِ كونِ السلالاتيةِ قد قُبِلَت أو فَرَضَت قَبولَها كأيديولوجيةٍ رجوليةٍ مهيمنةٍ وكاحتكارٍ سلطويّ، فغالبيةُ الزيجاتِ السائدةِ مُرغَمةٌ على الاعترافِ بسيادةِ الأب. وباختصار، فالسلالاتيةُ ومؤسسةُ العائلةِ المرتكزةِ إلى الرجلِ أنظمةٌ صُغرى مُنشَأةٌ وغيرُ طبيعة، تَحَكُّمِيّةٌ واستغلالية.

تكاد لم تبقَ أي ثغرة أو مسام، إلا وتسربت إليها الهرمية التي تُعرَف أيضاً باسم نظام السلطة الأبوية. ولربما قامت تقاليد هذا النظام على إدارة شؤون المجتمع قبل مؤسسة الدولة بآلاف من السنين. وربما تكون قوة نظام السلطة الأبوية مطوِّقة للشرق الأوسط وخانقة إياه بدرجة لا مثيل لها في أي بقعة من العالم. حيث لا تزال هذه القوة بارزة للعيان، وبنسبة لا يستهان بها، في تأثيرها على مفاهيم شخصية المرأة والرجل، والثقافة الإثنية، والعائلة والشرف؛ التي تُعتَبَر قِيَماً لا تزال حية تنبض في المنطقة. أما المدن التي كان يجب أن تطوِّر الثقافة المضادة لها، فهي مشحونة بالآثار العميقة للثقافة الريفية، وبالتالي لقوة نظام السلطة الأبوية؛ بحيث تبقى كأشباه جزر ضئيلة تسبح في المحيط الريفي.

من هنا، فتفكيكُ وتحليلُ الأسرةِ شرطٌ لا بدَّ منه لأجلِ تفكيكِ وتحليلِ السلطة – الدولة – الطبقة والمجتمع. ينبغي فهم نظامِ السلالةِ كتَكامُلٍ تتداخَلُ فيه الأيديولوجيا والبُنية. وإلى جانبِ تَطَوُّرِه من أحشاءِ نظامِ القبيلة، إلا أنه يَبني نفسَه على إنكارِه وكنواةٍ عائليةٍ للشريحةِ الفوقيةِ الحاكمة. له هرميتُه الصارمةُ جداً، وهو تمهيدٌ للطبقةِ الحاكمة. إنه النموذجُ البدئيُّ للسلطةِ والدولة، ويَرتَكِزُ إلى دعامةِ الرجلِ والأولادِ الذكور. فامتلاكُ عددٍ كبيرٍ من الذكورِ أمرٌ هامٌّ لأجلِ السلطة. وقد أفسَحَت هذه الخاصيةُ المجالَ أمام تَعَدُّدِ الزوجات، وأمَام حياةِ ونظامِ الحَريمِ والجواري. وامتلاكُ بعضِ الرجالِ لعشراتِ النساءِ ومئاتِ الأولادِ متعلقٌ بأيديولوجيةِ السلالة. فالسلطةُ والدولةُ تُنتَجُ في أحشاءِ السلالةِ أولاً. الأهمُّ من كلِّ ذلك أنَّ السلالةَ هي المؤسسةُ التي تُعَوِّدُ قبيلتَها وعشيرتَها أولاً، ومن ثَمَّ بقيةَ النظمِ القَبَليةِ الأخرى على أولِ تفاوت طبقيٍّ وعلى العبودية. لذا، يَكادُ يَكُونُ من المستحيل العثورُ على سلطةٍ أو دولةٍ من دونِ سلالة في مدنيةِ الشرقِ الأوسط. الأمرُ كذلك بِحُكمِ جذريةِ واقعِ السلالةِ فيها، ولأنها تُشَكِّلُ مدرسةً تجهيزيةً بالنسبةِ للسلطةِ – الدولة.

تَحَوُّلُ السلالةِ إلى أيديولوجيةٍ رسميةٍ قد تَرَكَ بصماتِه على بُنيةِ العائلة، مُمَهِّداً السبيلَ أمام أيديولوجيةٍ تحتيةٍ على شاكلةِ "النزعة العائلية". هذا وثمةَ فرقٌ بين عائلةٍ وأخرى. فقد تواجَدَت أشكالٌ جدُّ متغايرةٍ للوحدةِ بين المرأةِ والرجل، سواءً طيلةَ التاريخِ أم قبلَ التاريخ. إذ كان نمطُ عائلةِ الكلان، التي يَطغى فيها وزنُ المرأة، منتشراً جداً على وجهِ الخصوص. ولا يُعرَفُ الرجلُ – الزوجُ كثيراً في هذا النمطِ العائلّي. فالأخوالُ والأولادُ أهمُّ بكثير. النمطُ الآخر هو الذي يتعادَلُ فيه ثُنائيُّ الرجلِ والمرأة. وعلى عكسِ ما يُعتَقَد، فقد شوهِدَ هذا النمطُ أيضاً برواجٍ واسع. بينما نظامُ رئاسةِ الرجلِ للمنزلِ (ربُّ البيت) قد طُوِّر بعدَ ذلك بكثير، اقتفاءً بثالوثِ السلالة – السلطة – الدولة. وهدفُه الأوليُّ هو تنشئةُ نسائه وأولادِه وفق مصالحِ الشرائحِ الفوقيةِ للسلالةِ والسلطةِ والدولة، وخَلقُ الشخصياتِ التابعةِ الخانعة. تَكمنُ مصالحُ السلطةِ والدولةِ تلك في أساسِ الأسرةِ الكثيرةِ الزوجاتِ والأولاد، بالرغمِ من عدمِ لزومِها بتاتاً، ورغَم أنها تَمَخَّضَت عن قضايا اجتماعيةٍ ثقيلةٍ للغاية. ومثلما هي السلالة، فكلُّ ربِّ منزلٍ يُحاكيها ويَتَشَبَّه بها بإكثارِه من الزوجاتِ والأولاد، لأنه يرى ذلك ضماناً للقوةِ والحياة. والعقليةُ السائدةُ في المجتمعِ تُحَفِّزُه باستمرار على حذوِ هذا الحَذو. مع أنّ البابَ بذلك يَكُونُ قد فُتِحَ على مصراعَيه أمام كلِّ القضايا الاجتماعية، بدلاً من إيجادِ الحل. ولإدراكِ القضايا الاجتماعية، من الهامِّ معرفةُ أنّ هذا الوضعَ من ضروراتِ الأيديولوجيا الرسمية، وإدراكُ المساعي الدينيةِ في دعمِه وتوطيدِه. تُعَدُّ ثقافةُ السلالاتيةِ والعائلية، التي لا تَنفَكُّ منيعةً في مجتمعِ الشرقِ الأوسطِ الراهن، أحَد المصادرِ الأساسيةِ للقضايا،

بسببِ ما تُسفِر عنه من تَضَخُّمٍ سكانيٍّ وطمعٍ في انتزاعِ الحصةِ من السلطةِ والدولة. كما أنّ الحطَّ من شأنِ المرأة، اللامساواة، عدَم تعليمِ الأطفال، نزاعاتِ الأُسرةِ وقضيةَ الشرف؛ كلُّها مرتبطةٌ بالنزعةِ العائلية. وكأنَّ نموذجاً مُصَغَّراً من قضايا السلطةِ والدولةِ الداخلية قد أُسِّسَ داخلَ الأسرة.

أنْ تَكُونَ الأسرةُ والسلالةُ في المجتمعِ من أفضلِ وأمثَلِ مواضيعِ أيديولوجيةِ وممارسةِ السلطويةِ والدولتيةِ أمرٌ مفهوم، ما دامَتا قد أُسِّسَتا وفقَ محورِ السلطة. فَالمعاناةُ الدائمةُ من قضايا السلطةِ والدولةِ في الشرقِ الأوسط، إنما تَعُودُ إلى التحافِ المجتمعِ الذي تأسست عليه بنزعةِ العائليةِ والسلالاتية. إنها قضايا تُغَذّي بعضَها بعضاً بالتبادل. ومن الأهميةِ بمكان استيعابَ الجانبِ الأيديولوجيِّ للقضايا في هذا المضمار. فالأمرُ الذي ما يزالُ بعيداً عن الفهمِ في عقليةِ مجتمعِ الشرقِ الأوسط، هو أنَّ قوَةَ السلطةِ والدولة، التي يَسُودُ التفكيرُ فيها كوسيلةٍ لحلِّ القضايا، إنما تُولِّدُ نتائجَ مُناقضة، وتُنتِجُ حياةً لا حولَ لها وخاليةً من الإبداعِ ومشحونةً بالعبودية. لهذا السببِ نحن نُفَسِّرُ كومةَ العلاقاتِ تلك بالنبعِ العينِ للقضايا. وهذا أمرٌ جدُّ هام. وبسببِ انتباهي باكراً جداً لهذا الوضع، فقد أبدَيتُ اهتماماً كبيراً بالأيديولوجياتِ والتنظيماتِ والمناقشاتِ والممارساتِ الديمقراطية. ذلك أنّ الحياةَ كانت تُعَلِّمُني طردياً مع مرورِ كلِّ يوم، أنَّ السبيلَ إلى حلِّ القضايا الاجتماعيةِ يَمرُّ من هنا.

وعلى نقيضِ ما يُعتَقَد، فالطبقةُ لا تُولِّدُ السلطةَ والدولة. بل بالعكس، فتكويناتُ السلطةِ والدولةِ المبنيةُ على السلالاتيةِ والعائلية (المؤسستَين الهرميتَين) هي التي تؤدي إلى التمايُزِ الطبقّي. أي أنَّ الأولويةَ تكمن في الأيديولوجيةِ والممارسةِ الدولتيةِ الهرمية. وبالمستطاعِ تشخيصَ كونِ هذه المرحلةِ قد تمَّ عيشُها بشكلٍ رائجٍ جداً في تاريخِ المدنيةِ الشرقِ أوسطية. فميولُ التمايُزِ الطبقيِّ من الأعلى نحو الأسفل هي الأوطد، وليس من الأسفلِ نحو الأعلى. والأهمُّ من ذلك، تُعاشُ ظاهرةُ الطبقةِ – السلطةِ والدولةِ المتداخلةِ أيديولوجياً وعملياً، بدلَ علاقةِ الدولةِ والطبقةِ المنفصلتَين عن بعضِهما. إنها مرحلةٌ مُعاشةٌ بشكلٍ مَستورٍ إلى حدٍّ كبير، بحيث تَكادُ تُجعَلُ الطبقةُ مخفيةً بسببِ التصويراتِ الأيديولوجيةِ القَبَلِيَّةِ والعائليةِ والسلالاتيةِ والدولتية. وهكذا يُعمَلُ على عرقلةِ نموِّ الوعيِ الطبقّي. ذلك أنَّ التعاطَي الملموسَ هامٌّ لدى القيامِ بالتحليلاتِ الطبقية. إذ ينبغي تناوُلَها مثلما تَشَكَّلَت عليه تاريخياً. فلدى مرورِ المجتمعِ بالتَحَوُّلِ الطبقيِّ في الشرقِ الأوسط، فهو متداخِلٌ مع تَحَوُّلِ الأُسرةِ والسلالةِ الرسميةِ إلى سلطةٍ ودولة. فالعبوديةُ لا تُؤَسَّسُ على الكدحِ الماديِّ وحسب، بل تُبنى أولاً على الأذهانِ والمشاعرِ والأبدان. إذ لا تتطورُ عبوديةُ الكدحِ الماديّ، ما لَم تتطورْ العبوديةُ الأيديولوجية. من هنا، ولأجلِ رؤيةِ القضايا الناجمةِ عن الخصائصِ الطبقيةِ الواسعةِ الانتشار، فسيكون من المفيدِ أكثر سلوكُ تَعامُلٍ متكاملٍ في هذا الاتجاه.

إن القول بتناول مشكلة الدولة أولاً، ومن ثم مشكلة الأسرة؛ هو موقف خاطئ. يجب دراسة هاتين الظاهرتين المرتبطتين ببعضهما بروابط جدلية، ومعالجتهما بشكل متداخل معاً. والنتائج التي أسفر عنها الاعتقاد السائد في الاشتراكية المشيدة بحل مشكلة الدولة أولاً ومن ثم معالجة المجتمع، إنما هي ظاهرة للعيان. لا يمكن حل المشاكل الاجتماعية بإيلاء الأهمية لواحدة منها دون الأخريات. بل إن الأسلوب الأصح والأسلم هو النظر إلى المشاكل الاجتماعية ككل متكامل، وإيلاء المعاني لكل واحدة منها ضمن روابطها مع الأخريات، واتباع الأسلوب عينه لدى العمل على حلها. فبقدر ما يبرز النقص لدى تحليل الدولة دون تحليل الذهنية، أو تحليل الأسرة دون الدولة، أو تحليل الرجل دون المرأة؛ فسيبرز النقصان عينه لدى الهرع نحو الحل دون القيام بخلاف ذلك.

تُشَكِّل الذهنية والسلوكيات الاجتماعية المتشكلة حول المرأة والأسرة، مشكلة تساوي في ثقلها ما عليه مشكلة الدولة بأقل تقدير. الدولة في الأعلى والأسرة في الأسفل. كلاهما يشكلان تكاملاً جدلياً أشبه بثنائية الجنة والسعير. فبينما تطبِّق الدولة نموذجها المصغر في الأسرة، تكون الدولة نموذجاً مكبَّراً لمتطلبات الأسرة المتعاظمة. كل عائلة تجد الحل الأمثل في التدول. وانعكاس استبداد الدولة على الأسرة هو

الرجل "رب الأسرة"، الذي يظهر كـ"مستبِد صغير". وبقدر ما يسعى المستبد الكبير في الدولة لإضفاء نظام معين على العالم عبر صلاحياته ومواقفه المؤثرة والمزاجية، يقوم الرئيس الصغير بالانهماك في أعمال نظامية مطلقة مماثلة، ليطبقها على حفنة من النساء والأطفال.

بالمستطاعِ رصد فرديةِ الرجلِ وتَعَسُّفِه الجائرِ في موضوعِ المرأةِ كظاهرةٍ بائنةٍ يومياً على مدارِ الساعة. كما أنّ قدرَةَ الرجلِ من جميعِ الشرائحِ والطبقاتِ على ارتكابِ جريمةٍ في هذا المضمار، دونَ أنْ تَرِفَّ له عَينٌ أو يَأبَه بأيِّ ضابطٍ أخلاقيٍّ أو حقوقيّ؛ إنما هي واقِّع يستحيلُ على كلِّ مَن له ضميرٌ ووجدانٌ أنْ يَغضَّ الطَّرْفَ عنه. وغالباً ما تُسلَكُ هذه المواقفُ باسمِ العشق. علماً أنه لدى تفسيرِ علاقةِ العشقِ بالحقيقةِ قليلاً أم كثيراً، فسيُدرَكُ فوراً أنّ هذا القولَ من أحطِّ أنواعِ الرياءِ والكذب. إذ ما مِن ذاتٍ فاعلةٍ تَكُونُ موضوعَ عشقٍ، تَنعَكِفُ على العشقِ بممارسةٍ كهذه، لا في عالَمِ النبات، ولا الحيوان، ولا حتى في العالَمِ الفيزيائيِّ الذي نُفَسِّرُه على أنه "جامد". إذن، واضحٌ جلياً أنّ دوافَعَ ومعاني هكذا جناياتٍ مرئيةٍ في النوعِ البشريِّ مختلفةٌ للغاية، حتى لو لوحِظَت بعضُ حالاتِ الشذوذِ التي لا يَزالُ العجزُ سائداً في تحليلِ معناها. أما عُرى هذه الجناياتِ وأواصِرُها مع الحاكميةِ والاستغلال، فتتصدرُ الأمورَ التي ينبغي الإشادَةَ بها قبلَ كلِّ شيء.

سيبقى أي تحليل اجتماعي قديرٍ شديدَ النقصان، بدون تحليل الأسرة في الحضارة الشرق أوسطية على أنها نموذج مصغر للدولة. وإن كانت مشكلة المرأة متفاقمة بقدر مشكلة الدولة – على الأقل – في مجتمعنا الشرق أوسطي الراهن، فالسبب في ذلك يكمن في تاريخ عبوديتها الطويل والمعقد بقدر تاريخ الدولة. لذا، وبدون وضع البنان على مثلث برمودا "المرأة – الأسرة – الرجل" في الخريطة، لن تنجو سفينة أي حل اجتماعي مارٍّ بجانبه من الغوص في أغواره. إذاً، فالأسرة (كدولة مصغرة) في الشرق الأوسط هي مثلث برموذا السابح في المحيط الاجتماعي. ولدى تصاعد الدولة والهرمية، محال ألا تتركا آثارهما على مؤسسة الأسرة بشكل مطلق. وأي هرمية أو دولة لا تعكس صداها على الأسرة، لن تعزز من فرص حياتها، ولن تؤمِّن سيرورتها. يتم تلمس هذه الثنائية الجدلية وتناولها بعناية فائقة، ودون أي إهمال، داخل الحضارة الشرق أوسطية.

علاوة على أن الدولة تنامت على الأرضية الثقافية لذاك النظام على مر آلاف السنين. حيث لعبت المجموعات الأبوية السلطوية الوطيدة دورها في تأسسها بشكل أساسي، أكثر مما لعبته العناصر الطبقية فيه. والعنصر الأبرز داخل تلك المجموعات هو الحكيم المسن. ولربما كان هذا الحكيم أقدم سلطة عرفتها القبيلة، باعتباره المسن الخبير ذو التجارب الوفيرة. هذا ومن المحتمل أيضاً أنه، ومن بعد الأم الحكيمة التي لعبت دورها في الثورة الزراعية، تَطَوَّر الحكيُم العجوز الخبير خطوة خطوة، لتتعزز مكانته الاجتماعية تدريجياً على شكل شامان – شيخ – نبي. ولدى تطور التمايز الطبقي في المجتمع وتوجهه من مؤسسة السلطة الأبوية نحو الدولة؛ يبلغ الحكيم وحلفاؤه منزلة السلالة، ومنها يصل إلى المَلَكية. السلالاتية ظاهرة ملفتة للنظر، متصاعدة داخل العائلة والدولة، ومشحونة بالعناصر الإثنية والميثولوجية الدينية. وفي كل الأزمان لعبت سلالة محددة دورها البالغ الأهمية في كل تصاعد أو انهيار للعوائل والدول. ويندر التفكير بدولة بلا سلالة. تسري هذه القاعدة، حتى في يومنا الحالي بنسبة كبيرة. بالإمكان الإشارة إلى قوة ومتانة بنية العائلة البطرياركية كسبب لذلك. إنها جينة الدولة البطرياركية. بالتالي، بمقدور أقوى العائلات البطرياركية التسامي إلى طابق دولة السلالة. هكذا تصبح السلالة دولة بذاتها. السلالاتية مؤسسة يمكن إرجاع أصولها إلى ما قبل آلاف السنين. ولها آثارها العريضة جداً في الدولة والمجتمع على السواء. إنها أشبه بمجمع للطبقة الحاكمة والمجموعة الإثنية والعقيدة الدينية. ويكمن حُسْن طالعها – من جانب آخر – في تأثيرها عبر سلالات النَّسَب أزماناً طويلة. هذا وتُعَد مُساعِدة أيضاً من أجل التوسع المكاني عبر الزيجات الحاصلة بين السلالات. هذه المزايا توضح بجلاء دوافع تأسيس الدولة داخل السلالات أولاً. من المهم عدم غض الطرف عن المؤسسة السلالاتية، باعتبارها تشكل بؤرة متينة في التطور الدولتي بقدر التطور

الاجتماعي. والحضارة الشرق أوسطية، بمعنى من معانيها، تُحمَل وتُنقَل عبر السلالات. نخص بالذكر هنا سلالات الدولة كأمثلة تركت بصماتها على التاريخ أكثر من غيرها. فبينما تتميز السلالات الخارجة عن نطاق الدولة بثقلها الراجح في الحضارة الغربية، تبرز نجومية وشهرة السلالات المرتبطة بالدولة أكثر في الشرق. السلالاتية في الوقت نفسه مؤسسة، ونموذج اجتماعي. فبعد حدوث التطورات المهمة في مدرسة أو أنموذج السلالة، يتم نقلها إلى المجتمع. وحتى المجموعات الإثنية والشعوب، كثيراً ما تُعرَف بأسماء السلالات. والحوادث التي تلعب فيها الأدوار الرئيسية، ليست بقليلة العدد. فأقوى الإثنيات والشعوب يتم ذكرها بذكر اسم أو قوة السلالات التي أبرزوها من ضمنهم. فالأمويون، العباسيون، الأيوبيون، السلاجقة والعثمانيون والبرامكة؛ إنما يعنون في الوقت نفسه الشعب العربي أو التركي أو الكردي أو الفارسي.

وبالتدريج يصعب تعريف مكانة المرأة تحت وطأة نظام التسلط والمُلكية. فالمرأة في راهننا تعيش حالة أنقاض وأطلال، كمعطاة من معطيات ممارسةٍ دامت آلاف السنين. فحتى التأثير المُغوي والمفسِد للنظام الرأسمالي، بعيد كل البعد عن الانعكاس والظهور على حقيقته. إنها – المرأة – العضو الأصلي القابع في نواة التخلف السائد في المجتمع الشرق أوسطي.و الرجل الشرق أوسطي الفاشل في كل الميادين، يفجر سخطه بفشله هذا على رأس المرأة. فبقدر تعرضه للإهانة والازدراء في الخارج، يُفرغ جام غضبه على المرأة، سواء بوعي أو بشكل تلقائي. والرجل المغتاظ والمشحون بالنقمة لعجزه عن حماية مجتمعه، وعن إيجاد منفذ له؛ يصب جام حنقته على المرأة والأطفال كالمجنون داخل الأسرة، ويفرِّغ عنفه الصارم عليهم. وما ظاهرة "جنايات الشرف" في حقيقتها سوى عملية يقوم بها الرجل الذي يطأ شرفه وكرامته في كافة الميادين الاجتماعية، فيُفرِغ نقمته، وبشكل معكوس، على رأس المرأة. وهو يعتقد بذلك أنه حل قضية الشرف بتظاهر بسيط ورمزي، ولكنْ باهتٍ وفانٍ. إنه يطبق نوعاً من العلاج النفسي*. ما يتوارى تحت المعضلة أصلاً هو تاريخٌ وقضيةٌ اجتماعية مفقودان. من أهم المشاكل التي تواجهنا هي إفهام هذا "الرجل" وإقناعه باستحالة خلاصه من تلطخ شرفه، ما لم يواجه تلك القضية التاريخية الاجتماعية، وما لم يقم بواجباته تجاهها. يجب، وبكل تأكيد، تعليمه أن الشرف الحقيقي لا يمر من عذرية عضو المرأة الجنسي، بل من تأمين العذرية التاريخية والاجتماعية؛ وأن نحثه على تطبيق هذا المبدأ.

تُشكّل النسج الاجتماعية في الشرق الأوسط الساحات التي تشهد الأمة بأشد درجاتها وطأة وكثافة. كذلك تمر المؤسسات الإجتماعية، وعلى رأسها مؤسسة العائلة، العشيرة، المدينة، القرية، البطالة، الجماعة الدينية، المتنورون، الصحة، تدريب الجماهير وتعبئتها؛ بأكثر مراحلها تأزماً وعدمية (النهليستية). ويذكّرنا البدن الإجتماعي المطوَّق من الأعلى بالأيديولوجية والسلطة الحاكمة، والمحاصَر بالضغط الاقتصادي الذي لا يروي الظمأ ولا يلبي الحاجات من الأسفل؛ يذكّرنا بالمريض المتورِّم البدين والهزيل الواهن في نفس الوقت. بالطبع، فهذا الهزل لا يشبه ذاك الهزل الحقيقي الموجود في أمريكا أو الأتحاد الأوروبي. بل هو أشبه بهزل الطفل الأفريقي المتورم البطن. حيث افتقر الناس لفعاليتهم ونشاطهم بنسبة كبيرة في هذه المؤسسات المكوِّنة للنسيج الإجتماعي. لم يعد لهذه المؤسسات أي دور ذي معنى.

إني على قناعة تامة بأنه، وعبر هذا السرد التاريخي الموجز، ظهر لدينا بشكل أوضح، أن المشاكل المعاشة في الأسرة الشرق أوسطية في راهننا، لها من الأهمية ما للمشاكل المعاشة في الدولة منها. فالكبت والقمع والمشاكل الثنائية الاتجاه، تزداد في حدّتها فيها. أما انعكاسات مجتمع الدولة ونظام السلطة الأبوية عليها على مر التاريخ من جهة، وانعكاسات القوالب الحديثة للحضارة الغربية عليها من الجهة الثانية؛ فلا تشكل تركيبة جديدة، بل تخلق معها عقدة كأداء. فالانسداد المخلوق في الدولة يزداد تعقيداً داخل الأسرة. ويُقحِم عجزُ الشبان اليافعين عن إيجاد عمل لهم، الأسرَة في شلل حقيقي. باتت الأسرُة المضبوطة حسب الدولة والاقتصاد، عالقةً في درب مسدود لا يمكن السير فيه، عبر هاتين الرابطتين القديمتين. فلا طراز العائلة الغربية متوطد، ولا طراز العائلة الشرقية. هكذا يتحقق التآكل والنخر في جسد الأسرة

ضمن هذه الشروط. يتأتى حفاظ الأسرة على قوَّتها قياساً بالأواصر الاجتماعية المنهارة والمتفككة بسرعة أكبر، من كونها المأوى الاجتماعي الوحيد. علينا بالتأكيد ألا نستخف بالعائلة أو نستصغرها. والانتقادات التي طرحناها لا تستوجب رفض العائلة أو دحضها جذرياً، بل تطرح ضرورة إكسابها معناها وإعادة بنائها .

من المهم طرح مشكلة الرجل أيضاً، والتي هي أكثر وطأة من مشكلة المرأة. فتحليل مصطلح الهيمنة والسلطة في الرجل، لا يقل أهمية عن تحليل عبودية المرأة. بل وقد يكون أكثر صعوبة. فالذي لا ينحاز إلى التحول بالأغلب هو الرجل، لا المرأة. ولو تركنا رمز الرجل المهيمن وشأنه، سيشعر بذاته كالحاكم المفتقد لدولته، فيتخبط في عواطف الفشل والهزيمة. في الحقيقة، علينا أن نُظهِر له بأن هذا الشكل الأجوف للهيمنة والتسلط هو الذي أفقده حريته، وجعله متزمتاً بشكل كلي.

من المهم بمكان وضع مشروع تخطيطي يتناول تاريخ عبودية المرأة وتحليلها من الناحية السوسيولوجية – ولو بشكل محدود – باعتبارها الجنس والنَّسَب والطبقة الأقدم في تعرضها للأَسْر والاستعباد؛ وإلا فمن الصعب تفهم الأسرة والرجل، وبالتالي الدولة والمجتمع من الجوانب الأخرى. وسيتضمن فهمنا لها عندئذ نواقص حقيقية لا تُغتَفَر. لن أكرر تعريف المرأة، كوني سعيتُ لصياغته في الفصل السابق. مع ذلك يجب، وبكل تأكيد، ألا نهمل أو نغفل عن وصف التقييمات التي تنظر إلى المرأة كجنس بيولوجي ناقص وقاصر أثناء ولوجها في المجتمعية، بأنها توجهات أيديولوجية. بل وهي من تصوير وتخطيط وبُدَع الذهنية الذكورية المهيمنة. والعكس صحيح، أي يجب ألا نغض الطرف عن الحقيقة التي برهن عليها العلم في كون المرأة كياناً اجتماعياً وبيولوجياً أكثر كفاءة وقدرة.

إلى جانبِ حقيقةِ استحالةِ الحياةِ من دونِ المرأة، فاستحالةُ مشاطَرةِ حياةٍ مُشَرِّفةٍ وثمينةٍ مع امرأةٍ حُطَّ شأنُها لهذه الدرجة، حقيقةٌ ساطعةٌ أيضاً. من هنا، فالسبيلُ الصحيحُ لخَلاصِ الحياةِ وتَحَرُّرِها، هو التحلي بالتحليلِ والممارسةِ بالإدراكِ والإحساسِ بأنّ الحياَة القائمةَ مع المرأةِ حالياً هي نمطٌ، الكلُّ فيه مَغمورٌ عموماً حتى الحَلقِ بالعبوديةِ الأكثر حَطّاً للشأن. ينبغي عدم النسيان بتاتاً أنّ الحياَة الثمينةَ والمُشَرِّفةَ مع المرأة، تَقتضي الحِكمةَ والسموَّ العظيمَين. كما وعلى المتطلعين إلى العشقِ أنْ يَتَذَكَّروا كلَّ لحظة، أنّ السبيلَ إلى تحقيقِه يَمُرُّ من هذه الحكمةِ وذاك السمّو. وأيُّ تناوُلٍ آخر، إنما هو خيانةٌ للعشقِ وخدمةٌ للعبودية. أي، محالٌ بلوغُ العشقِ دون التوصلِ إلى الحقيقةِ الاجتماعية.

النتيجةُ التي يُمكِنُ استخلاصها من هذه التقييماتِ المقتَضَبة، هي أنّ المرأَة تَخضَعُ لقمعٍ واستغلالٍ اجتماعيَّين مؤسّساتيَّين ومُمَنهَجَين منذ العصرِ الأبويّ. فعبوديةُ المرأةِ مُعَقَّدةٌ وبُنيَويةٌ لدرجةٍ يستحيلُ مقارنتها بأيِّ شكلٍ آخر من أشكالِ العبودية. وأسواقُ بيعِ العبيدِ من النساء، ومؤسساتُ الجواري والحَرَمِ القائمةُ ضمن سياقِ تاريخِ المدنية، قد تَعكِسُ الظاهرَةَ نسبياً. لكنّ ممارساتِ الحداثةِ الرأسماليةِ في تطبيقِ الاستعبادِ على المرأة، قد تكاثرت بما لا يُمكِنُ حسابه. إذ ما مِن مدنيةٍ تلاعَبَت على المرأةِ ومَأسَسَت استغلالَها لهذه الدرجة، بقدرِ ما هي الرأسمالية. حيث استُغِلَّت الظاهرةُ إلى درجةٍ، باتت نسبةٌ ساحقةٌ من النساءِ فيها يَعكِسن الممارساتِ التي تُسقِطُهُنّ إلى أكثرِ الأوضاعِ انحطاطاً وسفالةً على أنها الخصائصُ الأساسيةُ لهويةِ المرأة. بل وحتى إنهن تَقَبَّلن أنْ يَكُنَّ جزءاً من الألاعيبِ المَلعوبةِ عليهن، وبِتنَ في حالةٍ مُستَولى عليهنّ فيها إلى درجةٍ لا يَرَين مانعاً من لعبِ هذه الألاعيبِ بذاتِهن. إننا لا نتحدثُ فقط عن القمعِ والاستغلالِ الظاهراتيّ. فالمرأُة لا تتوانى عن عرضِ نفسِها طوعيّاً لعبوديةٍ مُستَساغةٍ ومَهضومةٍ في كافةِ خلايا الحياةِ صوتاً ولوناً وبَدَناً وذهناً. إنها غيرُ منتَبِهةٍ حتى إلى انقطاعِ أواصرِها مع تلك الحقيقةِ الاجتماعية، وأنها صُيِّرَت مجردَ حياةٍ يتمُّ التلاعُبُ بها على خشبةِ المسرح. أو بالأصحّ، إنها عاجزةٌ عن العثورِ على إمكانيةِ إدراكِ هذه الحقيقة. لذا، وللتمكُّنِ من الحظي بكرامةِ الحياةِ وعِزَّتِها وحقيقتِها، فإنّ تبديدَ الضبابِ الملتفِّ حول المرأةِ لا يَبرَحُ محافظاً على أهميتِه بكلِّ حِدَّتِها.

تحرير المجتمع من الجنسوية الاجتماعية

تتصدر المرأة ونظام العلاقات والتناقضات المتشكل حولها، قائمة الظواهر الواجب معالجتها بشكل منفرد، إلى جانب تكوين مضمون الدمقرطة. بإمكاننا لدى تناول ظاهرة المرأة أن نرى بوضوح أكبر مدى تأخر ونقصان معالجة العلوم الاجتماعية لها، بما يضاهي ما هي عليه مسألة توازنات السلوكيات المشاعية والديمقراطية. حيث ثمة إجماع عام في كافة المواقف العلمية والأخلاقية والسياسية، يفترض مسبقاً بأن ما تعانيه المرأة هو من دواعي طبيعتها. والمؤسف أكثر أن المرأة أيضاً اعتادت على قبول هذه البراديغما طبيعياً. فطبيعة وقدسية القوالب الثابتة المفروضة على الشعوب منذ آلاف السنين، باتت محفورة في كل خلايا ذهنية المرأة وتصرفاتها بأضعاف مضاعفة. وبقدر ما تم تأنيث الشعوب، اتسمت المرأة أيضاً بالشعبوية. وعندما قال هتلر "الشعوب كالنساء"، إنما قصد هذه الحقيقة. لدى تناولنا ظاهرة المرأة بعمق أكبر، سندرك أنها عوملت كنَسَب وطبقة وأُمَّة، لتتجاوز كونها جنساً بيولوجياً. إنها النَّسَب والطبقة والأُمَّة الأكثر انسحاقاً. من المهم الإدراك أنه ما من نَسَب أو طبقة أو أُمَّة أُلحقت بعبودية منتظمة بقدر الأنوثة .

لم يُدوَّن بعد تاريخ عبودية الأنوثة. أما تاريخ الحرية، فلا يزال ينتظر التدوين. يرتبط إبقاء عبودية المرأة في غياهب الظلام الغائرة، بالسلطة الهرمية والدولتية المتصاعدة في المجتمع. حيث أُسِّسَت الهرميات (الإدارات المقدسة صاحبة الامتيازات)، وفُتِحَت درب العبودية أمام شرائح المجتمع الأخرى، مع تعويد المرأة على العبودية. يأتي استعباد الرجل بعد استعباد المرأة. وثمة جوانب لعبودية الجنس، تختلف عن عبودية الطبقة والأُمَّة. فبالإضافة إلى وسائل القمع الدقيقة والمُرَكَّزة لإضفاء المشروعية عليها، يتم ترسيخها عبر الأكاذيب والتلفيقات المشحونة بالعواطف. وتُستثمَر الفوارق البيولوجية وكأنها ذرائع للعبودية. كل ما تقوم به المرأة يؤخذ بعين الاستخفاف، وكأنه "عمل أنثوي" لا قيمة له. ويُطرَح تواجدها في كل ميادين المجتمع العامة على أنه محظور دينياً ومُعيب أخلاقياً. هكذا تُبعَد تدريجياً عن كافة النشاطات

الاجتماعية المهمة. ومع انفراد الرجل بالنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كقوة مهيمنة، يتمأسس ضعف المرأة وهزلها. ويتم تشاطر مفهوم "الجنس الضعيف" كعقيدة راسخة .

بعد أن تتكدس كافة إمكانيات وموارد القوة المادية والمعنوية بيد الرجل، تغدو المرأة كياناً مِربَط رأسه بيد الرجل، ترتجيه أحياناً، وتدوس على عزتها وكرامتها لترضى بقدرها أحايين أخر، وتغتاظ من الحياة دائماً وتعبَس لها؛ لتتقمص رداء الصمت العميق. وبمعنى من المعاني، يمكننا وصفها بالميت الحي. بإمكاننا إبراز الظاهرة أكثر عبر عدة تشبيهات: التشبيه الأول: العصفور الذي داخل القفص. فأحياناً يكون العصفور بديعاً وزاهياً كالكناري. وأحياناً يكون ذا صوت جميل كالبلبل. كل واحد يُشَبِّه المرأة بعصفور حسبما يرتأيه هو. وغالباً ما يقال فيها: عصفور الدوري. التشبيه الثاني: القطة التي تموي دائماً في قعر بئر بلا قاع. حيث يستأهلها صاحبها ويدجِّنها جيداً بتغذيتها على بقايا الطعام. قد يكون تشبيهاً فظاً، لكن، ثمة ضرورة ساطعة لإبداء مساعي علمية وأدبية متعددة الاتجاهات، بغرض استيعاب مدى عمق العبودية القائمة. لقد أُسِّس مجتمع جنسوي إلى أبعد الحدود. والفظاظة الحقيقية تكمن في الموقف التالي: بينما يُعتَبر اغتصاب الرجل للمرأة عنوة بأنه بطولة، وبينما يتلذذ الرجل بذلك ويغتبط لآخر درجة؛ تواجه المرأة كل أنواع الإجحاف بحقها؛ بدءاً من رجمها بالحجارة حتى الموت، وحتى حبسها في بيوت الدعارة، والحكم عليها بعدم الدخول ثانية إلى المجتمع. والفظاظة الأخرى هي: بينما يعتز الرجل بعضوه الجنسي ويتباهى، تكون الأعضاء الجنسية للمرأة مصدر حياء وعار. لم يتوانَ أحد عن استثمار أبسط الفوارق الجسدية على حساب المرأة. بل وغدا كونها "امرأة" موضوع حياء وخجل. حتى في العشق – الذي يُزعَم بأنه عاطفة مقدسة بحاله هذه – ما تعيشه المرأة ليس سوى فرض الرجل ذاته عليها بكل عمى وتهور. أما البنات الصغيرات، فتعانين الازدراء والاشمئزاز على الدوام .

التساؤل الواجب طرحه هنا: لِم كل هذه العبودية الغائرة؟ والرد عليه منوط – بكل تأكيد – بظاهرة السلطة. فطبيعة السلطة تتطلب العبودية. فإذا كان نظام السلطة بيد الرجل، فلن يكتفي بتشكيل قسم – فقط – من الجنس البشري حسب تلك السلطة، بل سيشمل الجنس برمته. فكيفما يرى أصحاب السلطة في حدود الدولة حدوداً لبيوتهم، ويُحِقّون لذاتهم القيام بكل الممارسات ضمنها؛ ففي العائلة – التي هي نموذج مصغر لهم – أيضاً يرى الرجل أنه من حقه ممارسة أي عمل (بما فيه القتل إن رأى داعياً لذلك)، باعتباره صاحب السلطة. إن المرأة المنعكفة في البيت مُلك قديم وغائر، لدرجة أن الرجل يقول فيها "إنها لي" بكل عواطفه الاستملاكية اللامحدودة. في حين أن المرأة (المقيَّدة بذريعة الزواج) لا تجرؤ على الزعم بأبسط حق لها على الرجل. أما الرجل، فحقوقه على المرأة والأطفال لا تعرف الحدود .

يجب البحث عن المصدر الأولي للمُلكية – مرة أخرى – في العائلة، وفي التصرف بالمرأة بكل عبودية. حيث تكمن المرأُة المستعبَدة في مصدر المُلكية. تتفشى العبودية والمُلكية في المرأة على موجات متتالية، لتعم كل المستوى الاجتماعي. هكذا تُرسَّخ كلُّ عاطفة أو فكرة للمُلكية والعبودية، في البنية الذهنيةِ والسلوكيةِ للفرد والمجتمع. ويُؤقلَم المجتمع مع كافة أشكال البنى الهرمية والدولتية. هذا ما معناه بدوره سهولة سيرورة كافة أنواع البنى المسماة بالطبقية، بعد اكتسابها مشروعيتها. هكذا، لا تكون المرأُة لوحدها خاسرة، بل والمجتمع برمته، عدا حفنة من القوة الهرمية والدولتية .

لا أهمية ملحوظة لمراحل الأزمات الخاصة بالنسبة للمرأة. فهي بالأصل تعيش أزمات مستمرة. المرأة تعني الهوية المتأزمة. المسألة الوحيدة الباعثة على الأمل في خضم فوضى النظام الرأسمالي المعاشة اليوم، هي كون ظاهرة المرأة قد سُلِّط عليها الضوء، ولو بمحدودية. فالفامينية ساهمت بشكل بارز في إظهار حقيقة الأنوثة في الربع الأخير من القرن الأخير؛ وإن لم يكن بشكل مكتمل. وبما أن فرصة التغيير لكل ظاهرة تتزايد مع تصاعد التنوير العالي لها في الفوضى؛ فقد تتمُّ الخطوات التي ستُخطى لصالح الحرية عن انطلاقات وثابة نوعية، وقد تَنْفُذُ حرية المرأة من الأزمة الحالية بمكاسب عظمى. من الضروري أن تجد حرية المرأة إطاراً وأفقاً مناسباً لتعريف الظاهرة. فقد

لا تعني الحرية والمساواة الاجتماعية العامة حرية ومساواة مباشرة بالنسبة للمرأة أيضاً. الأساس هنا هو المساعي والتنظيم الخاص. وأيضاً، قد تُمد حركة الدمقرطة العامة المرأة ببضعة فرص وإمكانيات. لكنها لا تجلب لها الديمقراطية تلقائياً. على المرأة أن تبذل مساعيها وتؤسس تنظيمها وتحدد أهدافها الخاصة بها بالذات. ثمة حاجة أولية لتعريف الحرية بما يقابل حالة العبودية المعششة في المرأة. لقد تطورت قدرة النظام الرأسمالي الخارقة على تطوير الأدوار والخيالات والتصورات الزائفة عوضاً عن الحقيقة، بحيث ساوى بين الحرية وبين النشاطات الأكثر حطاً من شأن المرأة (كالأدب والفن الإباحي على سبيل المثال).

رغم وجود العديد من العناصر المهمة في مساعي وجهود الفامينية، إلا إنها لا تزال بعيدة عن تخطي آفاق الديمقراطيات ذات النواة الغربية. وبالأساس، يصعب على المرء القول بأنها استوعبت شكل الحياة التي كونتها الرأسمالية بشكل كامل، فما بالك بتخطيها إياها! يستذكرنا هذا الوضع بمفهوم الثورة الاشتراكية لدى لينين. فرغم هذا الكم الهائل من الجهود الدؤوبة، ورغم العديد من المواقع المكتسبة بعد صراع مرير؛ إلا أن اللينينية لم تتخلص في المحصلة من تقديم أثمن المساهمات إلى الرأسمالية من الجانب اليساري. وقد تلقى الفامينية أيضاً عواقب مشابهة. فافتقار مناضلية المرأة إلى الدعامة التنظيمية المتينة، وعجزها عن تطوير فلسفتها بشكل تام؛ إنما يثبط من عزمها على مواجهة المصاعب. ولربما لا يؤدي حتى إلى تأسيس "الاشتراكية المشيدة" لجبهة المرأة. مع ذلك، فمن الأصح النظر إليها كخطوة حقيقية، من ناحية لفت الأنباه إلى المشكلة القائمة .

لا جدال في أن للمرأة طبيعتها، مثلما هي حال كل موجود جنسي. ومع تزايد البراهين في حوزة علم البيولوجيا، تزداد مؤازرته لكون المرأة – كجنس بيولوجي – عضواً مركزياً يتخطى إطار المجتمعية. باختصار، إلى جانب أن جسد المرأة يشمل الرجل، فالعكس غير صحيح. أي أن جسد الرجل لا يمكن أن يشمل المرأة. من هنا نفهم أن الرجل مخلوق من المرأة؛ على خلاف ما ادعته الكتب المقدسة بخلق المرأة من الرجل. فـ"كروموسومات" (صبغيات) المرأة أكثر مما للرجل منها. حتى الدورة الشهرية (الحيض)، التي يُنظَر إليها كسوء طالع للمرأة؛ يجب اعتبارها مؤشراً قاطعاً على مدى حساسية ورِقّة علاقة المرأة بالطبيعة. يجب النظر إلى نزف الرحم كتدفق للحياة الطبيعية المستمرة التي لم تنضب بعد. أي أن جذور شرايين الحياة لم تنضب بعد. واستمرارها دليل على إرادتها. هكذا يجب استيعاب الأمر. أي، ما يقال عنه بأنه أمراض المرأة، ليس سوى ظواهر الحياة بعينها. وهي تنبع من تمثيل المرأة لمركز الحياة ونواتها. إن مشاكل الحياة المعقدة والمتشابكة تجري في رحم المرأة، في بطنها. والوليد المتولّد منها، والحبل السرّي، أشبه بالحلقة الأخيرة لسلسلة الحياة .

مقابل هذه الحقيقة، يبدو الرجل وكأنه ملحق بالمرأة، وامتداد لها. وما يؤكد صحة هذه الظاهرة هو عواطف الحسد والغيرة المفرطة لدى الرجل، والتي لا معنى لها ولا أصل. فبينما تقف طبيعة المرأة أكثر وثوقاً من نفسها إزاءه، لا يهدأ للرجل بال ولا يعرفه السكون. وكأنه بلاء مسلّط على المرأة، يجول في أطرافها. كل هذه الملاحظات تشير إلى أن جسد المرأة ليس مشحوناً بالضعف، بل هو المركز النواة. انطلاقاً من ذلك، على المرأة أن ترفض، وعلى الفور، تعريف "الناقصة، المريضة" الذي فرضته عليها ثقافة الرجل الحاكم. وعليها أن تُشعِر الرجل بأن العكس هو الصحيح. ونحن نشيد بهذه الحقيقة عندما نقول بضرورة ثقتها بنفسها فيما يخص جسدها.

على المرأة أن تعي أنه عندما تتوجه حريتها صوب الميدان السياسي، تكون حينئذ في مواجهة أشد جوانب الصراع حدة ومشقة. وبدون معرفة كيفية إحراز النصر في الميدان السياسي، لا يمكن أن يكون أي انتصار آخر راسخاً أو دائمياً. لا يعني الانتصارُ في هذا الميدان حركةَ تدوُّل المرأة. بل وخلافاً لذلك، يعني الصراع مع البنى الدولتية والهرمية، وخلق كيانات سياسية لا تهدف إلى الدولة؛ بل تكون ديمقراطية تهدف إلى حرية الجنس وبناء المجتمع الأيكولوجي. فالهرمية والدولتية هما أكثر الظواهر تضارباً وتنافراً مع طبيعة المرأة. انطلاقاً من ذلك، على حركة حرية المرأة أن تؤدي دورها الريادي في سبيل تأسيس الكيانات السياسية الخارجة عن نطاق الدولة،

والمناهِضة للهرمية. وانهيار العبودية في الميدان السياسي، يكون في مضمونه بمعرفة كيفية الانتصار في هذا الميدان. يستلزم النضالُ والصراع في هذا الميدان التنظيَم والنضالَ الديمقراطي الشامل للمرأة. فكل أنواع منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والإدارات المحلية، هي الساحات التي سيتطور فيها نضالها وينتظم. وطبقاً لما هي عليه الحال في الاشتراكية؛ فالدرب المؤدية إلى حرية المرأة ومساواتها، تمر من النضال الديمقراطي المظفر والأشمل على الإطلاق. لا يمكن لحركة المرأة العاجزة عن كسب الديمقراطية، أن تظفر بحريتها ومساواتها.

فالأسرةُ هي المؤسسةُ الأولى المتباينةُ ضمن الكلان. فبَعدَ العيشِ كعائلةٍ أمومية مدّةً طويلةً من الزمن، تمَّ العبورُ إلى عهدِ العائلةِ الأبوية تحت كنفِ السلطةِ الهرمية ذات الهيمنةِ الرجولية المتنامية بَعدَ الثورةِ الزراعية – القروية (في أعوام 5000 ق.م على وجه التخمين). هكذا تُرِكَت الإدارةُ والأطفالُ لحاكميةِ أكبرِ ذكورِ العائلة سنّاً. أما استملاكُ المرأة، فكان الأرضيةَ لفكرةِ المُلكيةِ الأولى. وعلى التوالي تّم الانتقالُ إلى عبوديةِ الرجل أيضاً. هذا ونصادفُ أشكالَ حُكمِ الأسرةِ الواسعةِ النطاق والطويلةِ الأَمَد على شكلِ سلالاتٍ خلالَ عهدِ المدنية. لكنّ العوائلَ القرويةَ والحِرَفِيّةَ الأبسط ظلّت موجودةً وباقيةً في كلّ الأوقات. أناطَت الدولُ والسلطاتُ الرجلَ – الأبَ ضمن الأسرةِ بدورِ طبقِ النسخةِ من حاكميتها. هكذا أُقحِمَت الأسرُة في وضعِ الوسيلةِ الأهّم على الإطلاق لشرعنةِ الاحتكارات. فأدَّت دائماً دورَ المنبعِ الذي يُقَدِّم العبدَ، القِنَّ، العامل، الكادح، الجندي، وجميعَ أشكالِ الخدماتِ الأخرى لشبكاتِ الهيمنةِ ورأسِ المال. لهذا السبب أُولِيَت الأسرُة أهميةً بارزةً وقُدِّسَت. ورغَم حَظيِ الشبكاتِ الرأسماليةِ بأهمِّ مصادرِ الربحِ تأسيساً على استغلالِ كدحِ المرأة ضمن الأسرة، فقد مارسَت ذلك بشكلٍ مستور، وحَمَّلته بالتالي على الأسرةِ كعبءٍ إضافّي. لقد حُكِمَ على الأسرةِ عيشُ أكثرِ مراحلها تعصبيةً، بتَصييرها صَمَّامَ أمانٍ للنظام القائم.

يشكّل واقع الأسرة والزواج المشكلة الأهم بالنسبة للحرية في الميدان الاجتماعي. إنهما أشبه ببئر بلا قاع. وهاتان المؤسستان الباديتان وكأنهما سبيل الخلاص للمرأة، ليستا سوى انتقالاً من قفص إلى آخر، بسبب الذهنية الاجتماعية الحالية. بل ويحصل ذلك بالاضطرار لتَرك شباب المرأة الحيوي والعنفواني لرحمة ذهنية قصّاب ظالم. من الضروري رؤية الأسرة كانعكاس (صورة) للمجتمع الفوقي (مجتمع السلطة) داخل الشعب، وكمؤسسة عميلة له. الرجل هو ممثل السلطة الموجودة داخل المجتمع، ضمن العائلة؛ والتعبير المكثف لها. في الحقيقة، عندما تتزوج المرأة فهي تُستعبَد. إذ من العصيب تصور وجود مؤسسة استعبادية أخرى، بقدر ما هي عليه مؤسسة الزواج. والعبوديات الأشمل بمعناها الحقيقي، تتأسس مع هذه المؤسسة، وتستمر في الأسرة مع تجذرها فيها أكثر فأكثر. نحن لا نتكلم هنا عن الحياة المشتركة. فهذه نقطة يمكن أن تكسب معناها وفقاً لمفهوم كل شخص في الحرية والمساواة. بل نتكلم عن الزواج والأسرة بمعانيهما التقليدية الكلاسيكية المترسخة، والتي لا تعني سوى التملُّك الأكيد على حساب المرأة، وانسحابها من كافة الميادين السياسية والذهنية والاجتماعية والاقتصادية، وعدم قدرتها على لملمة أشلائها بالسهولة المتصوَّرة. قد تؤدي الزيجات والعلاقات القائمة، والنابعة من الضوائق الفردية والغرائزية ومن مفهوم الأسرة التقليدية، دوراً يماثل أخطر أنواع الانحرافات على درب الحياة الحرة؛ ما لم تتوطد مقومات الحياة المشتركة الديمقراطية والحرة الهادفة إلى حرية الجنس، بعد تمرير الأشكال الموجودة منها من محاكمة راديكالية أساسية. تتمثل الحاجة الماسة في الأمر في تحليل الذهنية والميدان الديمقراطي والسياسي، بغرض الترسيخ الكامل لحرية الجنس، وإبراز إرادات الحياة المشتركة الملائمة لذلك، والمنسجمة وإياه.

انتقادُ الأسرةِ هام. إذ لا يُمكنها أنْ تَكُونَ العنصرَ الأوليَّ للمجتمعِ الديمقراطي، إلا على أساسِ النقد. ومِن دونِ تحليلِ الأسرة – وليس المرأَة فحسب (الفامينية) – كخليةٍ أوليةٍ للسلطة، ستبقى الحضارُة الديمقراطيةُ بطموحها وتطبيقها محرومةً من أهمِّ عناصرها. الأسرُة ليست مؤسسةً اجتماعيةً يُمكن تجاوزها. ولكن، بالإمكانِ تحويلَها. إذ ينبغي التخلي عن مزاعمِ ملكيةِ المرأةِ والأطفال المتوَارَثةِ عن الهرمية، وألا

يَكونَ لعلاقاتِ رأسِ المال (بشتى أنواعها) والسلطةِ دورٌ في العلاقاتِ الزوجية. هذا ويجب تَخَطّي التعاطي الغرائزيّ بذريعةِ استمرارِ الجنسِ البشري. الموقفُ الأمثل للوحدةِ بين الرجلِ والمرأة، هو ذاك الذي يَتَّخِذُ مِن فلسفةِ الحريةِ المرتبطةِ بالمجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسي أساساً. والأسرةُ التي ستَمُرُّ بالتحولِ ضمن هذا الإطار، سوف تَكُونُ أكثَر ضماناتِ المجتمعِ الديمقراطيِّ سلامةً، وإحدى العلاقاتِ الأساسيةِ في الحضارةِ الديمقراطية. الزواجُ الطبيعيُّ هامٌّ هنا، بدلاً مِن الزواجِ الرسمي. ولكن، على الطرفَين المعنيَّين أنْ يَكونا مستعدَّين دائماً لِقَبولِ حقِّ هذه الحياة. ولا يُمكن الحِراكَ بعبوديةٍ وعمى في العلاقات. جليٌّ بوضوح أنّ الأسرَة ستعيشُ أكثَر تحولاتها معنًى في كنفِ الحضارةِ الديمقراطية. هذا ومن المحالِ تطويرَ الاتحاداتِ الأُسَرِيّة القَيِّمة، ما لَم تَحظَ المرأُة بالتقديرِ والقوةِ العظمى، بَعدَ أنْ خَسِرَت الكثيَر الكثيَر من التقديرِ على مَرِّ آلافِ السنين. كما يستحيلُ احترام الأسرةِ المتأسسةِ على الجهل. بالتالي، ذلك أنّ نصيبَ الأسرةِ هامٌّ في إعادةِ إنشاءِ الحضارةِ الديمقراطية.

أما موضوع العشق الذي تتداوله الأفواه كالعلكة في عالمنا الراهن؛ فهو يشهد أكثر مراحله خزياً وافتقاراً للمضمون والمعنى. إذ لم تسقط مرتبة العشق تحت الأقدام بهذه الدرجة في أي مرحلة أخرى من التاريخ. فحتى أخطر نماذج العلاقات وأقبحها، تسمى بالعشق، بدءاً من العشق اللحظي وحتى أكثر السلوكيات إباحية للجنس. لا يمكن تصوُّر علاقة مطبّقة لمفهوم حياة النظام الرأسمالي بأفضل حال، أكثر من تلك العلاقات. إن ظواهر العشق الراهنة هي اعتراف صريح لا غبار عليه للأحوال التي وقعت فيها الذهنية التي فرضها النظام الحاكم على المجتمع والفرد، حتى في أقدس الميادين .

إحياء العشق هو أحد أصعب المهام الثورية. إذ يتطلب الكدح العظيم والتنور الذهني والحب الإنساني. ومن أهم شروط العشق:

أولاً: النظر إلى العصر ضمن آفاق الحكمة، والحذو حذوها. ثانياً: فرض السلوكيات العظيمة إزاء طيش النظام وتهوراته. ثالثاً: القبول باستحالة تواجه الجنسين أو النظر إلى بعضهما البعض في حالة غياب الحرية والتحرر؛ وهضم ذلك كسلوك أخلاقي أساسي. رابعاً: أسْر الغريزة الجنسية وضبطها بموجب متطلبات النقاط الثلاث السابقة. بمعنى آخر؛ يجب الإدراك يقيناً بأن أية خطوة تُخطى على درب العشق ستكون إنكاراً للعشق؛ ما لم ترتبط الغريزة الجنسية فيها بالحكمة وبأخلاق الحرية وحقيقة النضال والصراع السياسي والعسكري. كل من يعجز عن تأمين فرصةٍ يؤسس فيها المرء عشه الزوجي الحر بقدر العصفور الطليق، ويتكلم بالمقابل عن العشق والعلاقةو الزيجة؛ إنما يشير بكل جلاء إلى استسلامه لعبودية النظام الاجتماعي السائد، وإلى جهله بالقيم النبيلة السامية لنضال الحرية .

إنْ كان لا بد من الحديث عن حقيقة العشق في راهننا، فهذا غير ممكن إلا باكتساب الشخصيات التي تتجاوز في عشقها ما كان عليه "ليلى ومجنون" بأشواط ملحوظة، وتتخطى كل أهل التصوف، وتتحلى بدقةِ وحساسيةِ رجل العلم، وتؤدي إلى الخروج من الأزمة الحالية والتوجه نحو الحرية الاجتماعية، وتبرهن على عشقها ببسالاتها وتضحياتها وانتصاراتها المظفرة .

بإمكان مشاكل المساواة الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية للمرأة أن تلقى الرد اللازم لها بالنجاح الموفق في عملية الدمقرطة؛ عبر تحليل وتفكيك السلطة السياسية أولاً. إذ ما من شائبة في أن الحرية القانونية القحطة والمجدبة، لن تفي بشيء، ولن تكتسب معناها؛ ما لم يُحرَز التقدم على درب الحرية، وما لم يُعمَل بالسياسة الديمقراطية .

الأصح هو تناول موضوع المرأة كثورة ثقافية. إذ من العصيب إيجاد حل تحرري ذي معاني راقية بالثقافة القائمة؛ مهما كانت النوايا حسنة، ومهما بُذِلَت الجهود الدؤوبة. وذلك بسبب المشكلة القائمة في الظاهرة ذاتها، وبنية العلاقات فيها. واكتساب الهوية التحررية الأكثر راديكالية أمر ممكن فقط بالدنو من المرأة. أو بالأحرى باستيعاب النظام القائم في العلاقات بين الجنسين ككل متكامل، وتخطيه. يجب الإدراك جيداً أنه لا يمكن قطع مسافة، ولو بمثقال ذرّة، بمقارنة مسألة الحجاب بالتقاليد والأعراف، ومقارنة الإباحية الجنسية بالعصرية. إذ ثمة حاجة

ماسة لاستيعاب أغوار الحرية وإكسابها إرادتها، بقدر التعمق في أغوار العبودية وتفهمها. على كل القاصرين عن قطع مسافة ملحوظة في درب حرية المرأة، وبالتالي في درب تحرير الذات؛ أن يعرفوا أنهم بذلك لن يكونوا قادرين على إبداء قدرة الحل والتحول في أي ميدان اجتماعي، ولا في مجال الحرية السياسية أيضاً. يجب اعتماد المفهوم القائل بأن كل نضال تحرري عاجز عن تخطي ثنائية "الرجل الحاكم – المرأة العبدة" لن يتمكن من توطيد الهوية الحرة أو اكتسابها؛ كمعيار أولي للحرية. إذ لن تتحقق العلاقة الحرة بين المرأة والرجل، بدون تحطيم علاقة المُلكية والسلطة المسلَّطة على المرأة .

من الواقعي أيضاً اعتبار قرننا مرحلة اجتماعية ستتصاعد فيها إرادة المرأة الحرة. لذا، يتوجب التفكير في المؤسسات الراسخة اللازمة للمرأة وتأسيسها، ربما لأجل القرن بأكمله. وقد تتولد الحاجة لأحزاب حرية المرأة. حينها ستكون ذرائع تأسيس هذه الأحزاب ومهامها الرئيسية متمثلة في توطيد المبادئ الأيديولوجية والسياسية الأولية للحرية، وإدراجها حيز التنفيذ، والإشراف على ذلك وتسييره .

بالنسبة للجماهير النسائية، وبالأخص تلك القاطنة في المدن، يجب تكوين مساحات الحرية لها، لا دُور الالتجاء والاعتصام. وقد تكون "منتديات الثقافة النسائية الحرة" هي الشكل الأنسب، والتي بإمكانها أن تؤدي دَور معابد المرأة العصرية كمساحات تشمل الوحدات التعليمية والإنتاجية والخدماتية للفتيات اللواتي تعجز عوائلهن عن تعليمهن. كما أنها تعد حاجة ضرورية وشكلاً ملائماً من أجل الفتيات والنساء، بسبب وجود البنى التعليمية المدرسية الحالية في النظام القائم.

يقال أنه لا حياة بدون المرأة. لكن، لا يمكن العيش مع المرأة الحالية أيضاً. فحسب قناعتي، إن العلاقة الذكورية – الأنثوية الغارقة في العبودية حتى حلقها، تُغرِق أصحابها معها أكثر من غيرها من العلاقات. ما دام الأمر كذلك، فما هو منتَظَر من أصحاب العشق الحقيقي للخروج من فوضى النظام الرأسمالي الأخيرة، هو خلق القدرة العظيمة المتمحورة حول المرأة، وتحقيق الانطلاقة بها. أظن أن هذا من أقدس وأنبل الأعمال التي سيقوم بها أبطال العشق الحقيقيين، الذين وهبوا أفئدتهم وعقولهم للعشق بكل طواعية.

لا يشمل التكامل مع البيئة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحسب. فاستيعاب الطبيعة على الصعيد الفلسفي أيضاً يعد شغفاً لا يستغنى عنه. إنها مسألة متبادلة في حقيقتها. فبينما تبرهن الطبيعة على الفضول وحب الاستطلاع الكبير لديها، وعلى قدرتها في الخَلق لدى استئناسها؛ فالإنسان أيضاً يدرك ذاته ويعيها لدى استيعابه الطبيعة (إن رؤية السومريين للحرية "أماركي" في العودة إلى الأم "الطبيعة" أمر يحثنا على التفكير فيه). ثمة علاقة العاشق والمعشوق بين كليهما. إنها مغامرة عشق وهيام كبرى. وأظن أن إفسادها أو الانفصال عنها أكبر حرام (حسب التعبير الديني). ذلك إنه من المحال خلق قوة معاني أسمى منها. ارتباطاً بهذه المسألة، فالمعنى الملفت للنظر، والذي أضفيناه على حيض المرأة بأنه إشارة إلى التمايز عن الطبيعة وإلى الانبثاق منها في الوقت نفسه؛ إنما يفرض ذاته هنا مرة أخرى، ويُشعِرنا بوجوده. تتأتى طبيعة المرأة من دنوها الكبير إلى الطبيعة. ويكمن لغز جاذبيتها الساحرة في هذه الحقيقة بالذات.

الاقتصادُ بماهيته الأساسيةِ هو الممارسةُ التاريخيةُ للمجتمع. ما مِن فردٍ (سيداً كان أم أفندياً أم رب عمل أم عبداً أم قِنّاً أم عامِلاً) أو دولةٍ يُمكِنُه أنْ يَكُونَ ممثّلاً للممارسةِ الاقتصادية. وعلى سبيلِ المثال، ما مِن فردٍ يمكنه دفَع ثمنِ عملِ الأمومة التي تُعَدُّ المؤسسةَ الأكثر تاريخيةً ومجتمعيةً بلا نظير، سواءً كان ربَّ عمل أو أفندياً أو سيداً أو عاملاً أو قروياً أو مدينياً. ذلك أن الأمومةَ تُعَدُّ الممارسةَ الأكثر مشقةً والأَلَحَّ ضرورةً بالنسبة للمجتمع، وتُعَيِّنُ استمراريةَ الحياةِ فيه. لا أَوَدُّ الحديثَ عن إنجاب الأطفال وحسب. بل إني أَنظُر إلى الأمومة من زاويةٍ فسيحة، باعتبارها ثقافةً، وظاهرةً في حالةِ انتفاضٍ دائمٍ بنبضاتِ فؤادها، وصاحبةَ الممارسةِ المفعمةِ بالذكاء. وهذا هو الصحيح. حسناً، ما دَام كذلك، تلك المرأُة الضروريةُ لهذه الدرجة، والتي تعاني المشقات، وتُمارِسُ العملَ المتواصل، والمشحونةُ بهذا الكمِّ من الفؤادِ والعقل، والمنتفضةُ على الدوام؛ بأيِّ عقلٍ أو ضميرٍ تتناسبُ معاملتُها ككادحٍ بلا أَجر؟ كيف للماركسيةِ المعروفة بأنها أيديولوجيةُ الكادحين

بلا منافس أنْ تَعرضَ علَم الاقتصاد وحَلّه على أنه اجتماعي، مع أنها أَبقَت على أصحابِ الممارسةِ الاجتماعية كالمرأة وأمثالها خارجَ الأَجر، و لم يَخطُروا ببالها قطعياً، وأَجلَسَت غُلاَم وخادِم ربِّ العمل في الزاويةِ الرُّكن؟ الاقتصادُ الماركسي اقتصادٌ بورجوازيٌّ بنحوٍ خطير. وهو بحاجةٍ لتقديمِ نقدٍ ذاتيٍّ جدّيّ. فالبحثُ عن الاشتراكية في ساحةِ مصالحِ البورجوازية، دونَ تقديمِ النقد الذاتي بجرأة؛ لا يعني سوى تقديم أثمنِ الخدماتِ للنظام الرأسماليِّ بلا مَقابل، تماماً مثلما لوحِظَ في إفلاسِ حركةِ القرن ونصفِ القرن (الاشتراكية المشيدة) وانهيارِها (بل وتلقائياً). كَم كان لينين صادقاً عندما قال "الطريقُ إلى جهنم مرصوفةٌ بِلَبَناتِ النوايا الحسنة"! تُرى، هل كان نفسُه يتصور أنّ هذه الجملةَ سوف تُؤكِّد صحتَها في ممارسته هو أيضاً؟

إنكار طبيعة المرأة يعني إنكار طبيعة المجتمع.

مصطلحُ الفامينية، الذي يعني الحركةَ النسائية، قد يؤدي إلى مزيدٍ من العُقم، نظراً لأنه بعيدٌ عن توصيفِ قضيةِ المرأةِ بدِقةٍ تامة، ولِتَصويرِه الرجولةَ طرفاً مضاداً. فكأنه يَعكِسُ معنى يَدُلُّ على أنها المرأُة المسحوقةُ التابعةُ للرجلِ المهيمنِ وحسب. بَيْدَ أنّ واقَع المرأةِ أوسعُ نطاقاً بكثير. إذ يَشتَمِل على معانَي ذاتِ أبعادٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وسياسيةٍ شاملةٍ تتعدى نطاقَ الجنسية. فإذ ما أَخرَجْنا مصطلَح الاستعمارِ من إطارِ البلدِ والأمة، واختَزَلناه إلى المجموعاتِ البشرية، فبمستطاعنا – بكلّ يُسر – تعريفَ وضعِ المرأةِ بأنها أقدَمُ مستَعمَرةٍ

على الإطلاق. ففي حقيقةِ الأمر، ما مِن ظاهرةٍ مجتمعيةٍ شَهِدَت الاستعمارَ روحاً وجسداً بقدرِ ما عليه المرأة. ينبغي الفهَم بأنه تم الإمساكُ بالمرأةِ ضمن وضعٍ مستَعمَرةٍ لا يُمكِن رسَم حدودِها بسهولة.

ثمة عددٌ جَمٌّ من الأمثلةِ التي تُثبِتُ أنّ العلَم في المدنيتَين المصريةِ والسومريةِ جزءٌ لا يتجزأُ من السلطة. فالرَّهبَنَةُ التي لَمَّت شَملَ العلم، كانت أصلاً بمثابةِ الشريكِ الأهمِّ للسلطة. علماً أنّ بُنيةَ العلمِ في العهدِ النيوليتيِّ كانت مختلفة. فمعلوماتُ المرأة حول النبات ربما كانت أرضيةَ البيولوجيا والطب. فضلاً عن أنّ رصدَها للفصول والقمرِ كان يُخرِجُ الحسابَ للميدان. بالإمكان التفسيرَ بكلِّ يُسرٍ أنّ ممارسةَ الحياةِ العمليةِ الممتدةِ على مدى آلافِ السنينِ في مجتمعاتِ الزراعةِ – القرية، أَبرَزَت خزينةً عظمى من المعلوماتِ والمعرفة. لكنّ هذه المعارفَ جُمِعَت في عهدِ المدنية، متحولةً إلى جزءٍ من السلطة. وقد شوهِدَ تَحَوُّلٌ نوعيٌّ هنا بالمعنى السلبي.

كانت المعرفةُ والعلُم ضمن المجتمعاتِ المناهضةِ في عهدِ ما قبل المدنيةِ جزءاً من المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسّي. حيث لَم يَكُ ممكناً استخدامُ العلمِ بشكلٍ آخَر، ما دامَت المصالحُ الحياتيةُ للمجتمعِ لا تقتضي ذلك. ربما كانَ الهدفُ الوحيدُ للمعرفةِ والعلمِ تأمينَ سيرورةِ وجودِ المجتمعِ، وصونَها، وتغذيتَها. ولَم يَكُن ممكناً تَصَوُّرُ هدفٍ آخَر له. إلا أنّ المدنيةَ غَيَّرَت هذا الوضعَ جذرياً، حيث فَصَلَته عن المجتمعِ بتأسيسِ احتكارِها على المعرفةِ والعلم. وبينما بات المجتمُع مفتقراً للمعرفةِ والعلم، فقد تَعزَّرَت السلطةُ والدولةُ بهما قدرَ المستطاع. إذ وَطَّدَتا احتكاراتِهما بإتْباعِ مُنتِجي وحامِلي المعرفةِ بالسلالاتِ الحاكمةِ والقصور. هكذا كان مفادُ ذلك الانقطاعِ الجذريِّ للعلمِ من المجتمع، وبالأخصِّ من المرأة، وانفصالِ أواصرِه عن الحياةِ والبيئة. وفي الوقتِ نفسِه كان الانقطاعُ الجذريُّ لأواصرِ الذكاءِ التحليليِّ مع الذكاءِ العاطفيِّ يَكبُر، والمسافةُ الشاسعةُ فيما بينهما تتعاظَم بالتزامُن.

التَّردّي الأخلاقيُّ من أهمِّ مؤثِّراتِ بدايةِ الحروب. أما انقطاعُ العلاقةِ بين العلمِ والأخلاق، فهو أساسُ ابتكارِ شتى أنواعِ الأدواتِ التدميرية. إذ كان من المحالِ تَصَوُّرَ عدمِ انعكاسِ علاقةِ العلمِ مع السلطةِ والمجتمعِ على البراديغما والأسلوبِ الأوليَّين. كما أنّ إخراجَ المجتمعِ من الأجندة كان يعني تَشييئَه أيضاً، تماماً كتشييءِ المرأةِ والعبيدِ سابقاً. ومن ثَمَّ انتقَلَ الفصلُ بين الذاتِ الفاعلةِ والموضوعِ الشيءِ إلى كافةِ العلوم، بعدما كان ابتدأَ مع بيكون وديكارت. وباتَ التَّحَوُّلُ الموضوعانيُّ الشيئانيُّ موضوعَ ثَناءٍ في العلم، على الرغمِ من أنّ البابَ قد فُتِحَ أمام الفاجعةِ الأساسيةِ مع حسمِ الفصلِ بين الذاتانيةِ المثاليةِ والموضوعانيةِ الشيئانية، لِتَتَجَذَّر لاحقاً مع الفصل بين أنا – الآخَر، صائرةً فيما بعد أطرافاً جَدَليةً تَفني بعضها بعضاً. هذه الثنائياتُ انعكاسٌ قاطِعٌ للانفصالِ والتناقضِ بين المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ وبينَ رأسِ المالِ والسلطة. فاختزالُ الطبيعةِ ومن ثَمَّ المرأةِ والعبدِ وأخيراً المجتمعِ برمته إلى منزلةِ الموضوعِ الشيءِ، بَرَزَ أمامنا في هيئةِ "قاعدة الشيئانية" الشهيرة جداً، والتي لا تَزالُ مستَخدَمةً في العلم. أي أنّ علاقةَ الإلهِ – العبدِ السابقة أَضحَت علاقةَ الذاتِ – الموضوع. كما تَنحّى مفهومُ الطبيعةِ الحيةِ الأقدم عمراً عن مكانته لمفهومِ الطبيعةِ الشيءِ الميتة والإنسانِ الذاتِ الإلهية المتحكمةِ بها.

السُّطُورُ المُتَطَرِّقَةُ إلى المرأة لدى حديثِها عن الرجولةِ التي تَرَكَت بصماتِها على علومِ الاجتماعِ مثلما تَرَكَتها على كافةِ العلومِ الأخرى؛ مشحونةٌ بالمواقفِ الدعائيةِ التي لا تَمَسُّ الواقَع بتاتاً. فوضعُ المرأةِ الحقيقيُّ ربما طُمِسَ بهذه العباراتِ أربعين ضعفاً مما عليه حجبُ التمايُزِ الطبقيِّ والاستغلالِ والقمعِ والتعذيبِ القائم في تاريخِ المدنية. من هنا، فمصطلحُ علمِ المرأة jineoloji قد يَرمي بنحوٍ أفضل إلى الهدفِ المأمولِ عوضاً عن اصطلاحِ الفامينية. فالظواهرُ التي سوف يُبرِزُها عِلمُ المرأة لا بدَّ أنها لن تَكُونَ أقلَّ واقعيةً مما عليه العديدُ من الأقسامِ العلميةِ المنضويةِ تحت فروعِ علمِ الاجتماعِ من قَبيلِ علم اللاهوت وعلم الأُخرَويّات وعلمِ السياسة والبيداغوجيا وهَلُمَّ جَرًّا. وكونُ المرأةِ تُشَكِّلُ القسَمَ الأفسحَ من الطبيعةِ الاجتماعيةِ جسدياً ومعنًى أمرٌ لا يَقبَلُ الجدل. إذن، والحالُ هذه، لَم لا نَجعَلُ هذا الجزءِ الجدَّ هامٍّ من

الطبيعةِ الاجتماعيةِ موضوعاً ضمن حقولِ العلم؟ والسوسيولوجيا المتفرِّعةُ إلى العديدِ من الحقولِ كالبيداغوجيا وصولاً إلى علمِ تنشئةِ الأطفالِ وتربيتهم، لا يُمكِنُ إيضاحَ عدمِ لجوئِها إلى تشكيلِ حقلِ علمِ المرأة، سوى بِكَونِها عباراتِ الرجولةِ المهيمنة، لا غير.

ستَبقى طبيعةُ المجتمعِ برمتها غيرَ مُنيرة، ما دامت طبيعةُ المرأةِ تَعُوم في الظلامِ الدامس. فالتنويرُ الحقيقيُّ والشاملُ للطبيعةِ الاجتماعيةِ غيرُ ممكنٍ إلا بالتنويرِ الحقيقيِّ والشاملِ لطبيعةِ المرأة. كما أنّ تسليطَ الضوءِ على وضعِ المرأةِ بدءاً من تاريخِ استعمارِها كأنثى إلى استعمارِها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وذهنياً؛ إنما سيُقَدِّم مساهماتٍ كبرى في تسليطِ الضوءِ على جميعِ مواضيعِ التاريخِ الأخرى، وعلى المجتمعِ الراهنِ بكافةِ جوانبه.

لا شك أنّ كشفَ النقابِ عن وضعِ المرأةِ هو أحدُ أبعادِ المسألة. والبُعدُ الأهمُّ معنيٌّ بقضيةِ التحررِ والخلاص. بمعنى آخر، فحَلُّ القضيةِ يتميزُ بأهميةٍ أكبر. لَطالما يُقالُ أن مستوى حريةِ المجتمعِ العامةِ متناسِبٌ طرداً مع مستوى حريةِ المرأة. المهمُّ هو كيفيةُ ملءِ جوفِ هذه العبارةِ الصحيحة. ذلك أن حريةَ المرأة ومساواتَها لا تُحَدِّد حريةَ المجتمعِ ومساواتَه فحسب. بل إنها تقتضي ترتيباتِ النظريةِ والمنهاجِ والتنظيمِ والممارسةِ اللازمة. والأهم من ذلك يَدُلُّ على استحالةِ وجودِ السياسةِ الديمقراطيةِ بلا المرأة، بل وستبقى السياسةُ الطبقيةُ ناقصةً، وسيستحيل استتباب السلمِ وحماية البيئة حينذاك.

ينبغي إخراجَ المرأةِ من كونِها الأمَّ المقدسةَ والشرفَ الأساسيَّ والزوجةَ التي لا استغناءَ عنها ولا حياةَ بدونها، والبحثَ فيها بوصفِها مجموعاً كلياً من الذات والموضوع. بالطبع، يتوجبُ أولاً صونَ هذه البحوثِ من مَهزَلَةِ العشق. بل وينبغي أنْ يَستَعرِضَ البُعدُ الأهمُّ في البحوث تلك السفالاتِ الكبرى التي يتم حجبُها باسم العشق (وعلى رأسها الاغتصاب، الجريمة، الضرب، وآلاف الشتائم البذيئة التي لا تُساوي قرشاً). ومَقُولَةُ "كلُّ حروبِ الشرقِ – الغربِ قد نَشَبَت بسببِ المرأة" على حدِّ تعبيرِ هيرودوت، إنما توضِّحُ هذه الحقيقة. ألا وهي أنها باتت قَيِّمَةً كمُستعمَرة، ولأجلِ ذلك أصبَحَت موضوعَ الحروبِ الهامة. ومثلما أن تاريخَ المدنيةِ كذلك، فالحداثةُ الرأسماليةُ أيضاً تُمَثِّلُ استعمارَ المرأة الأشَدَ وطأةً والأشملَ بأبعادِه ألفَ مرة. فهي تَتقُشُ ذلك على هويتها. إنها أمُّ جميعِ أنواعِ الكدح، وصاحبةُ الجهدِ المجانيّ، والعاملَةُ بأبخسِ الأجور، والأكثر بطالةً، وهي مصدرُ الشهوةِ والقمعِ اللامحدودَين للزوج، وآلةُ إنجابِ الأطفالِ للنظام، والحاضِنَةُ المُربِّية، وأداةُ الدعاية، وأداةُ الجنسِ والإباحية. وهكذا دواليك تَطُولُ لائحةُ أَوجُهِ استعمارِها واستغلالِها. لقد طَوَّرَت الرأسماليةُ آليةَ استغلالِ المرأةِ بما لا مثيلَ له في آليةِ أيِّ استغلالٍ آخَر. إن العودةَ مِراراً وتكراراً إلى وضعِ المرأة، ولو لم نَشَأْ ذلك، إنما تَبعَثُ على الألم. لكنْ، ما مِن لغةٍ أخرى للحقائقِ بالنسبةِ للمستَغَلّين المسحوقين.

لا ريب أنه ينبغي على الحركةِ الفامينيةِ أنْ تَكُونَ الحركةَ الأكثر راديكاليةً في مناهَضةِ النظامِ على ضوءِ هذه الحقائق. فالحركةُ النسائيةُ، التي يمكننا عَزوَ أصولِها بحالتِها العصريةِ إلى الثورةِ الفرنسية، قد وَصَلَت يومَنا الراهنَ بعد مرورِها بعدةِ مراحل. حيث تم الهَرَعُ وراءَ المساواةِ القانونيةِ في المرحلةِ الأولى. هذه المساواةُ التي لا تعني الكثير، كادت تتحقَّقُ بِرَواجٍ شائعٍ في يومنا الحاضر. ولكن، ينبغي الإدراكَ جيداً أنها خاويةُ المضمون. إذ ثمةَ مستجداتٌ شكليةٌ في حقوقِ الإنسان، مثلما الأمُر في الحقوقِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والسياسيةِ والحقوقِ الأخرى. فالمرأةُ حرّةٌ ومتساويةٌ مع الرجلِ ظاهرياً. بينما أهمُّ أشكالِ الضلالِ والخداعِ مخفيٌّ في ذاك النمطِ من المساواةِ والحرية. فحريةُ المرأةِ ومساواتُها وديمقراطيتُها الأسيرةُ والمُستَثَمَرةُ بعبوديةٍ قصوى ذهنياً وجسدياً في جميعِ الأنسجةِ الاجتماعيةِ على مرِّ مراحلِ الهرميةِ والمدنيةِ برمتِها، وليس في غضونِ الحداثةِ الرسميةِ فحسب؛ إنما تقتضي الأنشطةَ النظريةَ الشاملةَ للغاية، والصراعاتِ الأيديولوجية، والنشاطاتِ النظاميةَ والتنظيمية، والأهم من ذلك أنها تتطلبُ الممارساتِ الوطيدة. ومن دونِ كلِّ ذلك، فالفامينيةُ والنشاطاتُ النسائيةُ لن تَذهبَ في معناها أبعدَ من كونها فعالياتٍ نسائيةً ليبراليةً تسعى إلى الترويحِ عن النظامِ القائم.

في حالِ تَطَوُّرِ عِلمِ المرأة، سيَكُونُ توضيحُ حلِّ قضاياها بمثالٍ مفيداً إلى حدٍّ بعيد. ألا وهو ضرورة فهمِ أَنّ غريزَةَ الجنسِ تتصدرُ أشكالَ المعرفةِ الأسحق قِدَماً. فهي تلبيةٌ لحاجةِ الحياةِ في الاستمرارِ بوجودها. فاستحالةُ خلودِ الفردِ قد حَثَّته على الحلِّ بتطويرِ طاقةِ إعادةِ إنتاجِ ذاته ضمن شخصٍ آخر. والشيءُ المسمى بالغريزةِ الجنسيةِ يُشيرُ إلى تأمينِ هذه الطاقةِ لسيرورةِ الحياةِ من خلالِ التوالُدِ ضمن الظروفِ المناسبة. إنها شكلٌ من الحلِّ إزاءَ الموتِ وخطرِ انقراضِ النسل. فانشطارُ الخليةِ الأولُ يعني تخليدَ الخليةِ الأولى المُنفَرِدَةِ بإكثارِها لذاتِها بالتكاثر. وإذ ما عَمَّمنا ذلك، فهو حَدَثُ جنوحِ الكونِ إلى الخلود، بتنويعِه وإكثارِ ذاته المتواصلِ للاستمرار في الحياةِ الحيويةِ حيالَ الفراغِ والعَدَمِ الساعي لابتلاعه.

الواحدُ أو الفردُ الذي يَستَمِرُّ فيه هذا الحدثُ الكونيُّ هو المرأُة بالأغلب. فالتكاثُر يتحققُ في جسدِ المرأة. بينما دوُر الرجلِ في هذا الحدثِ ثانويٌّ لأقصى الدرجات. بناءً عليه، فكَونُ كاملِ المسؤوليةِ يَقَعُ على كاهلِ المرأةِ في حدثِ الاستمرارِ بالنسلِ، أمٌر مفهوٌم علمياً. علماً أَنّ المرأَة لا تَقتَصِرُ على حملِ الجنين في بطنها وتنشئته وتوليده فقط. بل تكادُ طبيعياً تَحملُ مسؤوليةَ العنايةِ به حتى مماته. إذن، والحالُ هذه، فالنتيجةُ الأولى الواجب علينا استنباطَها من هذا الحدثِ هي ضرورةُ أَنْ تَكُونَ المرأُة صاحبَ الكلمةِ الفصلِ بصددِ جميعِ العلاقاتِ الجنسية. ذلك أَنَّ كلَّ علاقةٍ جنسيةٍ تَجلبُ معها مشاكلَ كامنةً يستعصي على المرأة تَحَمُّلها. يتوجبُ الإدراكَ أن المرأَة التي تُنجِبُ عشرَةَ أطفالٍ تؤولُ جسدياً، بل وحتى روحياً إلى حالاتٍ أسوأ من الموت.

نظرُة الرجلِ إلى الجنسِ أكثُر انحرافاً ولامبالاة. وللجهالةِ وتعميةِ السلطةِ دورُهما في ذلك بالدرجةِ الأولى. فضلاً عن أَنّ امتلاكَ الكثيرِ من الأولادِ تَزامُناً مع الهرميةِ ودولةِ السلالةِ دليلٌ على القوةِ التي لا غنى عنها بالنسبةِ للرجل. فكثرُة الأبناءِ ليست من أجلِ استمرارِ النسلِ وحسب، بل وتُعتَبُر ضماناً لبقائه سلطةً ودولة. وعدُم خُسرانِ الدولةِ التي هي بمثابةِ احتكارِ المُلك، مرتبطٌ بضخامةِ السلالة. هكذا تُصَيَّرُ المرأُة أداةً لإنجابِ الكثيرِ من الأبناءِ في سبيلِ الوجودِ البيولوجيِّ والسلطويِّ والدولتيِّ على السواء. بذلك تَكُون أرضيةُ الاستعمارِ المُرَوِّعِ بالنسبةِ للمرأةِ قد رُصِفَت ارتباطاً بالطبيعتَين الأولى والثانية. من المهم للغاية تحليلَ تهاوي المرأةِ بالترابُطِ مع هاتَين الطبيعتَين. لا داعيَ للإسهابِ كثيراً في التنويه إلى استحالةِ بقاءِ المرأةِ متينةً ونشيطةً وغيرَ مُنهَكَةِ القوى لمدةٍ طويلةٍ روحياً وجسدياً تحت وطأةِ وضعِ ثنائيةِ الطبيعةِ تلك. فالانهياران الجسديُّ والروحيُّ يتطوران باكراً بشكلٍ متداخلٍ، ويؤدي إلى انتهاءِ المرأةِ بحياةٍ أليمةٍ وقصيرةٍ وقاهرةٍ مقابلَ تأمينِ سيرورةِ حياةِ الآخَرين. من الأهميةِ بمكان تحليلَ وقراءَة تاريخِ المدنيةِ والحداثةِ تأسيساً على هذا الواقع.

والحالُ هذه، ينبغي أَنْ تَكُونَ المسؤوليةَ الأساسيةَ على عاتقِ المرأةِ فيما يتعلقُ بحلِّ قضيةِ المرأة المُكتَسِبَةِ أبعاداً عملاقةً منذ الآن، وبحلِّ القضيةِ الديموغرافيةِ التي تُعَدُّ السبيلَ الأوليَّ لِسَدِّ الطريقِ أمَامَ الدمارِ الأيكولوجي. والشرطُ الأولُ في ذلك هو حريةُ ومساواُة المرأةِ تماماً، وحقُّها في مُزاوَلَةِ السياسةِ الديمقراطيةِ كلياً، وحقّها في أَنْ تَكُونَ صاحبةَ الإرادةِ والكلمةِ الحاسمةِ في جميعِ العلاقاتِ المعنيةِ بالجنس. وفيما خلا هذه الحقائق، لا يمكن تحقيقَ خلاصِ وحريةِ ومساواةِ المرأةِ والمجتمعِ والبيئةِ بكلِّ معانيها، كما لا يَحتَمِلُ تشكيلَ السياسةِ الديمقراطيةِ والسياسةِ الكونفدرالية طبعاً.

كما تؤدي المرأُة دوراً حياتياً ومصيرياً من حيث أخلاقياتِ وجمالياتِ الحياةِ على ضوءِ الحريةِ والمساواةِ والدمقرطة، كَونها العنصرَ الأصليَّ للمجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسي. علُم الأخلاقياتِ والجمالِ جزءٌ لا يتجزأ من علمِ المرأة. ولا جدال بشأن أن المرأة ستُحقِّقُ انفتاحاً وتطوراتٍ عظيمةً في جميعِ ميادينِ الأخلاقيات والجماليات كقوةٍ فكريةٍ وتطبيقيةٍ على السواء، بِحُكمِ مسؤوليتِها الثقيلةِ في الحياة. فأواصُر المرأةِ مع الحياةِ شاملةٌ أكثر بكثيرٍ مقارنةً مع الرجل. ورُقيُّ بُعدِ الذكاءِ العاطفيِّ متعلقٌ بذلك. بالتالي، فعلُم الجمالِ موضوعٌ وجوديٌّ بالنسبةِ للمرأة، كَونَه يعني تجميلَ الحياة. ومسؤوليةُ المرأةِ أوسعُ نطاقاً على الصعيدِ الأخلاقيِّ أيضاً (نظرية الأخلاق وعلم الجمال = نظرية الجمال). إنّ

تَصَرُّفَ المرأة بمزيدٍ من الواقعيةِ وروحِ المسؤوليةِ على صعيدِ المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ أمرٌ نابعٌ من طبيعتها، وذلك من حيث تقييم وتشخيص وإقرارِ الجوانب الحسنة والسيئة من تعليمِ الإنسان وتربيته، وأهميةِ الحياةِ والسلم، وسوء الحرب وهَولِها، ومعايير الأحَقِّيَّةِ والعدالة. وبطبيعةِ الحال، أنا لا أتحدثُ عن المرأة الدُّمِيَةِ بيَدِ الرجل وظلّه. بل موضوعُ الحديثِ هنا هو المرأة الحرُة المتبَنِّيةُ للمساواة والدمقرطة.

سيَكُونُ من الأصحِّ تطويرَ علمِ الاقتصادِ أيضاً كجزءٍ من علمِ المرأة. فالاقتصادُ شكلُ نشاطٍ اجتماعيٍّ أدت فيه المرأة دوراً أصلياً منذ البداية. والاقتصادُ ذو معانَي مصيريةٍ بالنسبةِ للمرأة، بِحُكمِ مسؤوليتها في قضيةِ تنشئةِ الأطفال. علماً أنّ معنى لفظ الاقتصاد-ECO NOMYهو "قانون المنزل، قواعد ارتزاق وإعاشة المنزل". واضحٌ أنّ هذا أيضاً من نشاطاتِ المرأةِ الأساسية. تَجَسَّدَت أكبُر ضربةٍ لَحِقَت بالحياةِ الاقتصاديةِ في إخراجِ الاقتصادِ من يدِ المرأة، وتسليمه إلى يدِ المسؤولين الذين يتصرفون كالأغواتِ من قَبيلِ المُرابين والتُّجَّارِ والمستَثمِرين وأصحاب المالِ والسلطةِ والدولة. الاقتصادُ الموضوعُ في يَدِ القوى المضادةِ للاقتصاد يتم تصييرُه هدفاً أولياً للسلطةِ والعسكرتاريةِ بسرعةِ البرق، متحَوِّلاً بذلك إلى عاملٍ رئيسيٍّ في نشوبِ الحروبِ والنزاعاتِ والصِّدَاماتِ والأزماتِ اللامحدودةِ على مرِّ تاريخِ المدنيةِ والحداثةِ برمته. الاقتصادُ في يومنا الراهن قد باتَ ساحةً لألاعيبِ مَن لا علاقةَ لهم بالاقتصاد، يَعُوثُون فيها ويَنهَبون ويَسلبون القيمةَ الاجتماعيةَ بنَهمٍ لا يعرفُ حدوداً من خلالِ التلاعبِ بِقِطَعٍ وَرَقِيَّةٍ وبأساليب أنكى من القمار. أي أنّ المرأةَ طُرِدَت تماماً من مِهنَتِها المقدَّسةِ التي صُيِّرَت ساحةً للبورصاتِ وميادينِ الرِّبا والتلاعُبِ بالأسعار، ومعاملَ لإنتاجِ آلاتِ الحروب ووسائلِ المواصَلاتِ التي تَجعَلُ البيئةَ لا تُطاقُ والمنتوجاتِ الكماليةِ التي لا علاقةَ لها بحاجاتِ الإنسانِ الأوليةِ ولا نفعَ منها سوى إِدِ ار الربح.

جليٌّ بسطوعٍ أنّ حركةَ الحريةِ والمساواةِ والديمقراطيةِ النسائيةَ، التي تستنِدُ إلى علمِ المرأةِ المحتوي على الفامينيةِ أيضاً ضمن ثناياه؛ ستؤدي دوراً رئيسياً في حلِّ القضايا الاجتماعية. ينبغي عدم الاكتفاءِ بانتقادِ الحركاتِ النسائيةِ البارزةِ في الماضي القريب، بل وتوجيه الانتقاداتِ اللاذعةِ لتاريخِ المدنيةِ والحداثةِ اللتَين تسبَّبَتا في تهميشِ وخسارةِ المرأة أكثر. وإذ ما كانت مسألةُ وقضيةُ وحركةُ المرأة تكادُ تَكونُ معدومةً في العلوم الاجتماعية، فالمسؤوليةُ الأساسيّةُ في ذلك تُعزى إلى الذهنيةِ المهيمنةِ للمدنيةِ والحداثة وبُناها الثقافيةِ المادية. قد تُقَدَّم المساهماتُ إلى الليبراليةِ بالتناولِ القانونيِّ والسياسيِّ الضيقِ للمساواة. ولكن، من المستحيل آنئذٍ تأمينَ تحليلِ القضيةِ كظاهرة، فما بالكم بحلِّها عبر هكذا مواقف؟ إن الزعَم بكَونِ الحركاتِ الفامينيةِ الحاليةِ تَحَوَّلَت إلى قوى منقطعةٍ عن الليبراليةِ ومضادةٍ للنظام سيَكُون خداعاً للذاتِ، لا غير. إنْ كانت الراديكاليةُ إحدى قضايا الفامينيةِ الرئيسيةِ مثلما يُقال، فمن الضروريِّ حينذاك – وقبل أيِّ شيءٍ آخَر – أنْ تُدِيَر ظهرَها وتَقطَع أواصرَها مع إدماناتِ وسلوكياتِ الليبراليةِ الجذريةِ وحياتِها وأنماطِها الفكريةِ والعاطفية؛ وأن تُحَلِّلَ عدوَّ المرأة المتمثلَ في المدنيةِ والحداثةِ اللتَين تَقِفان خَلفَها. هذا وينبغي عليها السير على سُبُلِ الحلِّ القَيِّمِ بالتأسيس على ذلك.

على العصرانيةِ الديمقراطيةِ الإدراكَ أنَّ طبيعةَ المرأةِ وحركتَها في سبيلِ الحريةِ من إحدى قواها الأساسية، وبالتالي اعتبارَ تطويرِها وعقدِ التحالفِ معها كإحدى مهامِّها الرئيسية، وتقييمَها بموجبِ ذلك ضمن نشاطاتِ إعادةِ الإنشاء.

لا يُمكِن أنْ تَكُونَ المؤسساتُ الرسميةُ للمدنيةِ والحداثة، وعلى رأسها الجامعات، أماكنَ بحثٍ أساسية. ذلك أنّ سلطويةَ العلمِ وإنتاجَه في مؤسساتِ الدولةِ الرسمية، يعني فُقدانَه روابطَه مع الحقيقة، سواءً ماضياً أم حاضراً. وانقطاعُ أواصرِ العلمِ مع المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ يعني إخراجَه من كونه مفيداً للمجتمع، بل – وبالعكس – تصييرَه مساعداً لتطويرِ احتكاراتِ القمعِ والاستغلالِ على المجتمع. فكيفما أنّ المرأَة المحبوسةَ في البيوتِ العامةِ أو الخاصة تَفقِدُ واقعَها وحقيقتَها الحرة، فإنّ المُفَكِّرين والعلَم المحبوسَ في المؤسساتِ الرسميةِ يَفقُدُ حريتَه وهويتَه الحقيقيةَ بالمِثلِ تماماً. لا ريب أنّ المرامَ من ذلك ليس استحالةَ تنشئةِ المفكرين أو إنتاجِ العلمِ في تلك المؤسسات. الأمُر الواجبُ

فهمه هو أنّ المُفَكَّر والعلَم السلطويَّين سوف ينقطعانِ عن هدفِهما في البحثِ والاختراعِ المعنيَّينِ بالواقعِ الاجتماعي. بينما التحَوُّلُ إلى مُفَكِّرٍ أو إبرازُ مُنجَزاتٍ ذاتِ قيمةٍ علميةٍ من بابِ الاستثناء لا يُبَدِّلُ من الحقيقةِ الأوليةِ شيئاً.

يُمكِنُ لأكاديمياتِ السياسةِ والثقافةِ الديمقراطيةِ أنْ تَكُونَ تَمَأسُساتٍ مناسبةً لهذه المَهَمَّة. حيث بمقدورِ هذه الأكاديمياتِ تقديَم الدعمِ الفكريِّ والعلميِّ اللازمِ لتلبيةِ احتياجاتِ إعادةِ بناءِ وحداتِ ومُكَوِّناتِ المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيّ. وبناؤُها كانطلاقاتٍ أصليةٍ أنسَبُ من أنْ تَتَّخِذَ المؤسساتِ الاحتكاريةِ الرسميةِ والخاصةِ قُدوةً لها. ذلك أنّ تقليدَ مؤسساتِ الحداثةِ قد يَؤولُ إلى الانتهاءِ بالفشل. ومن حيثُ البدايةِ، بإمكانِها أنْ تَنُصَّ على كونِها ديمقراطيةً وشبهَ مستقلة، وأنْ تُشَكِّلَ بنفسِها منهاجَها وتُنشِئَ كوادرَها، وتَعمَلَ أساساً بالتَّعَلُّمِ والتعليمِ الطوعي، وأنْ تَتَبَدَّلَ مواقِعُ الطلبةِ والمُعَلِّمين فيما بينهم مِراراً، وأنْ يَنخَرِطَ فيها الجميعُ ممن يتسُم بالعزمِ والطموحِ بدءاً من الراعي على ذرى الجبالِ إلى المُحتَرِفِ المُتَمَرِّس.

هذا ومن الملائم تشكيل الأكاديمياتِ التي يَغلبُ عليها الطابعُ النسائي، وتأسيسها بالمضمونِ عينِه بالإضافةِ إلى جوانبِها الخاصةِ بها بغرضِ تصييرِهن علميات. ولكي لا تَبقى مُقتَصِرةً على الجانبِ النظريِّ فحسب، فإنّ المشاركةَ العمليةَ المتعددةَ الجوانبِ تُعَدُّ إحدى الماهياتِ المأمولة. تُؤَسَّسُ وتُفَعَّلُ الأكاديمياتُ من حيث الزمانِ والمكان حسبما تقتضيه الاحتياجاتُ العملية. إنها مؤسساتٌ شفافةٌ وطوعيةٌ مثلما تُصادَفُ أمثلتُها بكثرةٍ في التاريخ (مواقِد زرادشت النارية على ذرى الجبال، حدائق أفلاطون وأرسطو، أروقة سقراط والرواقيين، أديرة العصورِ الوسطى ومدارسها). يمكن اختيارَ الأماكنِ بدءاً من ذرى الجبالِ إلى الضواحي النائية. هذا ولا يتّم البحثُ عن الأبنيةِ التي تُثبِتُ عظمةَ السلطة دون شك. أما زمانُ التعليم، فيتَحَدَّدُ حسبَ وضعِ المشاركين فيه وفقَ كثافةِ تَدَفُّقِ الطلبة، مثلما الحالُ في الأديرةِ والمدارسِ المدنية. ولا داعيَ للتوقيتِ الزمانيِّ الصارمِ كما في المؤسساتِ الرسمية. إلى جانبِ أنه لا يمكن التفكيرَ بافتقارها كلياً للشكلِ والقواعد. حيث لا بدَّ من وجودِ القواعدِ الأخلاقيةِ والجماليةِ بكلِّ تأكيد.

لَم تَصُن البشريةُ وجودَها وكرامتَها بإبداءِ المقاومةِ السياسيةِ في التاريخِ على مستوى المجتمعِ والمنطقةِ الجغرافيةِ فقط، بل وشَهِدَت الشخصياتِ السياسيةَ المقاومةَ على الصعيدِ الشخصي، والتي أحياناً ما كان لها وزنُها المماثلُ لشأنِ الأمة. التاريخُ مليءٌ بهكذا أمثلة. إذ ثمة عددٌ لا حصرَ له من الأناسِ الأفراد الذين قاوَموا حتى الموت بغيةَ البقاءِ أحراراً مُكَرّمين، بدءاً من بوذا إلى سقراط، ومن زرادشت إلى كونفوشيوس؛ وكذلك جميعُ الأنبياءِ الذين يَذكُرهم الكتابُ المقدسُ بما يُضاهي 120 ألف شخصاً، والذين استمروا على شكلِ حلقاتٍ متواصلةٍ ابتداءاً من سيدنا آدَم إلى نوح وأيوب ، ومن إبراهيم إلى موسى، وصولاً إلى عيسى ومحمد؛ كذا بدءاً من الإلهةِ إينانا إلى سيدتنا عائشة ، ومن زنوبيا إلى هيباتيا ، ومن كيبالا إلى مريم، ومن النساءِ العنيدات (المشعوذات) إلى زينب وصولاً إلى روزا، ومن برونو إلى أراسموس. وإذا كان المجتمُع لا يزال قائماً أخلاقياً وسياسياً حتى اليوم، فلا شك أنه مَدِينٌ بالكثيرِ من القِيَمِ إلى أولئك الأفراد. ففي حال العكس، لَما كان سيَكُون ثمة فرقٌ بينه وبين قطيعِ العَبيد.

ثورة المرأة في الشرق الأوسط

إنَّ تقييَم القضايا التي تَحياها المرأُة أولاً في المجتمعِ ضمن أبعادِها التاريخيةِ – الاجتماعيةِ يتحلى بالأهمية. فقضيةُ المرأةِ هي منبُع كافةِ القضايا. إذ نُلاحظُ أنَّ هرميةً رجوليةً (النظام الأبوي) مسيطرَةً وصارمةً قد تمأسسَت على المرأة، حتى قبلَ العبورِ إلى المجتمعِ الطبقيِّ الدولتّي. وتم اللجوُء إلى الكثيرِ من الصياغاتِ الميثولوجيةِ والدينيةِ كذريعةٍ لحاكميةِ الرجل. ومَلحَمَةُ إينانا، إلهةُ أوروك، هي انعكاسٌ لهذه المرحلة. حيث تَشعُر بالحنينِ العارمِ إلى الطبيعةِ والإلهةِ الأُمِّ المقدسةِ القديمة، وتَئِنُّ من حِيَلِ ومَكرِ وجُورِ الرجولةِ الحاكمةِ ضمن نظامِ الهرميةِ والدولةِ البطرياركّي الذي أُقحِمَت فيه. والواقُع المُعاشُ في هذه الوجهةِ أكثُر وضوحاً ولفتاً للأنظارِ في مَلحَمةِ بابل (النزاعاتُ بين ماردوخ، إله بابل القدير، وديامات، الإلهة الأنثى). هذا ويُذكَر في الميثولوجيا السومريةِ أنَّ المرأَة خُلِقَت من ضلعِ الرَّجُلِ الأعوج. إنه تَعبيرٌ رمزيّ. ويستمرُّ هذا التعاطي في الأديانِ التوحيديةِ أيضاً. فالمرأُة التي دخَلَت الزقوراتِ السومريةَ كإلهة، قد خَرَجَت منها كفاحشةِ المعبد. حيث يُفتَح أولُ بيتِ دعارة في المدائنِ السومرية، وتُرقَّع المرأُة من مرتبةِ فاحشةِ المعبدِ إلى جاريةِ القصر. كما أنها أداّة وعبدٌ لا غنى عنه في الأسواقِ التجارية. بينما باتت عبدَة شؤونِ المنزلِ فحسب في المدنيةِ الإغريقيةِ – الرومانية، ولا مكانَ لها في السياسة. أما في المدنيةِ الأوروبية، فهي أداّة جنسيّةٌ تابعةٌ للرجلِ بالتعاقد. وفي المدنيةِ الرأسماليةِ هي عاهرٌة كونيةٌ عمومية. هكذا اكتسَبَ التاريخُ بُنيةً ومعنًى جنسوياً بكلِّ معنى الكلمة من خلالِ الرجلِ الحاكم، ليسيَر بعدَها رَجُلاً.

ينعكس تأنيثُ المرأة (أي عبوديتَها) كما هو تسلسلياً على المواضيعِ والوسائلِ الرجوليةِ في المجتمعِ المُستَغَلِّ والمُعَرَّضِ للقمعِ والاضطهاد. فبينما تنتقلُ الزمرُة الفوقيةُ السياسيةُ والعسكريةُ والرهبانُ في المجتمعِ إلى مرتبةِ الجنسويةِ الحاكمة، فإنّ الشرائحَ التحتيةَ المحكومةَ تُستَأنَثُ تدريجياً. يُدَرَّبُ الرجلُ في المجتمعِ الإغريقيِّ – الرومانيِّ بسلوكياتٍ جنسويةٍ تعصبيةٍ كثيفةٍ بدءاً من عمرِ الشباب. هكذا تَستفحِلُ الانحرافاتُ الجنسيةُ بنطاقٍ واسعٍ على مرِّ عصورِ المدنيةِ حصيلةَ التعامُلِ الجنسويِّ إزاَء المرأة. بالتالي، وبقدرِ ما تَغدو المرأُة عَبدة، فالرجلُ العبدُ أيضاً يصبحُ بالمِثلِ أنثى أو زوجةً خانعةً.

ولدى إضافةِ القضايا الناجمةِ عن أجهزةِ القمعِ والاستغلالِ الرأسماليِّ الراهنِ أيضاً إلى تلك القضايا ذاتِ الجذورِ التاريخية، يغدو لا مَهرَبَ للمرأةِ من عيشِ حياةٍ يَسودُها الكابوسُ المُرعِبُ حقاً في المجتمعِ الشرقِ أوسطّي. فأنْ تَكُونَ امرأةً ربما يعني أنْ تَكُونَ إنساناً في أحلَكِ الظروفِ وأعسَرِها. ذلك أنَّ أَشَدَّ درجاتِ القمعِ والاستغلالِ الفظِّ الذي يعانيه المجتمع، يتم تطبيقُها على جسدِ وكدحِ المرأة. أما كونُ المرأةِ أيضاً إنساناً، فيتم إدراكُه حديثاً. لقد حانَ وقتُ تَخَلّي التعامُلِ الجنسويِّ المتصلبِ الذليلِ عن مكانه للحاجةِ إلى البحثِ عن صديقٍ ورفيق. أو يَدُورُ جدالُ ذلك على الأقل. ينبغي المعرفةَ أنه يستحيلُ عيشُ حياةٍ ثمينةٍ ذاتِ معنى، ما لَم يتحققْ عيشٌ سليٌم مع المرأةِ ضمن المجتمع. علينا صياغةَ أقوالنا وتطويرَ ممارساتنا بالإدراكِ بأنّ الحياةَ الأثمَنَ والأجملَ يمكنُ تحقيقُها مع المرأةِ الحرةِ المتمتعةِ تماماً بكرامتِها وعِزَّتِها.

إن القول بأن واقع المرأة يحدِّد الواقع الاجتماعي بنسبة كبرى، هو اقتراح صائب. تُشكّل الذكورة المفرطة والأنوثة المفرطة ثنائية (قريناً) جدلية في المجتمع الشرق أوسطي. وما يرجع إلى الرجل من هذا النمط من العلاقات، ليس سوى خصائص مضادة تتمثل في الرجولة المهيمنة الجوفاء. حيث يعكس الرجل الهيمنة التي تطبقها السلطة عليه، على المرأة، لتعكسها هي بدورها على الأطفال. بالتالي، تكتمل فاعلية الهيمنة من الأعلى نحو الأسفل. يسفر مستوى عبودية المرأة في هذه الآلية عن أكثر الظروف سلبية وسوءاً. أي أنه يطوّر على الدوام من مستوى عبودية المجتمع. هكذا يصبح بإمكان حزام السلطة الأعلى توجيه المجتمع الأنثوي المتولد، بكل سهولة. أما المرأة، ورغم الظلم القاسي المفروض عليها رغماً عن إرادتها؛ فقد تحولت إلى وسيلة لتطبيق الظلم الأكبر على المجتمع أيضاً. جلي كل الجلاء مدى الصعوبة التي يلاقيها الشرق الأوسط من الداخل، بسبب العلاقات المفروضة على المرأة، بقدر الصعوبات الناجمة عن العلاقات الخارجية المفروضة عليه، والمقحِمة إياه في الاستسلام والخنوع. انطلاقاً من هذه البواعث، فإن فرصة أي حركة في بلوغ المجتمع الجوهري والحر الراسخ، تكون محدودة ما لم تعتمد على عملية حرية المرأة. وعجز التوجهات المنادية ببلوغ السلطة والاشتراكية والتحرر الوطني وغيرها أولاً، عن الوفاء بوعودها وتحقيق المراد؛ إنما يَمُتّ بِصِلة بهذه الحقيقة. يشكل نضال حرية المرأة مضمون المساواة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان العامة، والتي تتجاوز إلى حد كبير إطار المساواة الجنسية .

تتمثل الخطوة الأولى الواجب خطوها على درب حرية المرأة في إيصالها إلى حالة قوة عملياتية جوهرية، والابتعاد عن المواقف التملكية المفروضة عليها. فمواقف العشق الدارجة كالموضة، والمشحونة بعواطف المُلكية، تحمل بين ثناياها العديد من المخاطر والمهالك. العشق في المجتمع الذي تشيع فيه التقاليد الهرمية والدولتية، هو عبارة عن أفظع المغالطات والمخادعات. وهو العامل المؤثر في مواراة الذنوب المقتَرفة. يمر تقدير المرأة واحترامها، ومؤازرة حريتها أولاً من الاعتراف بالواقع المعاش، ومن إبداء الصدق والأمانة الحقيقيين في تجاوزه لصالح الحرية. حيث لا يمكن لرجل أن يتمتع بقيم الحرية السليمة، ما دام يُحيي رجولته المهيمنة . أياً كان اسمها . في المرأة. ولربما كان تأمين تعزيز المرأة وتقويتها من الناحية الجسدية والروحية والذهنية، هو أثمن المحاولات والمساعي الثورية. أما إيصال المرأة إلى قوة إعطاء القرار وتحديد الاختيار باستقلالية وحرية على خلفية القيم الاجتماعية المتطورة، ومساهمتها في ذلك؛ فيتطلب بسالة حقيقية في الحرية، ضمن ثقافة الشرق الأوسط التي كانت نواة قوة الإلهة الأم في وقت من الأوقات.

لقد أضاعَ النظامُ منذ زمنٍ بعيدٍ فرصةَ تقويمِ نفسِه بالإصلاح. فما يَلزُم هو "ثورةٌ نسائيةٌ" ستُسَيِّرُ في كافةِ الحقولِ الاجتماعية. وكيفما أنّ عبوديةَ المرأةِ هي أعمقُ العبوديات، فثورةُ المرأةِ أيضاً ينبغي أنْ تَكُونَ أعمقَ ثوراتِ الحريةِ والمساواة، حيث تتطلبُ الانطلاقاتِ الأكثَرَ جذريةً نظرياً وعملياً على السواء. يجب أولاً خوض صراعٍ متعاقبٍ ومتواصلٍ في وجهِ الأيديولوجيةِ الجنسانية. وثورةُ المرأةِ تقتضي تجذيرَ الحربِ أخلاقياً وسياسياً تجاه عقليةِ الاغتصابِ السائرةِ على مدارِ الساعة. كما وتستَوجبُ رفضَ وتنديدَ ظاهرةِ إنجابِ الأطفالِ بهدفِ

السلطةِ والاستغلال، وتركَ موضوعِ إنجابِ الأطفالِ تماماً لإرادةِ المرأةِ المتحررة. إنها تتطلبُ الثورةَ في أيديولوجيةِ السلالةِ والأسرة. ويَبدو فيما يَبدو أنّ الأهمَّ من كلِّ ذلك أنها تقتضي تجاوُز فلسفةِ – أو بالأصحِّ لافلسفةِ – الحياةِ الحاليةِ مع المرأة. إذ ينبغي عدَم تقييمِ قوةِ العيشِ مع المرأةِ ارتباطاً بمفهومِ امتلاكِ الأطفالِ وتغطيةِ الشهوةِ الجنسية، بل النظر إلى أنها تَكمُن في إثمارِ الجمالِ والإخلاصِ والسِّلمِ والنُّبل، وفي وتشاطُرِ ذلك بِعَدلٍ وحرية، باعتبارِها أمتَن أواصرِ الصداقةِ والرفاقيةِ والمجتمعية.

ما من شكٍّ في أنّ التشاطُر العادلَ والحرَّ للحياةِ مع المرأة، يقتضي المعرفةَ المتبادَلةَ للحقيقةِ الاجتماعيةِ ذاتِ المسارِ الصحيحِ بالتأكيد. فالعشقُ الحقيقيُّ لا يُعاشُ، إلا ضمن توازنِ قوى الحقيقةِ الاجتماعيةِ بمنوالٍ متبادَل. لذا، لا يُمكِن تَحَقُّق العشقِ إطلاقاً في الشخصياتِ المُلَوَّثةِ بالعبوديةِ والاغتصابِ والسلطة. والتجاربُ الفاشلةُ المتواصلةُ والمُعاشةُ مراراً، وحالاتُ إفلاسِ الأسرةِ تؤكِّد مصداقيةَ هذه الحقيقة. ففي حالِ تَحَلّي المرأةِ أيضاً بالقوةِ والمعرفةِ الاجتماعيتَين بقدرِ الرجلِ على أقلِّ تقدير، سيَكُونُ بالإمكان عيش الحبِّ والجمالِ بإنتاجِهما وتَشاطُرِهما بلا سلطة، وضمن أجواءٍ تَسودُها المساواةُ والحريةُ والسلام. وراهنُنا، أي القرن الحادي والعشرون، يَشترِطُ إيلاءَ الأولويةِ لثورةِ المرأةِ بالتأكيد. وشعارُ "إما الحياةُ أو البربرية" يَفرضُ إنجازَ هذه الثورة.

ومثلما لمجتمعِ الشرقِ الأوسطِ حاجةٌ بثورةٍ زراعيةٍ – قرويةٍ ثانية، فهو بحاجةٍ إلى ثورةٍ نسائيةٍ ثانيةٍ أيضاً. النظامُ الأموميُّ هو ثورةُ العصرِ النيوليتيِّ النسائية. أو بالأحرى، الثورةُ النيوليتيةُ الرائعةُ كانت ثورةً نسائية. وهي ثورةٌ لا تزالُ البشريةُ تَقتاتُ على إرثِها. في حين أنّ النظامَ الأبويَّ هو ثورةُ المدنيةِ والحداثةِ المضادةُ المبنيةُ على انحسارِ المجتمعِ الطبيعيّ، والمُوَلِّد لأعمقِ درجاتِ عبوديةِ المرأةِ واستغلالِها، والمُوَسِّعِ إياها في كافةِ صفوفِ المجتمع. لكنّ هذه الثورةَ المضادةَ الكبرى تَشهَدُ في يومِنا أزمتَها الممنهجةَ وحالةَ الفوضى في جميعِ الميادين الاجتماعية، وتُعاني الانحلالَ والانهيار. يُفهَم من ذلك أنّ ما فُرِضَ على المرأةِ هو خيانةُ الحياة. من هنا، ولَئِنْ يُرادُ حياةً قَيِّمةً بالفعل، فيجب أولاً إعادة إنتاج مشاعرِ الجمالِ والجَلال، والنجاح في تشاطُرِها ضمن توازنِ القوى بالمعرفةِ المتبادلةِ مع المرأة. ويجب إنشاء هذا الواقعِ وبلوغ حقيقتِه. كما وينبغي في هذا المضمار أنْ يتمَّ عيشُ الواحديةِ والكونية، أي عيشُ الحالةِ العَينيّةِ للمرأةِ والرجلِ والحالةِ المجردةِ المُثلى للذكورةِ والأنوثةِ معاً وبالتداخل. ولأجلِ عيشِ ذلك، يتوجب تكوين وعيِه وإرادتِه. في حين يجب التخلي عن بعضِهما جذرياً من زاويةِ المُلكيةِ والتَّمَلُّك. كما ويجب جعل جاذبيةِ الجمالِ والشخصيةِ الأصيلةِ سوايةً بدلاً من مفهومِ الشرفِ التقليديّ.

تحريرُ الحياةِ مستحيل، ما لَم تُعَشْ ثورةٌ نسائيةٌ جذرية، وبالتالي، ما لَم يَتَحَقَّقْ التغيُر الجذريُّ في عقليةِ وحياةِ الرجل. ذلك أنّ الحياةَ بِحَدِّ ذاتِها ستتحولُ إلى سَراب، ما لَم تتحررْ المرأةُ بصفتِها قمةَ الحياة. كما ستظَلُّ السعادةُ خيالاً أجوفاً، ما لَم تَتَحَقَّقْ مسالمةُ الرجلِ مع الحياة، والحياةِ مع المرأة. لا حدود للحقائقِ الاجتماعيةِ بشأنِ المرأةِ والحياةِ الحرة. لكنّ المجتمَع والمرأةَ الشرقَ أوسطيَّين أُسقِطا بما فيه الكفاية، وأُخرِجا من كَينونتِهما، وصُيِّرا بمثابةِ موضوعٍ شيئيٍّ على يَدِ المدنيةِ التي عاشاها، والحداثةِ التي تَعَرَّضا لغَزوِها. من هنا، فتحليلُ القضيةِ الاجتماعيةِ عبر المرأة، والتوجُّه صوبَ حلِّها أيضاً عن طريقِ الظاهرةِ عينِها؛ إنما هو أسلوبٌ صحيح. ولا يُمكِن بلوغ الحقيقةِ بِخُطى سديدةٍ فيما يتعلقُ بِأُمِّ القضايا، إلا بفرضِ ثورةِ المرأة، التي هي أُمُّ الحلول.

تتميزُ العصرانيةُ الديمقراطيةُ بالإصرارِ والنموذجيةِ والعملياتيةِ في سياقِ قضيةِ المرأةِ وثورتِها. فالمشاريعُ التي تشتَمِلُ عليها عناصرُ العصرانيةِ الديمقراطية، لا تُخَطَّطُ أو تُنَفَّذُ من دون المرأة. وبالعكس، إنها مشاريعٌ بمثابةِ ثوراتٍ سوف تتحققُ في كلِّ خطوةٍ من خُطاها بمشاطَرةِ الحكمةِ والممارسةِ العمليةِ مع المرأة. فكيفما تَحَقَّقَ بناءُ المجتمعِ الاقتصاديِّ بريادةِ المرأة، فإعادةُ بنائِه أيضاً تقتضي القوةَ الكوموناليةَ للمرأة. ذلك أنّ الاقتصادَ مِهنةُ المرأةِ الاجتماعيةُ وممارستُها الذاتية. أما الأيكولوجيا، فهي علْم لا يُمكِن تحقيق التقائِه مع

المجتمع، إلا بِنَباهةِ المرأةِ ويَقَظَتِها. فالمرأةُ بيئويةٌ على صعيدِ الهوية. كما أنّ المجتمَعَ الديمقراطيَّ مجتمعٌ يتطلبُ ذهنَ المرأةِ وإرادتَها الحرة. وبمنتهى الصراحة، فالعصرانيةُ الديمقراطيةُ هي عصرُ ثورةِ المرأةِ وحضارتِها.

كيف نعيش، ما العمل، ومن أين البدء؟

مصطلحاتُ الحقيقةِ والحياةِ في سبيلِها والموتِ كَرمى لها، هامةٌ في ثقافةِ الشرقِ الأوسط. لكنّ مصطلَحَ الحقيقةِ الذي ينعكسُ في الثقافةِ الأوروبيةِ على شكلِ قرينةِ النظريةِ – العملية، قد أُفرِغَ من فحواه ومُزِّقَ وأضاعَ كّلّياتيتَه تدريجياً. ويَبرزُ هذا الأمرُ بشكلٍ أفضل في الحداثةِ المتأخرة. حيث أُخضِعَت الحقيقةُ للاقتصادوية.

غالباً ما دَخَلَ البحثُ عن الحقيقةِ في الأجندة، عندما تَبَدَّت معالِم القضايا الاجتماعية. حيث تسعى مَقُولةٌ أو ممارسةٌ إلى عكسِ ذاتِها كحقيقة في هذه المراحلِ دون بُد. أما التحليلُ السوسيولوجيُّ للحقيقة، فيُظهِر روابطَها مع الباطِلِ والظُّلمِ بكلِّ علانية. فبينما عُرِّفَ نهبُ الكدحِ والقيمةِ الاجتماعيَّين بالباطلِ الجائر، فقد سُمِّيَ البحثُ والنبشُ في ذلك والقيامُ بمتطلباته بنشاطِ الحقيقة، وعُمِلَ دوماً على إجلاله. أما عكسُ الحقيقةِ على أنها الحقّ، ومِن ثّم المساواةُ بين الحقِّ والإله؛ فيَعكِسُ أواصرَ كِلا المصطلحَين مع المجتمعية. وهكذا تتأكدُ مرةً أخرى مصداقيةُ علاقةِ مصطلحِ الإلهِ مع الضميرِ الاجتماعيِّ خارجَ إطارِ كونِه تجريداً ميتافيزيقياً.

السيرُ خلفَ الحقيقةِ يعني مساءلةَ ومحاسبةَ الظُّلمِ والباطل. وبذلك تَكُونُ الهويةُ الاجتماعية، التي تُقَدِّم نفسَها على أنها الإلُه بوصفِه الموجودَ الأسمى، قد رَدَّت على الظُّلمِ المرتَكَبِ بحَقِّها، وحَكَمَت عليه بالعقابِ الإلهّي. ومع ازديادِ حالاتِ الخطرِ والجُورِ المُحيقةِ بالهويةِ الاجتماعيةِ من داخلِ المجتمعِ ومن الطبيعةِ الخارجية، تمَّ التشديدُ على الهويةِ أكثر، وتمّت صياغةُ الآراءِ الكبرى (الرأي الإلهّي = النظرية) ومزاولةُ الممارساتِ الكبرى (الأعمال الإلهية) إكراماً لها. ولهذا السببِ بالتحديد، من الأهميةِ بمكان إدراك كونِ الهويةِ الاجتماعيةِ تَقبُع في منبعِ الدينِ والفلسفة. يشيرُ هذا الأمرُ إلى أنّ البحثَ عن منبعِ الدينِ والفلسفةِ في مكانٍ آخَر هو عملٌ هباء.

يأتي تشويهُ وتعتيم وقمعُ الوقائعِ الاجتماعيةِ التاريخيةِ فيما يتعلقُ بمصطلحِ الحقيقةِ وممارستِها في مقدمةِ المآربِ التي يُعمَلُ تحقيقِها في خِضَمِّ الهيمنةِ الأيديولوجيةِ للحداثةِ الرأسمالية. حيث حُوِّلَ الدينُ والفلسفةُ إلى القوميةِ وإلى تأليهِ الدولةِ القومية. وحُصِرَت النظريةُ والممارسةُ العمليةُ بإجلالِ وتخليدِ مصطلحِ وممارساتِ الدولتيةِ القومية. واختُزِلَ العِلْم بتوجيهٍ من الفلسفةِ الوضعيةِ إلى تحليلِ وحلِّ القضايا الناجمةِ عن دعاماتِ الحداثةِ الثلاث. وصُبَّ صراعُ الحقيقةِ العريقُ بقدرِ عراقةِ التاريخِ البشريِّ في تأمينِ المنافعِ البسيطةِ الزهيدة. وبينما أُخرِجَت المخاطرُ المُحيقةُ بالهويةِ الاجتماعية، التي هي القضيةُ الأصل، من كونِها موضوعَ الحقيقة، فقد سُعِيَ إلى إحلالِ الفرديةِ مَحَلَّها. وصُيِّرَت حقوقُ الإنسانِ موضوعَ استثمارٍ واستغلالٍ في هذا المضمار. بل وحتى إنّ الآراءَ المضادةَ للنظامِ الذي يَعرضُ نفسَه على أنه الأيديولوجيا الصحيحةُ المطلقة، لا تَجنُح إلى إبداءِ الجرأةِ على تَخَطّي براديغما الحداثة.

بينما تَمَكَّنَت الليبراليةُ باعتبارِها الأيديولوجيةَ الرسميةَ للنظامِ القائم، من الاستمرارِ حتى يومِنا باحتكارِها المبنيِّ على اليَسارِ واليَمين. وبينما تَخلقُ الليبراليةُ كاحتكارٍ أيديولوجيٍّ للحداثةِ تَضَخُّماً في الآراءِ من جانب، فهي من جانبٍ آخَر تُنجِزُ أقصى نهبِها في هذا التضخُّم، مثلما تَستخدُم أفضلَ ما يلائمُها منه في تعريضِ الأذهانِ إلى القصفِ بوساطةِ أجهزتِها الإعلامية، سعياً منها إلى نيلِ النتيجةِ القصوى. أما ضمانُ احتكارِ الرأي، فهو الهدفُ النهائيُّ لحربِها الأيديولوجية. وأسلحتُها الأساسيةُ هي الدِّينَوِيّة، القومية، الجنسوية، والعلمويةُ كدينٍ وضعيّ. ذلك أنّ مواصلةَ الحداثةِ بالقمعِ السياسيِّ والعسكريِّ فحسب أمرٌ غيرُ ممكن، من دونِ الهيمنةِ الأيديولوجية. وبينما تَجهَدُ الليبراليةُ عن طريقِ الدّينَوِيّةِ إلى بسطِ الرقابةِ على مجتمعِ ما قبلَ الرأسمالية، فإنها عن طريقِ القوميةِ تَضبطُ وتَتَحكَّم بمواطني الدولةِ القوميةِ وبالطبقاتِ المتصاعدةِ حول الرأسمالية. أما مَرامُ الجنسوية، فهو كَتْم أنفاسِ المرأة. فالوظيفةُ المؤثِّرة والقديرةُ للأيديولوجيةِ الجنسوية، هي جعلُ الرجلِ مريضَ السلطة، والإبقاءُ على المرأةِ تتخبطُ في مشاعرِ الاغتصابِ في آنٍ معاً. وبينما تَشُلُّ تأثيرَ العالَمِ الأكاديميِّ التخَصُّصِيِّ والشبيبةِ بالعلمويةِ الوضعية، فإنها بذلك تُشيرُ إليهم بأنْ لا خيارَ أمامهم سوى الالتحامِ مع النظام، ضامنةً بذلك تَكامُلَهم معه مقابل التنازلات.

تَحظى التساؤلاتُ: كيف نعيش؟ ما العمل؟ ومن أين البدء؟ بأهميةٍ مصيريةٍ تجاه الهجومِ الأيديولوجيِّ لِلّيبرالية. فقد شُلَّ تأثيرُ الأجوبةِ التي أعطاها مناهضو النظامِ على هذه الأسئلة، على الأقلِّ إلى يومنا الحاليّ؛ في الحين الذي عَمَّ فيه تأثيرُ الأجوبةِ التي صاغَتها الحداثةُ رداً على الأسئلةِ الثلاثةِ الهامة. فنمطُ الحياةِ الذي طَوَّرته الحداثةُ في غضونِ القرونِ الخمسةِ الأخيرة، قد تَرَكَ بصماته بنسبةٍ كاسحةٍ على سؤالِ كيف نعيش؟ أما في عصرِ الحداثةِ الرأسمالية، فقد صُيِّرَت أنماطُ الحياةِ نمطيةً متجانسةً بقوةِ الهضمِ وفرضِ قَبولِها بما لا مثيلَ له – ربما – في أيِّ عصرٍ من عصورِ التاريخ. حيث جُعِلَت قوالبُ حياةِ الكلِّ نمطاً واحداً تحت مظلّةِ القواعدِ الكونية. وصارت التباينُاتُ سقيمةً وقحلةً في وجهِ عملياتِ التنميط. أما التمردُّ على نمطِ الحياةِ المسماةِ بالعصرية، فيُوصَم بـ"الجنون"، ويُرمى به خارجَ النظامِ القائم. ونادرٌ جداً هم الأشخاصُ الذين يُبدُون الجرأةَ على مواظَبةِ التمردِ إزاءِ تهديدِ النفي هذا.

هذا وأُجيبَ على سؤالِ ما العمل؟ بردودٍ تفصيليةٍ منذ زمنٍ بعيد، أي منذ خمسةِ قرونٍ بأكملِها: عليكَ العيشَ بفردية، والتفكيرَ بنفسكَ دوماً، والقيامَ بما يَقَعُ على عاتقكَ قائلاً "الدربُ الوحيدُ هو دربُ الحداثة". أي، الطريقُ واضح، والأسلوبُ بائن: "عليكَ بالقيامِ بما يَفعَلُه الجميع. فعليكَ بالربحِ إنْ كنتَ ربَّ عمل. وعليكَ بالهرعِ وراءَ الأَجرِ إنْ كنتَ كادحاً. أما الانسياقُ وراء أعمالٍ أخرى، فهو مَحضُ حماقة". وفي حالِ الإصرارِ في العكس، فالنتيجةُ هي الانجرارُ إلى خارجِ النظام، البطالةُ، اللاحلّ، والاهتراء. لقد حُوِّلَت الحياةُ إلى سباقِ خُيُولٍ مُهَوِّلٍ بكلِّ معنى الكلمة. لِنَدَعْ جانباً النظَرَ في: ما العمل، فالجوابُ على سؤالِ: من أين البدء؟ قد صِيغَ من قِبَلِ النظامِ على شاكلةِ: "ابدأْ من المكانِ الذي دَرَّبتَ فيه نفسَكَ بمتانة". فالمدارسُ والجامعاتُ أمكنةُ بدءٍ لا غنى عنها لِتَكُونَ ناجحاً داخلَ النظام.

جليٌّ تماماً أنّ بحثَ العصرانيةِ الديمقراطيةِ عن الحقيقةِ في وجهِ النظامِ القائم، وموقفَها الأيديولوجيّ، وردودَها على الأسئلةِ الثلاثةِ الأولية؛ هو بمثابةِ نظامٍ بديل. فالبحثُ عن الهويةِ الاجتماعيةِ بجميعِ مناحيها، وتحليلُها، وعرضُ حلولِها؛ إنما هو صُلبُ الكفاحِ في سبيلِ الحقيقة. وقد بَسَطَت مرافعاتي مُحَصِّلَةَ هذا البحثِ والكفاح، ولو بخطوطٍ عريضة. لذا، لا داعي للتكرار. الموقفُ الأيديولوجيُّ يُعَبِّرُ عن تَخَطّي الهيمنةِ الأيديولوجيةِ للحداثةِ السائدةِ بتوجيهِ الانتقاداتِ الشاملةِ لها. والدفاعُ عن الحقائقِ الاجتماعيةِ التي بحوزةِ اليدِ موقفٌ أيديولوجيّ. أما إظهارُ مدى افتقارِ الحداثةِ الرأسماليةِ إلى الحقيقة (تفضيل الفردية على المجتمع، شنّ الهجوم على الهوية الاجتماعية)، وعَكسُ حقيقةِ الأمةِ أو المجتمعِ الاقتصاديِّ والأيكولوجيِّ والديمقراطيّ، وعكسُ مدى قوةِ هذه الحقيقة؛ إنما هو معنيٌّ بهذا الموقف.

أولُ جوابٍ مشتركٍ سيُعطى على أسئلة: كيف نعيش؟ ما العمل؟ ومن أين البدء؟، يجب أنْ يَبتَدِئَ من داخلِ النظامِ وعلى أساسِ معاداةِ ومناهَضةِ النظام. لكنّ مناهَضةَ النظامِ من داخلِه، تقتضي الصراعَ من أجلِ الحقيقةِ في كلِّ لحظةٍ على المستوى الذي قام به الحُكَماءُ القُدامى، ولو كَلَّفَ ذلك الموت. إذ عليكَ بالردِّ بشكلٍ متداخلٍ على السؤالَين: كيف نعيش، ومن أين البدء؟، وعليك بالتخلي عن هذه الحياةِ والنفورِ منها وكأنكَ تَخلُع قميصَ الجنونِ والطيشِ الذي أَلبَستكَ إياه الحداثةُ كدرعٍ حصين. وعندما تَدعو الحاجة، فعليك بالقَيءِ في كلِّ لحظة، مُطَهِّراً معِدَتَكَ ودماغَكَ وجسدَكَ من تلك الحياةِ المُعَشِّشةِ داخلك. عليك أنْ تتقيأَ ما في داخلِك رداً عليها، حتى لو عَرَضَت نفسَها عليكَ وكأنها مَلِكةُ جَمالِ العالَم. وبالتداخلِ مع السؤالَين السابقَين، فعليكَ بالردِّ على سؤالِ ما العمل، بأنْ تَكُونَ داخلَ ممارسةٍ عمليةٍ فعّالةٍ ومتواصلةٍ تجاه النظام. أي أنّ جوابَ ما العمل هو الممارسةُ العمليةُ الواعيةُ والمُنَظَّمة.

أما بالنسبةِ لنظامِ العصرانيةِ الديمقراطية، فالردُّ على الأسئلةِ الثلاثةِ يعني التلاحَمَ الأيديولوجيَّ والعمليَّ مع عناصرِ هذا النظام. أي أنّ الدورَ الذي كان يُسَمّى سابقاً بالحزبِ الطليعيّ، يجب توطيده على شكلِ ريادةِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ نظرياً وعملياً. أما المَهَمَّةُ الأوليةُ للريادةِ الجديدة، فهي تغطيةُ الاحتياجاتِ الذهنيةِ والإراديةِ للمجتمعِ الاقتصاديِّ والأيكولوجيِّ والديمقراطيّ، الذي يُشَكِّلُ الدعاماتِ الثلاثَ لهذا النظام (الإدارة الكونفدرالية الديمقراطية المدينية والمناطقية والإقليمية والوطنية والماوراء وطنية). ومن الضروريِّ بمكان تشييد البنى الأكاديميةِ بما يَكفي كَمّاً ونوعاً. هذا وبالمقدورِ إنشاء هذه الوحدات الأكاديميةِ الجديدةِ بأسماءٍ مختلفةٍ تتوافق ومضامينَها، بحيث لا تَقتَصِرُ فقط على انتقادِ العالَمِ الأكاديميِّ للحداثة، بل وتَصُوغُ البديلَ اللازَم أيضاً إلى جانبِ ذلك. أي أنّ الواجبَ الحتميَّ هو إنشاءُ الأكاديمياتِ بشأنِ كافةِ ميادينِ المجتمعِ حسبَ الأهميةِ والحاجة، وفي مقدمتِها ميادين التقنية الاقتصادية، الزراعة الأيكولوجية، السياسة الديمقراطية، الدفاع – الأمن، المرأة – الحرية، الثقافة – الهوية، التاريخ – اللغة، العلم – الفلسفة، والدين – الفن. ذلك أنه محالٌ إنشاء عناصر العصرانيةِ الديمقراطية، دون وجودِ فريقٍ كادريٍّ أكاديميٍّ متين. أي، وكيفما لا معنى للكادرِ الأكاديميِّ من دونِ عناصرِ العصرانيةِ الديمقراطية، فعناصرُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ أيضاً لن تُفيدَ أو تَنجَحَ في شيءٍ من دونِ الكوادرِ الأكاديميّة. بمعنى آخر، فالكُلّياتيةُ المتداخلةُ شرطٌ لا ملاذ منه في سبيلِ المعنى والنجاح.

يجب التخلي عن مفهومِ الحداثةِ الرأسماليةِ وتَخَطّيه بكلِّ تأكيد، والذي يَقِفُ كلباسِ اللعنةِ على المرء، ويَكُونُ فِكرُه شيئاً وقولُه شيئاً وعملُه شيئاً آخَر. فعَلاماتُ النُّبلِ والجَلالِ هي ضرورةُ عدمِ التمييزِ إطلاقاً بين الفكرِ – القول – العمل، والتحلي بالحقيقةِ دوماً، وعيشُها وارتداؤُها ضمن كُلّياتيةٍ متكاملة. وكلُّ مَن يَعجزُ عن تجسيدِ ثلاثتِها معاً فيما يخصُّ كيف نعيشُ وما العملُ ومن أين البدء، فعليه ألا يخوضَ حربَ الحقيقة. فحربُ الحقيقةِ لا تَقبَلُ تحريفاتِ الحداثةِ الرأسمالية، ولا تستطيعُ العيشَ بها. وباختزال، فالكادرُ الأكاديميُّ هو الدماغُ والتنظيمُ والأوعيةُ الشعريةُ المنتشرةُ في الجسم (المجتمع). الحقيقةُ متكاملة. الحقيقةُ هي الواقعُ الكُلّياتيُّ المُعَبَّرُ عنه. والكادرُ هو الحقيقةُ المُنَظَّمةُ والمُصَيَّرةُ ممارسةً.

على ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ أنْ تُدركَ أثناء تحديثِها لذاتِها أنّ السبيلَ إلى ذلك يَمُرُّ من ثورةِ الحقيقةِ التي هي ثورّة ذهنيةٌ وثورةُ نمطِ الحياة. إنها ثورةُ الخلاصِ من الهيمنةِ الأيديولوجيةِ للحداثةِ الرأسماليةِ ومن نمطِ حياتِها. هذا ويجب عدم المبالاة برجالاتِ الدينِ والشوفينيين العرقيين الزائفين المتشبثين بالتقاليد. فهم لا يُحاربون الحداثةَ الرأسمالية، بل يطمَعون في حصةٍ زهيدةٍ كي يَكونوا حُرّاساً أوفياَء لها. لذا، يستحيلُ التفكيرُ قطعياً في أنّ أمثالَ هؤلاء يكافحون في سبيلِ الحقيقة. علماً أنهم ليسوا مهزومين وحسب تجاه الحداثة، بل هم في وضعِ التَّملُقِ والتَّماهي أيضاً. ولَئِنْ كانت الحركاتُ اليساريةُ والفامينيةُ والأيكولوجيةُ والثقافيةُ القديمةُ تطمحُ إلى مناهَضةِ الحداثةِ بمنوالٍ مبدئيّ، فهي مُلزَمةٌ بمعرفةٍ كيفيةِ خوضِ حربِ الحقيقةِ ضمن كُلّياتيتِها، وإسقاطِها على أنماطِ حياتِها أيضاً.

تَحظى حربُ الحقيقةِ بالمعنى وتُحرِزُ النجاح، كلما دارَت رحاها في كافةِ مجالاتِ الحياة، وفي جميعِ الميادين الاجتماعية، في الوحداتِ والمُكَوِّناتِ الاقتصاديةِ والأيكولوجيةِ الكومونالية، والمدنِ الديمقراطية، والأماكنِ المناطقيةِ والإقليميةِ والوطنيةِ والماوراء وطنية. لا يُمكِنُ خوض حربِ الحقيقة، دون معرفةِ العيشِ كالرُّسُلِ والحواريين البارزين في مطلعِ فتراتِ ولادةِ الأديان، ودون الهَرَعِ وراء الحقيقة. وحتى لو تمَّ خوضُها دون ذلك، فنجاحُها مستحيل. إنّ الشرقَ الأوسطَ في مَسيسِ الحاجةِ إلى حِكمةِ الإلهاتِ المُستَحدَثات، وإلى أمثالِ زرادشت وموسى وعيسى ومحمد، سانت باول (بولص الرسول)، ماني، وَيس القَرَني ، منصور الحلاّج، السهروردي، يونس أَمره ، وبرونو. ذلك أنّه من غيرِ الممكنِ إنجاح ثورةِ الحقيقة، دون التحلي بإرثِ القدامى الأوائلِ المُستَحدَث، الذي لَم يأكلْ عليه الدهُر أو يَشرب. فالثوراتُ والثوريون لا يَموتون، إنما يُثبِتون إمكانيةَ الحياةِ – فقط وفقط – بتَبَنّي ميراثِ هؤلاء. وثورةُ الشرقِ الأوسطِ هي ثورةُ توحيدِ الفكرِ والقولِ والعمل. وهي جدُّ غنيةٍ من هذه الناحية. والعصرانيةُ الديمقراطيةُ ستُقَدِّم مساهماتِها وتؤدي دورَها التاريخيّ، بإضافةِ انتقاداتِها بشأنِ المدنيةِ والحداثةِ الرأسماليةِ إلى هذه الثقافة.

ينبغي على فردِ الحضارةِ الديمقراطيةِ أنْ يَحيا ضمن تكامُلِ ووحدةِ كفاحِ الفكرِ – القول – العملِ الدؤوبِ إزاَء فُرسانِ المَحشرِ الثلاثِ للحداثةِ الرأسمالية (الرأسمالية، الصناعوية، والدولتية القومية). وبالمِثل، عليه خوض كفاحِ حياةِ الفكرِ – القول – العملِ المتواصلِ مع مَلائكةِ الخلاصِ للعصرانيةِ الديمقراطية (المجتمع الاقتصاديّ، المجتمع الأيكولوجيّ، المجتمع الديمقراطّي). وما لَم يَفعلْ ذلك، فلا يُمكِنُه تحقيق كينونتِه أو إنشاء ذاتِه كقائدٍ للحقيقة. كما لَن يَكُونَ القائدَ (المُرشِدَ) المُنجِزَ للعدالةِ والحريةِ وعالَمِ الديمقراطية، ما لَم يُواظِبْ على وحدةِ وتكامُلِ الكفاحِ والحياةِ داخلَ مُكَوِّناتِ الكومونات الاجتماعيةِ ومُكَوِّناتِ الأكاديمياتِ بالقدرِ عينِه. انتقاداتُ الكتبِ المقدسةِ والإلهاتِ الحكيماتِ قَيِّمة، في حالِ توجيهِها رداً على تَحَوُّلِها إلى أداةٍ بيَدِ المدنيةِ والحداثةِ المهيمنتَين. وما يتبقى منها، إنما هو ميراثُ حياتِنا الذي لَم يتقادم، وهويتُنا الاجتماعية. ومُناضِلُ الحقيقةِ في العصرِ الديمقراطّي، هو ذاك الذي يَنقشُ هذه الهويةَ في شخصيتِه، ويَحيا إرثَ الحياةِ ذاك ويُحييه بِحُرّية.